

ياعمال العالم، وياأيها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلافكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد إلكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



## تعددت الشعوب.. ولغة القمع واحدة!

## الحكومة.. والمازوت!



## محكمة مصرية تدين شرطين بقتل مواطن تحت التعذيب

أصدرت محكمة مصرية الأربعاء، حكماً على شرطين بالسجن سبع سنوات بعد إدانتهم في جريمة قتل المواطن المصري خالد سعيد عام ٢٠١٠، والذي أصبح رمزاً لمكافحة التعذيب الذي تنفذه الشرطة بحق المواطنين.

وقالت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية إن محكمة جنابات الإسكندرية حكمت على شرطين من قسم شرطة سيدي جابر بالسجن سبع سنوات مع الشغل والنفاذ في قضية مقتل خالد سعيد.

وكانت وفاة خالد سعيد قد أثارَت احتجاجات حاشدة في البلاد بعد إطلاق صفحة «كلنا خالد سعيد» على الفيسبوك، مما ساعد في إطلاق ثورة ٢٥ يناير التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك في شباط الماضي. وترجع وقائع القضية إلى شهر حزيران من عام ٢٠١٠ أثناء محاولة القبض على خالد سعيد ٢٨ عاماً، لتنفيذ حكم قضائي صادر ضده، خلال وجوده بمقهى إنترنت قرب مسكنه الكائن بمنطقة كليوباترا بوسط الإسكندرية، وقال المتهمان الشرطيان محمود صلاح محمود وعوض إسماعيل سليمان إنهما ضبطا معه لفاقة بها مخدر البانجو، وعندما ابتلعها تعرض للاختناق ولفظ أنفاسه، إلا أن أسرة خالد سعيد اتهمت الشرطيين بضربه حتى الموت، وهو ما أكده عدد من شهود الواقعة.

من جانب آخر أحال المحامي العام الأول لنيابات غرب الإسكندرية ٥ من ضباط جهاز أمن الدولة المنحل إلى «جنابات» الإسكندرية، بتهمة قتل المواطن سيد بلال والقبض عليه من دون وجه حق وتعذيبه هو وزملائه وهتك عرضهم لإجبارهم على الاعتراف بتفجير كنيسة القديسين، وهي القضية التي ثبت تورط آخر وزير داخلية في نظام حسني مبارك، حبيب العادلي فيها بهدف مواصلة صرف المصريين عن قضاياهم العامة وإلهائهم بتناحرات دينية طائفية فيما بينهم.

وكانت تحقيقات النيابة التي أشرف عليها المستشار إبراهيم الهلباوي أكدت قيام الضباط محمد الشيمي وحسام الشناوي وأسامة الكنيسي ومحمود عبد العليم ومصطفى البرعي بالمشاركة في تعذيب المجني عليه، وقد أصدرت بحقهم قرارات ضبط وإحضار من قبل النيابة عن طريق الانتربول الدولي.

إلى المطالبة بإخراج الرؤوس من الحفر ومواجهة المشكلات مواجهة شجاعة، ولعل أنجع طريقة للتغلب على «قصص» المازوت المتكررة هي البحث في تطوير المنشآت النفطية الوطنية وإنشاء منشآت جديدة، طبعاً بعد أن يتخذ القرار يقطع ثمار النفط السوري بعصلات وعقول السوريين، وبما يخدم مصالحهم ويحقق الاستقلال الطاقوي كداعم إضافي للاستقلال السياسي والسيادي.

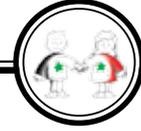
إن تأميم قطاع النفط، أو معظمه، وضخ الأموال في تطوير منشآت التكرير، سيكون حلاً مركباً لا شك، وقد يتطلب خطوات جريئة يصعب التنبؤ بآثارها، ولكنه رغم ذلك قد يكون الحل الوحيد للخروج من مأزق المازوت المتكررة، بما يخفف عن المواطنين ويعفيهم من «تبييت الاستخارات» كلما نطقت الحكومة كلمة بخصوص الوقود الذي يحرك محارث زراعتهم، ومسنات صناعتهم، ومحركات تنقلاتهم.. بل وبيع الدفء في زوايا بيوتهم التي شارفت على فقدان الدفء!

فهل تستطيع الأزمة الحالية إخراج الحكومة من مربع تفكيرها الضيق المقتصر على التبرير والتسويف والوعيد.. إلى مربع العمل ولو «من فم ساكت»؟

نقى وزير النفط والثروة المعدنية سفيان العلاو وجود نية حكومية لرفع أسعار مادة المازوت خلال الموسم الحالي، ولكنه لم ينف وجود هذه النية بعد انقضائه، فقد أشار في تصريح متلفز إلى أن دراسات تجري حالياً ليبحث الآليات والسبل التي سيتم من خلالها رفع سعر المازوت مستقبلاً، وسيكون ذلك مبرراً حسب قوله بـ«ضرورة الوصول إلى سعر التكلفة والأسعار العالمية وفي الوقت نفسه تعويض المواطنين بفارق السعر»، وطبعاً لم ينس الوزير الإشارة إلى الحجة القاطعة حين قال: «لا يمكن أن نسمح لثروتنا وأموالنا أن تهرب إلى الخارج»!

وبغض النظر عن الآليات القادمة التي تطرق الوزير في تصريحه إلى جانب منها، يبدو أن الحكومة ما تزال تضع «نقرا» من «نقر» المازوت، وستبقى كذلك حتى تقلب عالي البلاد وأطيها، متجاهلة أن مجرد تفوهها بكلمات بسيطة عن المازوت أصبح أمراً يثير حفيظة المجتمع السوري الذي يعايش «بمعية» الحكومات المتلاحقة، أوضاعاً اقتصادية متردية، تزداد سوءاً يوماً بعد آخر.

صحيح أن الحلول لمشكلات حوامل الطاقة ووقود التدفئة لم تصبح واضحة المعالم بعد في أذهان كثيرين، ولكن الأوضاع التي تمر بها البلاد تدفع



## الافتتاحية

## الحوار.. استحقاق وطني ملح

◀ جهاد أسعد محمد

ضاع الكثير من الوقت منذ تفجر حركة الاحتجاجات الشعبية في آذار الماضي وما تلاه من دخول البلاد في أزمة وطنية عميقة، وسالت دماء سورية زكية طوال السبعة المنصرمة كان يمكن بمستوى أعمق من الحلم والوعي وعدم المكابرة أو الاستكبار ألا تسيل، وزج الكثير من الدخلاء والمشبهين بأنفسهم ومخططاتهم في الفراغ الذي أحدثه الشقاق الهائل الذي نشأ بين النظام وشرائح واسعة من الشعب على خلفية القمع والشعارات القصوى والعنف، والعنف المضاد، وعملوا على توسيع الهوة بينهما بمساعدة المتشددين في كل طرف، ومحاولين إيصالها إلى درجة القطيعة النهائية، ولم ينصت الكثيرون وسط كل هذا الضجيج لأصوات العقلاء، الذين حاولوا منذ البداية تفسير طبيعة الأزمة وتقديم اقتراحات عملية لتجاوزها والسير بالبلاد باتجاه المخرج الآمن والوحيد وهو الحوار الجدي، الذي سيفضي إلى تغيير النظام جذرياً بشكل يحافظ على وحدة البلاد واستقرارها..

وهكذا بقي الحوار المقصود، المنوط به إنقاذ البلاد وسيادتها وشعبها ووحدتها الوطنية، دون تفعيل حقيقي، وعدا اللقاء التشاوري في ١٠-١٢ تموز الذي تم تجاهل توصياته وتصويب النيران عليها من أطراف كثيرة، لم تكن هناك أية خطوات جديّة في هذا الاتجاه، الأمر الذي أفضى إلى تعالي وتزايد الأصوات الناشزة والشعارات الناشزة والسلوكيات الناشزة على الأرض، وازدياد مخاطر التدخل الخارجي الذي حدث الكثير منه بأشكال مختلفة وفي مناطق متعددة، وهو ما أدى إلى تعمق الأزمة أكثر فأكثر، ونزيف المزيد من الدم السوري.

واليوم، وبعد وصول الأزمة إلى مستوى خطير اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وبعد أن أصبحت البلاد مهددة بمستوى أعلى من التدخل الخارجي الذي ظل شبحاً جاثماً طوال الفترة الماضية، وبعد أن أنهك النظام، وأنهكت الحركة الشعبية، وكثرت الوساطات المختلفة المرامي والأهداف، عاد الحديث عن الحوار ليأخذ طابعاً أكثر جدية، ولكن ليؤاري خلفه الكثير الكثير من الأهداف المتباينة، المعلنّة وغير المعلنّة..

ف«المعارضة» الخارجية، المدعومة من جميع القوى الإمبريالية ومن العديد من الدول العربية وخاصة النفطية، لا تهتم من الحوار ولا تريد منه أقل من تسليم مقاليد السلطة لها دون قيد أو شرط، رغم أن مناقشة هذه المسألة منطقياً فقط، يظهر أن قواها الحقيقية على الأرض لا تسمح لها بهذا السقف المرتفع جدا من المطالب، فكيف إذا تمت مناقشة المسألة من ناحية بنيتها و«وطنيتها» ودعمها وتمويلها وخطاها العام وعدم امتلاكها أي برنامج واضح المعالم، اقتصادي - اجتماعي، يغير، أو يتميز عما هو جار الآن، والذي شكّل أحد صواعق تفجر الأزمة أصلاً؟!

أما المتشددون في النظام، المرتبطون عضواً بقوى الفساد، والذين يشكلون طرفاً أساسياً في معادلتهم، ويعدون أحد أبرز أسباب تراكم الاحتقان الاجتماعي وصولاً لانفجار الأزمة، فإن اضطروا مرغمين لقبول مبدأ الحوار بفعل الواقع الذي يزداد تردداً، ويفعل الضغوط المختلفة، الداخلية والخارجية، فإنهم كانوا ولا يزالون، لا يريدون منه أكثر من تثبيت وتكريس ما هو قائم عبر المراوغة وما يحسبونه كسباً للوقت لعل الظروف تتغير بقدرة قادر، حفاظاً على مكاسبهم غير المشروعة وثوراتهم المكدسة في البنوك الخارجية وإبقاءً على نهيم للبلاد وتسلطهم على العباد، وبالتالي فإنهم سيبدلون كل ما بوسعهم لإحباط أي مشروع حوار حقيقي يهدف إلى إنجاز إصلاح جذري شامل..

وبين هذا وذاك، أخذت تبرز في الآونة الأخيرة أصوات أخرى، من التي ظل الضجيج الحاصل، العفوي والمتعمد، يشوش عليها شهوراً، وبدأت تشق طريقها للأذان والعقول، وهذه الأصوات الموجودة داخل جهاز الدولة وخارجها.. وخاصة في صفوف المعارضة الوطنية والحركة الشعبية، تريد الحوار لأنها تريد نسف كل المحاولات لدفع البلاد إلى كارثة كبرى، ولأنها تريد السير بسورية الواحدة الموحدة المستقلة والمقاومة إلى مخرج آمن يجنبها كل ما يخطط لها من أعدائها والمتعاملين معهم، الذين لم يكلوا من محاولة إمتطاء الحركة الشعبية وحرفها عن مسارها وتضليل بوصلتها، وصولاً إلى إجهاضها بأبخس الأثمان عبر إغراقها في صراعات وهمية تذهب بها وبالبلاد برمتها!

إن السير نحو الحوار الوطني الشامل أصبح مطلباً ملحاً واستحقاقاً وطنياً تتفق عليه الأكثرية الساحقة من السوريين، ولا يمكن إنجازها وتمكينه من الوصول إلى غاياته الإنتاذية لسورية الوطن والشعب دون توفير المناخ المناسب له، وإن تحقيق ذلك لن يتم دون الاعتراف بالحركة الشعبية السلمية بوصفها ضمانة الإصلاح المطلوب، ودون إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، والإفراج عن جميع الموقوفين خلال الأحداث الأخيرة، ووقف العنف وإراقة الدماء وإنهاء كل مظاهر وأشكال التجيش والتهويز، بهدف الانتقال بالبلاد نحو التغيير المنشود..

## عمال شركة الشهباء للغزل والنسيج بحلب يطالبون بلجنة تحقيق محايدة

◀ ع. ياسين



**صناعة النسيج من أصرق وأقدم الصناعات في سورية، وعاصمتها (دمشق) اشتهرت بأنواع محددة من صناعة النسيج نسبت وسميت باسمها، وعت شهرتها العالم لدقة صناعاتها وجودتها، وهذا بفضل مهارة العامل السوري الذي أبدع وأنتج هذه الصناعة التي تعتمد في مادتها الأولية على زراعة القطن الذي تشتهر به سورية، وخاصة حلب وريفها.**

ولقد تطورت صناعة النسيج تطوراً ملحوظاً بعد الاستقلال، حيث أقامت البرجوازية الوطنية العديد من المصانع الآلية الحديثة للنسيج، وخاصة في دمشق وحلب، وكانت بمقياس ذلك الزمان تُعد مصانع متطورة شغلت الآلاف من عمال النسيج، الذين لعبوا دوراً متقدماً في النضال العمالي والنقابي في مواجهة الاستغلال الذي مارسه بحقهم البرجوازية بفرص قوانينها وممارساتها المجحفة بحق العمال، وفي مقدمة ذلك عدم دفع أجور مجزية تتناسب مع تكاليف المعيشة والاحتياجات الضرورية للعمال وعائلاتهم، من سكن وطبابة وتعليم وغيرها من الاحتياجات، بالإضافة لحقهم بنقابات تمثل مصالحهم وتدافع عن حقوقهم المشروعة التي كانوا يطرحونها ويدافعون عنها مستخدمين وسائل عدة، تبدأ بالعريضة المطلوبة مروراً بالإضراب المحدد، حتى الإضراب العام الذي يشارك فيه عمال سورية متضامنين متكافلين لتحقيق مطالبهم كما كانوا يطرحونها.

انشرت الصناعات النسيجية في طول البلاد وعرضها، حيث أقيمت العمال والمصانع المتخصصة في الغزل والنسيج وحلج الأقطان وصناعة الألبسة الجاهزة والألبسة الداخلية والجوارب، التي استمرت إلى فترة قريبة، قبل أن يبدأ هجوم قوى الليبرالية المتمثلة بالحكومة السابقة ورفيقها الاقتصادي

## شبح الطبقة العاملة يحوم في أركان الأرض الأربعة

مع تعمق الأزمة الاقتصادية العالمية للرأسمالية، وانعكاس نتائجها المباشرة والقاسية على الشعوب في بلدان المركز الرأسمالي والأطراف، بدأ حراك شعبي واسع تظهر في مقدمته الطبقة العاملة التي كانت المتضرر الرئيسي من الأزمة الاقتصادية، حيث فقدت الكثير من المكاسب التي حصلت عليها في مرحلة توازن القوى التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية بين المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي والمعسكر الرأسمالي بقيادة الامبريالية الأمريكية، حيث كانت الرأسمالية مضطرة حينها لتقديم تنازلات للطبقة العاملة في مجرى صراعها الضاري مع المعسكر الاشتراكي، الذي كان يقدم قوة المثل للعمال في العالم، وذلك جعل النقابات والعمال في المراكز والأطراف الرأسمالية يناضلون من أجل انتزاع المزيد من المكاسب التي تحقق الكثير منها، فلبت دوراً رئيسياً في رفع مستوى معيشة العمال، عبر زيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وتحسين الرعاية الصحية والاجتماعية بعد الوصول إلى سن التقاعد..

ولكن هذا الدلال والرفاهية العالية التي عاشها العمال لم تستمر طويلاً، خاصة بعد تبنى الرأسمالية في المراكز للنظرية الليبرالية في الاقتصاد، وترافق ذلك مع هجوم واسع شنته على النقابات متبعة سياسة العصا والجزرة، ما أدى إلى اختراق واسع من جانب الرأسمالية للكثير من الاتحادات النقابية التي أخذت تسامو على مصالح الطبقة العاملة ومكاسبها، وهذا جعل الطبقة العاملة تخسر قوة رئيسية في مجابهتها ومقاومتها للسياسات الليبرالية التي تعمل على تجريد العمال من المكاسب، وخاصة تلك المتعلقة بالعمل الدائم، فقد اعتمدت الليبرالية في سياساتها تجاه العمال أن (لا عمل دائماً ولا ضمانات دائمة) ما أدى إلى ازدياد كبير في نسب البطالة والمهشمين والمشردين الذين فقدوا فرص عملهم، وأصبحوا بلا مأوى يفتشون الأرض ويلتحفون السماء، يعيشون على ما يقدم لهم من إعانات من الجمعيات الخيرية في اللباس والطعام وخلافه.

الرأسمالية تعلمت بخبرتها الطويلة مع الحركات النقابية والعمالية أنها لا تستطيع تنفيذ سياساتها الاقتصادية في النهب إذا لم تسيطر وتحتوي الحركات النقابية، فعملت على تقديم الامتيازات والرشاوى لها، وإشراكها في إدارة المجمعات الصناعية، حتى أصبحت هذه النقابات اليمينية جزءاً من منظومة القمع الرأسمالي في وجه أية تحركات عمالية تحدث، تسامو على أجور العمال وحقوقهم، وتسوف في تنفيذ مطالبهم.

إن موازين القوى السائدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وما قبيل الانهيار، كانت تسمح للقوى الرأسمالية بتنفيذ سياساتها تجاه الطبقة العاملة وقواها الحية، التي أخذت تنظم نفسها وتعيد ترتيب صفوفها مع اشتداد التناقضات وتعمقها وتجذرهما في المراكز الرأسمالية، وحتى في أطرافها، خاصة وأن قطاعات واسعة من الشعوب بدأت تنضم إلى الطبقة العاملة في احتجاجاتها وإضراباتها، ما زاد في عمق أزمة النظام الرأسمالي، ونقل الحراك إلى داخله، وأظهر عمق التناقضات التي بدأت تفعل فعلها منذرة بتحويلات اجتماعية وسياسية قد تطيح بالخططات والبرامج الرأسمالية، التي ما انفكت تسعى من خلالها للخروج من أزمتها العميقة عبر تفجير بؤر التوتر المختلفة في العالم، وتحديداً في منطقتنا الممتدة من بحر قزوين إلى المتوسط، ولكن إذا ما استطاعت الطبقة العاملة والقوى الشعبية الأخرى التي تضررت من النهب الواسع، والمتضامنة في احتجاجاتها مع الطبقة العاملة، أن توحد صفوفها وتحدد أهدافها بدقة وتتصد من نضالها اليومي، وهذا ما نشاهده الآن في الحراك الشعبي الكبير الذي بدأ في الولايات المتحدة، والذي رفع شعار (احتلال وول ستريت)، حيث امتد هذا الشعار إلى أكثر من ألف مدينة في العالم، وهو بالتوسع وتعاظم.

إن ما يجري من حراك شعبي وعمالي واسع يؤكد التنبؤ العلمي العام المستند إلى قاعدة معرفية واسعة في اكتشاف عمق الأزمة الرأسمالية وتطور متناقضاتها التي ستفضي إلى عودة الجماهير إلى الشارع، واتساع تأثيرها في الحياة السياسية والاجتماعية، إذ بدأت تطرح في شعاراتها ضرورة النضال ضد الرأسمالية وقوانينها المتوحشة التي أدت إلى إفقار الشعوب، بما فيها شعوبها، واغتناء وإعادة تمركز الثروة بيد ما نسبته 1% من السكان على حساب الأغلبية العظمى منهم.

إن حركة الطبقة العاملة من خلال الإضرابات والمظاهرات والاحتجاجات تكسب الحراك الشعبي جذريته في مواجهة النظام الرأسمالي، وذلك بسبب تناقض مصالحها العميقة مع الاستغلال الرأسمالي الذي يبدو أنه أبدي، أي التناقض الرئيسي بين (العمل ورأس المال)، والذي لن يحل إلا بالإطاحة الكاملة بعلاقات الإنتاج الرأسمالية، وتحقيق الاشتراكية التي ستؤمن العدالة الاجتماعية، وتنفي الاستغلال والنهب لجهود وعرق الملايين من العمال العاملين في المجال الذهني والعضلي، وتحقيق الديمقراطية الحقيقية للمنتجين.

إن القوى الرأسمالية أخذت تستشعر الخطر المحدق بها من جراء نزول الجماهير إلى الشارع، فهي تعمل على إجهاضه بمختلف الوسائل والسبل، عبر تشويبه ووصفه بالتخريب تارة، ومواجهته بعنف تارة أخرى، ويلعب الإعلام الرأسمالي دوراً مهماً في التقليل من أهمية الحراك الطبقي الشعبي بعدم تغطيته إعلامياً، ويساهم معه الإعلام الرجعي العربي الذي له باع طويل في تسويق السياسات الامبريالية الاستعمارية في منطقتنا، والتي يظهرها بأنها سياسة مدافعة عن الشعوب وتسعى إلى تحقيق حريتها، والحقيقة هي أن تلك السياسات تسعى إلى قتل شعوبنا واستلاب حريتنا ونهب خيرات أوطاننا التي سندافع عنها حتى الرمي الأخير.

إن العصر الآن هو عصر الشعوب الثائرة من أجل حريتها وكرامتها وسلامة أوطانها..

■ عادل ياسين

وهو (من أين ربحت الشركة؟)، والإجابة على هذا السؤال من عند العمال أيضاً والمتمثلة بـ:

١. الربح لا يكون على حساب ٤٠٠ عامل مع عائلاتهم.  
٢. الشركة لا تكون رابحة من خلال نهب الحوافز الإنتاجية للعمال والوجبة الغذائية ومرضى العمال، وعدم إعطائهم عطلة يوم السبت، ومن أجور العمال القدامى الذين تم إجبارهم على الاستقالة دون تعيين بديل عنهم وتوفير أجورهم مع العلم إنه يوجد نقص باليد العاملة.  
٣. تخفيض الحوافز الإنتاجية للعمال من ٤٠٠٠ ل ٢٠٠ ل ١٠٠ شهرياً أي ٨٠٠٠٠ ل ٤٠٠٠ ل شهرياً، بالإضافة إلى أيام العطل، فهل هذا ربح أم نهب للعمال كما يقول العمال؟

٤. عدم إعطاء الوجبة الغذائية لرؤساء الورديات والميكانيكيين في الورديات والصيانة وعمال النظافة الذين يعملون في صالات الإنتاج.  
٥. إغلاق المؤسسة الاستهلاكية في المعمل.  
٦. عدم تأمين مواصلات لعمال الشركة وخاصة لأبناء الريف (المنطقة الشمالية).  
٧. عدم إعطاء العمال إحالات إلى المشايخ وتقول الإدارة: تعالجوا على حسابكم.

تقدم عمال شركة الشهباء بمطالبهم هذه إلى نقابة عمال الغزل والنسيج والفرقة الحزبية، مطالبين إياهم بالوقوف إلى جانبهم بمطالبهم المشروعة التي ينهها مدير الشركة، الذي ادعى بأن العمال يستغلون الظروف التي تمر بها البلاد، وهذا بحد ذاته اتهام باطل بحق العمال، لأن الطبقة العاملة لا يمكن أن تكون إلا مدافعة عن وطنها، ومدافعة عن حقوقها ومطالبها، وهذا بشهادة تاريخها الكفاحي الذي خاضته دفاعاً عن الوطن ومطالبها. إننا في «قاسيون» نشد على أيدي عمال شركة الشهباء للغزل والنسيج وكل عمال هذا الوطن، وسنبقى نفض إلى جانبهم ومعهم في نضالهم العادل.. عاشت الطبقة العاملة السورية...

■ ■

على هذا القطاع الذي هو المصدر الأساسي للموارد الحكومية، والذي يسهم بشكل كبير في تمويل الخزينة العامة من خلال الأرباح التي يحققها هذا القطاع، فأخذ يتضاءل دوره بفعل أسباب جوهرية على رأسها مصادرة الحكومة لأرباحه كاملة وعدم تطويره وتجديد خطوط إنتاجه من هذه الأرباح، وتركة يعمل بخطوط إنتاج قديمة وعمرها عشرات السنوات، ولا يستطيع تنفيذ الخطط الإنتاجية والتسويقية المطلوبة، وإن جرى تجديدها فيكون جزئياً وليس لكامل الخط الإنتاجي، ويصفتات فساد موصوفة، ما يخلق إعاقة لسير العملية الإنتاجية.

لقد لعبت السياسات الاقتصادية الليبرالية دوراً تدميراً مقصوداً لهذا القطاع الحيوي، وجعلت عملية تطويره على هامش خططها، حتى أصبح كالرجل المريض الذي لا حول له ولا قوة، فأصبحت الشركات تخسر في ميزانياتها بالملايين، وأصبحت مخازينها بالملايين أيضاً، ما أدى إلى خسارات حقيقية للعمال بسبب توقف العديد من الشركات النسيجية أو عملها بنصف أو ربع طاقتها

الإنتاجية، وخسارة العمال تمثلت بفقدانهم لحوافزهم الإنتاجية وتعويضاتهم الأخرى التي تعتبر جزءاً أساسياً من الأجر، ويفقدون لهذه الحوافز والتعويضات أخذ وضعهم المعيشي يتدهور ويتدنّى، ويساهم في ذلك انفتاح الأسواق أمام البضائع الأجنبية التي نافست المنتج الوطني في عقده.

لقد لعبت تلك العوامل التي ذكرناها مجتمعاً، بالإضافة لعامل أساسي لعب دوراً رئيسياً في تدهور صناعة النسيج وخسارة العمال لحقوقهم ومكاسبهم، وهو النهب الكبير والفساد اللذان أصبحا يقفان في وجه عملية تطوير قطاع النسيج كي لا يستعيد دوره الاقتصادي والاجتماعي الذي فقده، وهذا ما عبر عنه بشكل مسؤول عمال شركة الشهباء للغزل والنسيج بحلب من خلال العريضة التي وقع عليها عشرات العمال، موضحين فيها ممارسات الإدارة وسلهم لحقوقهم المشروعة التي تدعى إدارة الشركة عدم قانونية مطالبهم، فكان رد العمال واضحاً وجلياً على هذا التجني بحق العمال، من خلال التساؤل الذي طرحوه في عريضتهم

## وجهة نظر عمالية..

### تبديل سكن العاملين في «الرميلان» يتم على أساس «الخيار والفقوس»



**وصلت إلى قاسيون الشكاوى التالية من عمال حقل رميلان، موجهة كما بين مرسلوها «لأصحاب العلاقة وكل من تهمة مصلحة الوطن والمواطن»، وموقعة باسم «أبو علاء المسنود».. وإننا إذ نشرها كما وردت، فلكي يجري التحقق من كل ما ورد فيها، وإعطاء كل ذي حق حقه..**

**تقول الرسالة:**

«جرت العادة في حقل الرميلان طوال السنوات السابقة على وضع أسس لتبديل السكن للعاملين على مقاس أناس محددين، إلا فيما ندر..»

ولكن هذه المرة، وبعد زيارة المدير العام للحقل، وأثناء اجتماعه مع لجنة السكن على طاولة الغذاء وانهمكهم بالأكل، اقترح المدير العام أن يتم تبديل السكن بعد انقضاء عشر سنوات من استلام البيت للمهندسين، ولأول ١٥ مهندساً فقط من جدول الأقدمية، حتى لو لم يستلم أي واحد من هؤلاء بيتاً.. أما بالنسبة للفنيين والعمال فيتم تبديل سكنهم بعد انقضاء خمسة عشر عاماً. وقد تمت كتابة المحضر وتوقيعه في هذه العجالة، دون أن يفكر أحد بمضمونه بعمق لانشغالهم بالأكل!! ولكن بعد نشر المحضر وكشف ما فيه راحت السكرة وحضرت الفكرة كما يقال، لكن لم يتجرأ أحد على التحدث مع المدير العام عن عيوب هذا المحضر كونهم كانوا موجودين على الغذاء ولم يعترضوا عليه!!

والأسوأ أنهم سرعان ما ردوا على المراجعين بأن هذه تعليمات المدير العام، وانتهى كل شيء، ولو مؤقتاً..

بعد ذلك بادر رئيس الوحدة العمالية وأجرى مكالمة هاتفية مع المدير العام، ونبهه إلى الخطأ الذي حصل، فأوعز المدير العام بأن تقوم لجنة السكن بعقد

فقط.. والحقيقة أن الإدارة درجت على تأخير تسليم البيوت لعدة أشهر لأسباب غير مفهومة..

بناءً على ما سبق نطالب بإلغاء هذه الأسس للأسباب التالية:

١- أن معظم المقدمين على التبديل على أساس الأقدمية هم مبدلون سابقاً.. ولن يبدلوا إذا لم يكن هناك فيلات، وبالتالي تضيع الفرصة على من هم بحاجة حقيقية للبيوت..

٢- لم تراعى الأسس الحالات الصحية..  
٣- لم تراعى الأسس الساكنين بالأقضية أو في الطابق الرابع والشقق الصغيرة.. (مبني، أي غرفتين فقط).

لذلك نرجو من المدير العام إلغاء هذا المحضر، والتوزيع على أسس عادلة، وليكن حسب الأقدمية، ولكن في الوقت ذاته يجب مراعاة الحالات الخاصة وذلك بإعطائهم علامات إضافية (مثلاً

٥/ علامات لمرضى الديسك والقلب و/٥ علامات للقبو وشقق الغرفتين).. ومتابعة التوزيع على الجدول الجديد حتى استكمال ١٥ شخصاً، لا أن يتم التوقف عند الوصول للرقم ١٥، فربما يستتفك الجميع كما حصل مؤخراً، وهذه الأمور ليست معقدة لمن يريد أن يعمل بضمير.

■ ■

## كتاب اللجنة النقابية

### فضحت صفقة الرز الفاسد

جاء في الكتاب رقم ٢٣-ص ل بتاريخ ٢٠١١/٨/١٨ الموجه من اللجنة النقابية للعاملين في فرع المؤسسة العامة الاستهلاكية باللاذقية بخصوص الباخرة سي- بي - كوفيندس ما يلي: قام فرع المؤسسة بالمباشرة بسحب المادة بتاريخ ٢٠١١/٧/١٧ من الباخرة ووزعت المادة على فروع المؤسسة الاستهلاكية بالمحافظات وعند تفريغ حمولة السيارات وردت شكاوى على المادة تشير إلى وجود العفن والحشرات الحية، ويؤكد هذا الأمر كتاب رئيس دائرة المشتريات السيد (م. م) إلى شعبة الاستلام رقم بلا تاريخ ٢٠١١/٨/٢ يوضح صعوبة اكتشاف العيب أثناء التجميل. كما تم توجيه كتاب من رئيس دائرة الرقابة الداخلية رقم ١٠٢-١٣ تاريخ ٢٠١١/٨/٣ يقترح فيه وقف استلام المادة وتوجيه كتاب إلى إدارة فرع المؤسسة الاستهلاكية باللاذقية من مركز جملة رقم ١ يشكو فيه من انبعاث رائحة كريهة من الأكياس المعبأة بمادة الرز من نفس الباخرة رقم ٧٦ تاريخ ٢٠١١/٨/٤ بالإضافة إلى كتاب مركز جملة (٥) رقم ٢٨ تاريخ ٢٠١١/٨/١٧

وتم توجيه فاكس من فرع الاستهلاكية باللاذقية إلى فرع التجارة الخارجية رقم ٨٥٥-٢٢٧-٨ تاريخ ٢٠١١/٨/٤ ليوضح شكاوى فروع الاستهلاكية بالمحافظات بوجود عيب بالمادة (صدأ) وبقايا لآثار التعقيم فوسفيد الأنيوم ( وهي مادة شديدة السمية ) وتشكل خطراً على حياة المواطنين. إضافة إلى قيام رئيس دائرة الحركة (إ. ج) بتوجيه هاتف مسجل رقم ١٧٨٤-٤٥٠-٦ تاريخ ٢٠١١/٨/٤ يؤكد الحالة المذكورة بوجود عيوب في مادة الرز بطلبه من مستودعات الجملة فرز شلالات الرز المتسخة بالعفن أو الصدأ أو الشوالات التي تبين أنها ملوثة بآثار التعقيم.

والسؤال هو: من الجهات المشاركة بتمرير الصفقة المشبوهة؟ ولماذا لم يؤخذ بكتاب اللجنة النقابية؟ وماذا كانت النتيجة «لا سمح الله» لو أن كل من تناوله تسمم بالمادة وأدى به إلى الوفاة؟ إنها أسئلة مشروعة للجهات المعنية التي يجب أن تحاسب كل من له يد بتمرير الحمولتين؟.

■ ■

## عمال تربية المالكية يشكون الإجحاف..

# نقبل بالمثل ولو أن المثل لم يعد مجدياً في هذه الظروف!

◀ قاسيون

**أكد عاملون في الحقل التعليمي في مدينة المالكية التابعة لمحافظة الحسكة لـ«قاسيون» أن الكثير من حقوقهم ضائعة، وذلك لوجود فوارق شاسعة في النظام التعويضي الذي استفاد منه العمال، مقارنة بالأنظمة التعويضية الخاصة بباقي العمال في الوظائف الحكومية الأخرى بشكل عام.**

وحسب ما ذكر لنا عاملون في هذا المجال، فإن مقارنة بسيطة ودقيقة لما يستحقونه، ستظهر أنها مقارنة خاسرة حتى وإن كانت مع أوضاع العمال في قطاعات تابعة للوظيفة الحكومية، أو إذا كانت مع العاملين في قطاع في التربية والتعليم نفسه في مدن أخرى، فقد تبين أن المنح التي استفاد منها عمال هذا القطاع تقل بشكل واضح عن المنح التي استطاع أن يحصل عليها عمال باقي القطاعات الأخرى في محافظة الحسكة، رغم قلتها طبعاً.

فكعكس القطاعات التابعة للوظائف الحكومية في المدينة، فإن قطاع التربية والتعليم سجل الحد الأدنى للأجور، ووجود الكثير من المحسوبيات على قاعدة الخيار والفقوس، لتكون النتيجة حقوقاً ضائعة لمستخدمي المدارس في مدن وقرى المحافظة بشكل عام، وفي مدينة المالكية بشكل خاص.

وللبحث في طبيعة العمل لهؤلاء فقد جاء في المادة /٩٨/ من القانون في الفقرة /أ/ /يمنح تعويض طبيعة العمل والاختصاص للعاملين لقاء:

- ١ - الطبيعة الخاصة لوظائفهم وأعمالهم
- ٢ - صعوبة الإقامة في منطقة عملهم.
- ٣ - المخاطر التي يتحملونها في العمل.
- ٤ - الإجهاد الجسماني أو الفكري المتميز الذي تتطلبه الوظيفة.
- ٥ - العمل الفني المتخصص.

أما في الفقرة /ب/ يجب أن لا يتجاوز تعويض طبيعة العمل والاختصاص مهما تعددت أنواعه الممنوحة للعامل الواحد ٤٠٪:

من الأجر بتاريخ أداء العمل. وحددت في الفقرة /ج/ حجم توزع النسبة المحددة بالفقرة السابقة وذلك على النحو الآتي:

- ٨ ٪ لقاء الطبيعة الخاصة للوظائف والأعمال.
- ١٠ ٪ لقاء صعوبة الإقامة في منطقة العمل.
- ٩ ٪ لقاء المخاطر التي يتحملونها بالعمل.
- ٥ ٪ لقاء الإجهاد الجسماني أو الفكري المتميز.
- ٨ ٪ لقاء العمل الفني المتخصص.

و في الفقرة /د/ يصدر قرار عن مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزارتي المالية والشؤون الاجتماعية والعمل والاتحاد العام لنقابات العمال والتنظيم النقابي المختص بتحديد أنواع هذا التعويض تبعاً للعناصر التي يمنح لقاءها والفئات المستفيدة من كل من هذه الأنواع ومقدار استفاضة كل منها وشروط وقواعد منحه وحجبه وكذلك شروط الجمع بين أنواعه.

أما الفقرة /هـ/ فتتص على:

- ١ - تستمر الجهات العامة التي تمنح تعويض طبيعة العمل أو الاختصاص بموجب نصوص خاصة تتجاوز النسب المشار



إليها أعلاه بمنح هذه التعويضات وفق النسب المعادلة من الأجر بتاريخ أداء العمل.

٢ - تعتبر هذه النسب هي الأساس في حساب التعويضات التي تمنح بعد نفاذ هذا القانون.

٣ - تعادل هذه النسب بالأجر بتاريخ أداء العمل بقرار من وزير المالية.

وبالتالي فإنك إما أن تحصل على بدل طبيعة عمل أو على بدل اختصاص وفق ما رتبته المادة السابقة من القانون الأساسي للعاملين في الدولة عام ٢٠٠٤.

في المالكية الكل يجتهد في قضية طبيعة العمل، فالبعض لا يطبقها بحجة واهية باعتبار المدينة من المناطق النائية التي لن تطلها عين الرقابة، والبعض الآخر لا يتلاعب بحقوق المستخدمين فقط، وإنما يصل به الأمر للمعلمين، فجميع المعلمين داخل المحافظة لهم ١٠٪، والمعلمون خارج المحافظة لهم ٢٠٪، وأعلى سقف للرواتب هو /٢٢/ ألف ل.س، علماً أن هناك بعض العاملين أكدوا أنهم موظفون منذ ٢٠٠٢ ومثبوتون

## بعد تجربة فاشلة.. النقل تدرس إعادة النظر بقانون السير وإلغاء النقاط

بعد تجربة فاشلة بكل المقاييس كشف معاون وزير النقل راجح سريع أن وزارة النقل شكلت لجنة لتعديل قانون السير، وأنها ستعيد النظر في نظام النقاط الذي تم اعتماده قبل حوالي عامين ومن المحتمل حسب الوزير إلغاؤها كلياً، تقول رغم علمنا بأنها ساعدت في تقليل أعداد الحوادث المرورية لكنها لم توقفها لأنها جاءت كما كل القرارات بظهر من لا سند له، لكن التعديل حسب تصريحات الوزارة سيأتي لكثرة الشكاوى التي قدمها السائقون، وخاصة أصحاب السيارات العمومية الذين ذاقوا الويلات من شرطة المرور، ومن المقرر أن تدرس اللجنة هذا النظام لإيجاد بديل مناسب لجميع السائقين. وبيّن سريع في تصريح صحفي أن «اللجنة ستدرس نظام المخالفات، وكيفية تطبيقها وإيجاد قوانين بديلة تكون أقل تشعباً من السابق بما ينعكس إيجاباً على فعالية القانون وتطبيقه». وأشار سريع أن اللجنة تضم في صفوفها مندوبين عن وزارات النقل والداخلية والعدل، إضافة إلى مشاركة النقابات المهنية، بالإضافة إلى أن الوزارة وجهت كتاباً إلى الوزارات والجهات المعنية كافة طالبت فيها من خلاله ملاحظاتها حول قانون السير بهدف تعديله.

جاء ذلك بعد أن أظهر التطبيق العملي للقانون المذكور العديد من الملاحظات التي تستوجب تعديله، ولا سيما لجهة توفر البنى التحتية اللازمة لتطبيقه في ضوء عدم تمكن الهندسة المرورية من إيجاد هذه البنى بالشكل الكافي، ووجود بعض المواد التي ترك تطبيقها منعكسات اقتصادية واجتماعية على السائقين وأهمها: موضوع النقاط التي حوّلت الكثير من هؤلاء إلى عاطلين عن العمل بعد استفاد نقاطهم بما لذلك من آثار سلبية على مصدر رزقهم.

ويمكن القول إن «الترقيعة» التي قامت بها الوزارة بزيادة هذه النقاط إلى ٢٤ بدلاً من ١٦ نقطة لم تغير أو تخفف من تلك الأعباء، والدليل على ذلك أن انعكاسه لم يقتصر على السائق بل على مالكي الآليات الذين كثيراً ما اضطروا لإيقاف آلياتهم التي تشكل مصدر رزق لهم وليسأقفيهم بعد استفاد السائقين لنقاطهم وفقاً لقانون السير الذي احتوى على الكثير من النقاط الأخرى التي جعلته بحاجة للتعديل.

فهل التعديل الجديد سينظر بكل هذه الأمور، ويضع مصلحة اليناظرين في الميزان على السواء؟ أم سيأتي من يضع القانون على مقاسه ومصطلحه لتكون النتيجة قانوناً أسوأ من سابقه بكثير؟.

■

## «برسم جميع الجهات المسؤولة».. هل تتحقق المعجزة وتنقل المعلمات للعمل في محافظاتهم؟!!

◀ صلاح معنا

أصبحت قضية معلمات ومعلمي الساحل المعينين خارج محافظاتهم تحتاج إلى حل جذري وفوري، خاصة في المناطق الساخنة (حلب، إدلب، ديرالزور)، فالقضية ليست قضية عشرات أو مئات بل الآلاف، وهي تصافت هذا العام بسبب الأزمة والظروف الأمنية التي يعيشها بلدنا، ولا أحد يستطيع أن يعرف متى تنتهي. وقد اشتكت مجموعة من المعلمات والمعلمين إلى جريدة «قاسيون» لتتشر معاناتهم وظلمهم حيث يقولون: «إننا اشتكيناً إلى عدة صحف وقابلنا مختلف المسؤولين ولكن للأسف لا حياة لمن نتأدي.. والشكوى لغير الله أصبحت مذلة.. ولأن نشتكى إلى جريدة قاسيون لعل وعسى تفتح الأذان السماء وتسمع شكوانا، ونتمنى أن لا تصل إلى أغنية السيدة فيروز (لا تندهي ما في حدا لا تندهي).. وأول شكوانا على المسؤولين هي:

عدم تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء القاضي بعودة كل متروجة إلى محافظتها فوراً، فهذا لم يحدث، خاصة أن بعض المتزوجات لديهن أطفال وأصبحت حياتهن مأساة وتشردا، هذا عدا الحالة النفسية والظروف الأمنية التي نعاني منها في بعض المناطق المذكورة.. والجميع يعرف بأن الوزارة أبرمت عقداً مع معلمي الصف لمدة سنتين ومعلمي المسابقات لمدة خمس سنوات ولكن ظل هذا العقد حبراً على ورق ولا يوجد أي الالتزام به؟.

إن السيد وزير التربية يرد على المعلمين والمعلمات الذي قابلوه وشرحو

## عمال السياحة في دير الزور..

# الضحية بين مراوغة الحكومة ونهب رجال الأعمال

◀ زهير مشعان /دير الزور

اعتاد كبار المسؤولين قبل صفارهم إخفاء الحقائق والمنورة باستمرار حتى لا تنكشف عوراتهم وسوءاتهم من فساد ونهب وإهمال، والخاسر هو دائماً الوطن والشعب بجميع فئاته، وخاصة العمال والمواطنين الفقراء.. ولكثرة ما فعلوا ذلك يمكن القول: كذب المسؤولون ولو صدقوا.. والذي يثير الألم أن الإعلام الرسمي لم يرقم بدوره في كشف الحقائق، وإن فعل أحياناً فهو لا يضع يده على الجرح، هذا في الظروف العادية، فكيف بالظروف والأزمة العميقة التي يمر بها وطننا الحبيب سورية، والتي فجرتها السياسات الاقتصادية الاجتماعية وفقوى النهب والفساد ومن يحميهم من قوى القمع المستفيدة والمرتبطة بهم.. وحتى لا نذهب بعيداً.. وزيرة السياحة تصرح أن وضع السياحة في سورية لم يتأثر.. ويرد أحد العمال المخلصين فيقول: بكبت عندما سمعت

هذا الكلام، فالواقع يختلف كثيراً.. وإليك بعض الوقائع في دير الزور.

في ٢٠١١/٩/٥ وجه رئيس مكتب نقابة عمال السياحة بدير الزور أحمد العباس مذكرةً إلى الاتحاد المهني عن طريق اتحاد عمال المحافظة تشير إلى معاناة القطاع السياحي القاسية نتيجة انخفاض الأشغال وانعدامها في بعض المنشآت السياحية وانعكاسات ذلك على العمل والعمال ومنها:

- لم تصرف الزيادة الأخيرة للرواتب والأجور وكذلك زيادة التدفئة بما فيها رفع سقف الراتب في القطاع الخاص والمشارك وللعمالين في شركات خدمات الأاطعام مع شركات النفط.
- تخفيض نسبة العمال والتسريح الكبير.. وسيتم تسريح آخرين..
- إغلاق بعض المنشآت وعدم قدرتها على دفع ما يترتب عليها من التزامات خدمية من كهرباء وماء

معاناتهم فيقول لهم بالحرف: (إن ظروفكم الأمنية ليس من اختصاصي، بل من اختصاص وزير الداخلية).. ويضيف بتهمك: اعتبروا تعيينكم خارج المحافظة (قصة حب فاشلة)؟! و(أتمنستم أحسن من الجيش)!. طبعاً استغرب المعلمون هذه العقلية وهذا الرد غير المسؤول واللامبالي، خاصة من وزارة هي بالأصل تنتشر الأخلاق الحميدة والقيم الوطنية، ونحن نقول للأسف إن هكذا عقلية متعالية من الأسباب التي أوصلتنا لهذه الأزمة العميقة في بلدنا، ويجب أن يعرف أي مسؤول مهما كان موقعه أن كرامة المواطن هي من كرامة الوطن.

وتابع المشتكون: «كذلك كان رد محافظ طرطوس سلبياً عندما وصفنا بالجهلة ورفض استقبالننا وأما مدير تربية طرطوس فقال قضيتكم ليست عندي، خاصة عندما طلب منه المعلمون التدخل لدى مدراء التربية في المحافظات المذكورة المرونة وقبول الإجازات بدون راتب وتسهيل أمورهم وعدم تعريض حياتهم للخطر وذلك عن طريق المراسلة بالفاكس لكنه قال إن مشكلتكم هناك وليست من اختصاصي.. فعجباً هل ينتظروننا أن نموت لا سمح الله ليقولوا ذلك قضاء وقدر؟».

وتساءلت مجموعة من معلمات طرطوس عن السبب الذي أدى إلى نقل معلمة من اللاذقية كن في الداخل وتم نقلهن إلى طرطوس؟ وكيف تركت معلمات طرطوس هناك.. فهل هناك خيار وفتوس وهل هناك «بنت الست وبنت الجارية»؟.

وقدمت مجموعة من المعلمات والمعلمين عدة اقتراحات للوزارة تنتظر الجهات العليا بهذا الموضوع وتحل هذه المشكلة التي أصبحت وطنية

بامتياز..ومنها:

نقل المتزوجات جميعهن وفوراً إلى محافظاتهم وتنفيذ قرار رئيس الحكومة الواضح بذلك وتوفير الحكومة للاعتمادات والشواغر اللازمة لحل هذه القضية التي لم تعد قضية إدارية بل تحولت إلى قضية أخلاقية بامتياز.....

تطبيق التقاعد المبكر مما يجعل جزءاً كبيراً يحل من المشكلة من جهة ومن جهة ثانية تحل مشكلة المناهج الجديدة لأن المدرسين القدماء غير مؤهلين لشرحها للطلاب..

تخفيض نصاب الساعات من المدارس مما يوفر جزءاً كبيراً من الشواغر الذي يؤمن شواغر حتماً للمعلمين خارج المحافظة وعودة قسم منهم عن طريق الأقدمية..

إن المعلمين الخريجين القادمين من المدن الساحلية غالباً ما يجري فك عقد الوكلاء من الموقّنين في الداخل والذي يتسبب بحساسية كبيرة لأنهم يعتبروننا نأخذ مكانهم وفرصة عملهم، وإن نقل جزء كبير من المعلمين الأصلاء سيخفف من هذه الحساسية ويساعد على اللحمة الوطنية.

إن تدخل الحكومة بشكل إنقادي في كل هذا الموضوع بغض النظر عن توفر الشواغر ومعاملة هؤلاء المعلمين أسوء ببرنامج تشغيل الشباب الذي أقرته الحكومة، وسيعملون في المحافظة التي سيسكنون بها، وإننا نعتبر المعلمين الذين لهم سنوات خارج محافظتهم خاصة في هذه الظروف لهم الأولوية في إيجاد حل لمشكلتهم، لأن هذه المشكلة أصبحت مشكلة وطنية بامتياز. ■

والمستثمرين، وقبلوا وضحوا وهم الفقراء والمستضعفون بعكس الأغنياء والمستفيدين من المسؤولين..

أما آخر المصائب التي وقعت على رؤوس العمال، فهو توقف فندقي فترات الشام وبيادية الشام عن العمل نتيجة قطع الكهرباء عنهما منذ عشرين يوماً بسبب الديون البالغة حوالي ستة ملايين ليرة، وذلك بقرار من وزير الكهرباء. وقد وجه مكتب النقابة واتحاد عمال المحافظة مذكرة إلى القيادة السياسية في المحافظة وإلى الاتحاد العام للعمال، وحتى الآن وضع حوالي مائة عامل في مهب الريح رغم أن بعضهم قد أوشك على التقاعد، فكيف لهم أن يعيشوا ويعيلوا أسرهم؟.

بعد كل هذه المعاناة والمصائب، وهي عينة بسيطة مما يعاينها العمال وأبناء الوطن عموماً من النهب والفساد وهضم الحقوق وكبت الحريات في التعبير عن المطالب، لم يتحرك أحد، فلماذا؟.

■

# ارتفاع سعر المحروقات بين الشائعة والخبر اليقين

من بيعها بالكامل أو بيع جزء منها، أي أن النظام الإلكتروني لن يضبط استهلاك المادة، لكن ما قد يتحسن هو تخفيف إمكانية تلاعب أصحاب محطات الوقود بالمعيار»، ولفت في السياق إلى أن «وعي المواطن بضرورة الحفاظ على الكمية التي استحقها، هو الكفيل الوحيد لضمان حصول المستحقين على دعم المازوت، ودور محروقات هو تأمين المادة في المحطات».

إلا أن وزير الزراعة رياض حجاب نفى ما توارد من أنباء عن نية الحكومة رفع سعر ليتر المازوت ليصل إلى ٢٨ ليرة سورية، قائلاً إنه: «لا يوجد شيء من هذا القبيل أبداً لدى الحكومة».

ونقلت تقارير إعلامية متطابقة عن الوزير نفيه ما تناقلته مواقع إلكترونية حول موضوع طلب رئيس الحكومة من وزراء الزراعة والنفط والنقل والصناعة البدء بدراسة دعم المازوت ووضع تصوراتهم لأشكال وأساليب الدعم الجديدة التي سيتم تقديمها للمواطن، مؤكداً نفى الموضوع جملة وتفصيلاً، وموضحاً أنه لا يوجد شيء من هذا القبيل أبداً لدى الحكومة.

وكانت مواقع الكترونية تناقلت أنباء تقول إن المسودة شبه المتفق عليها اقترحت سعر ليتر المازوت بـ ٢٨ ليرة سورية، على أن يتم العودة لموضوع القسائم ويحق لكل أسرة ١٠٠٠ ليتر بسعر ١٥ ليرة سورية. وكانت الحكومة اتبعت عام ٢٠٠٨ طريقة توزيع قسائم تتضمن ١٠٠٠ ليتر مازوت بسعر مدموم يبلغ ٩ ليرات لليتر بهدف إيصال الدعم إلى مستحقيه، إلا أنها عمدت في عام ٢٠٠٩ إلى توزيع بدل نقدي لدعم مادة المازوت عن طريق صرف شيكات بقيمة ١٠ آلاف ليرة لكل أسرة، وفي عام ٢٠١٠ لم تتبع الحكومة أية طريقة لدعم المازوت رغم أنه كان يباع بسعر ٢٠ ليرة لليتر.

في السياق ذاته، لفت أمين عام مجلس الوزراء، تيسير الزعبي، أن هذا الموضوع قديم ويعود إلى الفترة التي قامت بها الحكومة بتخفيض سعر لتر المازوت إلى ١٥ ليرة سورية، وحينها طلبت الحكومة من الوزراء إعداد مؤشرات اقتصادية لاستخدامها كقاعدة بيانات لحصر الكميات التي تحتاجها مشاريع الزراعة وحصر المنشآت وحاجاتها في وزارة الصناعة، وكذلك حصر حاجات قطاع النقل، والاستهلاك المنزلي، وحينها طلب من الوزارات أن تكون هذه المؤشرات جاهزة، وكانت الحكومة قد شكلت لجنة لدراسة دعم المحروقات لقطاعات الزراعة والصناعة والنقل واللجنة مشكلة من معاون وزير الاقتصاد رئيساً.



للسوم دفعة واحدة، حيث يؤمن هذا النوع من الضرائب وفقاً لبعض المحللين الاقتصاديين نوعاً من العدالة الضريبية من خلال التعامل على مبدأ من يملك المركبة ذات المحرك الأكبر سيدفع ضريبة أكبر، ووفقاً لعينة من السائقين في العاصمة دمشق فإن ٦٢٪ من السائقين لا يرون للقرار أي تأثير على التكلفة السنوية، كما شجع ٢٤٪ من السائقين تطبيق القرار بشكل فوري كونه يخفف من هموم المبلغ الكبير الذي يتم دفعه سنوياً، بينما عارض ١٤٪ من المستلمين مشروع القرار لما له من تأثير كبير وسلبى على السائقين الذين لا تقل مسافة سير مركباتهم عن ٧٠ كم يومياً.

وقال المصدر في شركة محروقات: «تقوم اللجنة المكلفة بوضع آلية توزيع المحروقات بدراسة عدة مقترحات بهدف تحديد الأنسب لاعتماد، ومن المتوقع أن يتم استخدام البطاقة الذكية في توزيع الدعم على الأسر المستحقة».

وتعمل الحكومة السورية على دعم مادة المازوت، لما له أهمية في حياة المواطن اليومية، إضافة إلى أهميته في الصناعة والزراعة المحلية.

وأضاف: «تم الاعتماد سابقاً على نظام القسائم والشيكات لتنظيم دعم الأسر المستحقة، ولن يكون الأمر مختلفاً عما كان عليه عند استخدام البطاقة الذكية، لأن المواطن سيتمكن أيضاً

إلى آلية تسهم بالتخلص من معاملة التجديد السنوي للمركبة وتحصيل الرسوم المترتبة من خلال إضافة مبلغ معين على كل لتر بنزين، وبالتالي يقوم المواطن بدفع هذا الرسم بشكل مجزأ كلما ملأ سيارته بالبنزين بحيث لا يحتاج للعودة إلى مديريات النقل من أجل التجديد السنوي، فالشائعة التي سادت الأيام الماضية أكدت بأن صدور القرار يلوح في الأفق، وهو ما دفع بعض السائقين وخاصة أصحاب السيارات العامة إلى ملئ خزانات الوقود بشكل يسهم بحسب تعبير (نزار عبد العزيز سائق أجرة) بتوفير ما يقدر بـ ٣٠٠ ليرة سورية في حال تم زيادة خمسة ليرات سورية لكل لتر.

كما أكد مدير نقل دمشق بأن ما تناقله الناس عن قرب صدور المرسوم برفع سعر لتر البنزين مقابل تحصيل الرسوم السنوية أمر صحيح، إلا أن موعد صدور القرار لم يحدد، وأن كلاً من وزارة النفط والثروة المعدنية والنقل والصناعة والزراعة والإصلاح الزراعي بدؤوا العمل بناءً على توجيهات من رئيس مجلس الوزراء عادل سفر بوضع تصوراتهم لأشكال وأساليب الدعم الجديدة التي سيتم تقديمها للمواطن السوري، وذلك فيما يخص المحروقات وتحديد مادة المازوت.

وبناءً على ما طرح، تقول وزارة النقل إن تطبيق هذا الإجراء سيساهم في تخفيف العبء على المواطن من خلال تسديده

◀ سوسن المبيض

أصدرت الحكومة السورية في شهر أيار الماضي قراراً بتخفيض سعر ليتر المازوت من ٢٠ ليرة إلى ١٥ ليرة، وذلك بعد قيامها بتخفيض سعره في عام ٢٠٠٩ من ٢٥ ليرة إلى ٢٠ ليرة، فيما بقي سعر المازوت الأخضر (الذي يفترض أن يشغل محركات النقل العام) على حاله، ويبلغ سعر الليتر الواحد منه ٢٢ ليرة. إلا أن مصدرًا - فضل عدم ذكر اسمه - في شركة محروقات كشف عن مقترحات لرفع سعر المازوت أسوة بدول الجوار في محاولة للقضاء على ظاهرة التهريب، في الوقت الذي تعمل فيه اللجنة المكلفة من وزارات الاقتصاد والنفط والاتصالات والداخلية والنقل على وضع آلية مناسبة لتوزيع المحروقات لعام ٢٠١١، حيث من المتوقع اعتماد البطاقة الذكية لتوزيع دعم المازوت على الأسر السورية أو اعتماد رسائل SMS للمساعدة في ذلك، وفق آلية لم تتضح معالمها بعد.

وأضاف المصدر أن مسودة الاتفاق النهائي أشارت إلى رفع قيمة اللتر الواحد مادة المازوت من ١٥ ليرة إلى ٢٨ ليرة مقابل استمرار الحكومة في سياستها الداعمة للنفط، موضحاً أن الحكومة ستعود إلى اعتماد نظام القسائم وتوزيعها على الأسرة السورية لشراء ما كميته ١٠٠٠ لتر مازوت بـ ١٥ ليرة للتر الواحد، إضافة إلى الاستمرار في دعم القطاع الخاص الصناعي بما لا يزيد عن ٥٠ ألف ليرة سنوياً والإبقاء على خطة عمل مديرية صندوق دعم الإنتاج الزراعي، سواء لجهة المحاصيل الاستراتيجية أو الرئيسية.

أما فيما يخص قطاع النقل، فأشار المصدر إلى أن الوزارة المعنية لم تخلص لغايتها إلى صيغة نهائية فيما يخص دعم هذا القطاع الخدمي الحيوي.

وكانت شائعات سرت بين السائقين حول ارتفاع سعر البنزين، جعلتهم لا يغادرون محطات الوقود حتى يعودوا إليها كلما نقص القليل من وقود خزان سياراتهم، ذلك بعد أن أخذ قرار استبدال الرسم السنوي للسيارات بالضريبة على الوقود حيزاً واسعاً من الوقت أثناء خضوعه للدراسات المتعددة في وزارة النقل ورئاسة مجلس الوزراء، وذلك لتتأكد من إمكانية التوصل

## بعد تسريحهم دون مساءلة..

## ٨١ قاضياً يطالبون برد الاعتبار

■ نزار عادل

**أشرنا منذ سنوات إلى أولية الإصلاح السياسي والإصلاح القضائي على قائمة الإصلاح، الأمر الذي كان يتطلب سن التشريعات اللازمة، وتطوير وسائل الرقابة والمحاسبة في مؤسسات المجتمع بشكل عام.**

### خرق الدستور؛

المادة ٩٩/ من الدستور السوري تقول يصدر رئيس الجمهورية القرارات والأوامر والمراسيم وفقاً للأحكام القانونية النافذة. ولكن ماذا جرى في العام ٢٠٠٥.. صدر المرسوم رقم ٤٢٥/ تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٥ خلافاً للأحكام القانونية النافذة بتدبير من وزير الداخلية آنذاك وزير العدل وتم تسريح ٨١/ قاضياً دون مساءلة أو محاكمة ودون إحالة لمجلس القضاء الأعلى ومعظم هؤلاء لم تصدر بحقهم أية عقوبة، وفي الوقت نفسه هناك عشرات القضايا لازالوا على رأس عملهم رغم صدور أحكام بحقهم بتقاضيتهم رشاً، وكانت عقوباتهم تأخير ترقيتهم لمدة عام ولم يسرحوا من عملهم.

### بلا عمل

رسالة وجهتها مجموعة القضاة هذه عبر «قاسيون» إلى السيد رئيس الجمهورية، رئيس مجلس القضاء الأعلى، تقول الرسالة: «بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٥ وقعت كارثة إنسانية في سورية عندما تم إعدام الدستور والقانون وأولادهما، وتم تسريح القضاة دون سبب أو دون تهمة ودون محاكمة تمكنهم من حق الدفاع عن النفس الذي صانته جميع الشرائح السماوية والأرضية. والسبب فقط لإشباع بعض النزوات الشخصية، وإلحادات البلبة وتشويه صورة هذا البلد الحبيب داخلياً وخارجياً، وأظهار هذا البلد بأن شريعة الغاب تسود في غياب القانون والدستور للنيل منه ومن موافقه الوطنية».

وتساءلت الرسالة:

«هل حققوا أهدافهم؟.. بكل ثقة تقول: لم يتحقق الهدف، انتحر الفاعل المدير لهذه الكارثة، وأقيل منفذ هذه الكارثة».

وتابعت الرسالة: «السيد الرئيس.. إن العدالة إذا تأخرت فإنها تفقد نصف فحواها ولا وجود لنصف عدالة، أما عدلاً أو ظلماً. لقد مضى على تسريحنا ستة أعوام ونحن نتسكع أمام أروسة المسؤولين علنا نجد من يوصل صوتنا ومظلمتنا لمعالجتها وإزالة آثارها الكارثية علينا وعلى عائلاتنا وأولادنا، والأهم على بلدنا الحبيب.

سيد الرئيس..

فقتنا بعدلكم ومحاربتكم للظلم لا حدود لها، وأملنا كبير بمعالجة موضوعنا وإنصافنا وفق ما ترونها إحقاقاً للعدل».

### قضية أخرى

وقبل ذلك قضية أخرى، اسند إلى القاضيين محمود سليمان

## في الرقة صعوبات بالمواصلات تترصد من يحلها



صباحاً وحتى ما بعد الخامسة مساءً، وهذا التأخير

خاص بشريحة طلاب الجامعات الذين يمتد دوامهم حتى ساعات متأخرة في المساء، فهم يعانون أشد المعاناة في الوصول إلى المدينة والعكس، ولعدة أسباب منها:

١- هناك ميكروباص عدد ٢ فقط لتخديم هذه القرى.

٢- هذان الميكروباصان لا يستوعبان جميع الطلاب صباحاً ولا أثناء العودة.

٣- هذان الميكروباصان يوصلان الطلاب والموظفين إلى أطراف المدينة فقط، مما يجعلهم يضطرون لتأمين واسطة نقل أخرى للوصول إلى مكان عملهم بالوقت المحدد، مما يكلفهم عبئاً مادياً باهظاً لا يتناسب ودخلهم، ناهيك عن هدر الوقت.

٤- كثيراً ما ينتظر المواطنون لأكثر من ساعة على المواقع والطرق المؤدية إلى المدينة أو إلى خارجها، مما يؤثر سلباً على الحياة الدراسية للطلبة، والأداء الملتزم للموظفين.

٥- في الفترة الأخيرة قامت البلديات بالتعاقد مع باص نقل داخلي حجم كبير لحل أزمة المواصلات، فراح أصحاب الميكروباصات الخاصة يضايقون باص البلدية المتعاقد

معه علناً، وعلى عينك يا تاجر، وكل يوم تحدث مشاجرة بينهم، ولا توجد أية حلول لهذه الأزمة وعلى مرأى من أعين شرطة المرور، ما أدى في نهاية الأمر إلى طرد الباص الكبير من الخط لتبقى الميكروباصات الخاصة يتكلمون بمصير الطلاب والأهالي رغم المخالفات التي ترتب بقوة الفساد الرائج والمستفحل في هذا البلد.

إننا في «قاسيون» نتوجه إلى السيد محافظ الرقة لإيجاد حل جذري وفوري لمشكلة النقل في هذه القرى المذكورة أعلاه، وبينها وبين المدينة، وذلك من خلال التعاقد مع باصات من البلديات وتشديد المراقبة من قبل شرطة المرور المختصة، وذلك لتأمين دوام الطلبة والموظفين

والمدرسين والعاملين ووصول الفلاحين وأسرتهم إلى المدينة ومنها، أسوة بما يجري لمدنية الرقة من اهتمام وتطوير لبنى تحتية وإصلاحات واضحة، والتي نراها

مطلباً حقيقياً للمواطنين يجب تلبيةه.

### ◀ الرقة. محمد فياض

**بما أن المواصلات والاتصالات في أي بلاد تعتبر هي العمود الفقري للحياة الاجتماعية، وهي الشريان النابض الذي تتغذى منه حركة المجتمع وتطوره، حيث أن تطور البلدان والمجتمعات يقاس بمدى تأمين مواصلاتها، فكلما تطورت المواصلات تسارعت عجلة التقدم، لاسيما وأنها وسيلة هامة لربط المدن والبلدات والقرى بعضها ببعض، وفيها كسب واختصار للزمن، ما يسهل على أفراد المجتمع التواصل وتمتين العلاقات الاجتماعية، وبواسطتها يتم تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية ومجمل النشاط الحيوي، وبذلك فهي ليست مجرد خدمة، بل هي عامل ريبط للنسيج الاجتماعي والوطني معاً.**

إننا إذ نسوق هذه المقدمة حتى نبين كم أن محافظة الرقة مظلومة في تخدمها ويتم تكريس عزلها عن محيطها من المدن والمناطق أو السماح لها بالتواصل بشكل خجول، ففيها تظهر أهمية المواصلات كون حدود المدينة ترتبط بأربع محافظات بالإضافة إلى وجودها كم منطقة حدودية ولها اتصالها بالدول المجاورة، وكونها منطقة زراعية غنية بالشقنين النباتي والحيواني، وحجم الكثافة السكانية بأريافها الزراعية كبيرة، من هنا تبرز أهمية وضرورة تأمين وسائل النقل العامة والخاصة. فمند فترة طويلة يعاني أهالي وسكان بلدات ربيعة والقحطانية ويعرب من أزمة في المواصلات ولا يوجد بصيص ضوء لحل مشكلتهم المستصية، فهناك العشرات من الطلاب الجامعيين، والمئات من العاملين الذي يعملون في مدينة الرقة هم بحاجة إلى تواجدهم على رأس عملهم وفي قاعات المحاضرات والدرس في تمام الساعة السابعة والنصف

■

## بيان مشترك: الجبهة الشعبية للتحريض والتغيير - المبادرة الوطنية الديمقراطية

تدخل الأزمة في سورية شهرها الثامن وتشتد الظروف الدولية والإقليمية تعقيدا وتشابكا يعطي للأزمة بعدا خطيرا يزيد من القلق على الوحدة الوطنية في سورية ويرفع من درجة التهديد بالتدخل الخارجي بكل أشكاله حتى العسكري منه والذي تصر قوى التحالف الأطلسي - الصهيوني وبعض القوى الإقليمية والعربية على الدفع باتجاهه مستفيدة من:

١ . قبول البعض من المعارضة في الخارج والداخل بالحماية الدولية «سواء علنا أو ضمنا» .  
٢ . البطء الشديد الذي يوصف استجابة السلطة في سورية لتطبيق الإصلاحات الضرورية من قبل السلطة لنقل البلد إلى بر الأمان والذي يؤمن انتقالا هادئا وسلميا إلى الدولة المدنية الديمقراطية وتعميق المخرج الآمن والوطني من هذه الأزمة الوطنية العميقة.

وخلال الأشهر الماضية عقدت عدة لقاءات تشاورية بين المبادرة الوطنية الديمقراطية والجبهة الشعبية للتغيير والتحريض وكلا منهما يشكل جزءا فاعلا من المعارضة الوطنية في داخل البلاد وبالأمر تم عقد لقاء تشاوري خاص بينهما لدراسة الموقف من تطورات الأوضاع داخليا وإقليميا، وخصوصا المبادرة العربية الصادرة عن اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب بالقاهرة حول الوضع في سورية والقرار الجمهوري بتشكيل اللجنة الوطنية لصياغة دستور جديد للبلاد .

إن المبادرة الوطنية الديمقراطية، والجبهة الشعبية للتغيير والتحريض تؤكدان على ما يلي:

(١) أن أفضل حل للخروج من الأزمة الوطنية يكون برفض ومواجهة أي شكل من أشكال التدخل الخارجي والذي رأينا نتائجه الكارثية في العراق وليبيا على أيدي الفاشية الأطلسية ونرفض أيضا محاولات تدويل الأزمة في سورية لأننا لا نرى الحل إلا سوريا خالصا وهنا تتحمل الأطراف الداخلية وخصوصا السلطة، المسؤولية عن أي تأخير في بدء الحوار الوطني الشامل للخروج من الأزمة.

(٢) التأكيد على ما جاء في البيان الختامي لوزراء الخارجية العرب: «التأكيد مجددا على الموقف العربي المطالب بالوقف الفوري الشامل لأعمال العنف والقتل تفاديا لسقوط مزيد من الضحايا... حفاظا على السلم الأهلي والحفاظ على المدنيين ووحدة نسيج المجتمع السوري»..

(٣) أن دمشق - عاصمة الوطن - يجب أن تكون وتبقى المكان الوحيد والخاص للحوار الوطني الشامل والذي يجب أن تشارك فيه المعارضة الوطنية الحقيقية والسلطة والحراك الشعبي وأي اقتراح بنقل مكان الحوار من دمشق يتناقض مع السيادة الوطنية وكرامة أبناء الوطن الذي لا يمكن أن يقبلوا بالاستقواء بالخارج على الوطن مهما بلغت درجة الخلاف مع النظام ولا نجد مانعا من مشاركة الجامعة العربية وقوى التحرر والدول الصديقة في جلسات الحوار الوطني الشامل. (٤) نطلب من اللجنة المشكلة لصياغة دستور جديد للبلاد أن يضمن انبثاق بنية سياسية ومجتمع جديد لبناء الدولة المدنية الديمقراطية التعددية بحيث يتساوى فيها جميع المواطنين أمام القانون دون أي تمييز ولا يمكن الوصول إلى ذلك الدستور إلا من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي يجب أن يعقد برئاسة رئيس الجمهورية دون أي إبطاء لأن أي تأخير في عقده يحمل أكبر المخاطر على السيادة الوطنية ووحدة البلاد .

(٥) ندعو جميع القوى الوطنية لتوحيد صفوفها (وفي مقدمتها المعارضة الوطنية) من أجل تغليب صوت العقل والحكمة والانخراط في مؤتمر حوار وطني شامل ينتج صيغة وطنية جديدة للخروج من الأزمة، حفاظا على سورية ارضا وشعبا وضمانا لإقامة الدولة المدنية الديمقراطية التعددية.

المبادرة الوطنية الديمقراطية/ الجبهة الشعبية للتغيير والتحريض في سورية  
دمشق ٢٠١١\١٠\٢٢

■ ■

# «لعيونك يا مدعوم».. وزير ومحافظ يتجاوزان مرسوماً جمهورياً بحجج واهية: جرّة قلم جعلت من مسجد.. مسكناً!



الخدمات) لإزالة المخالفة ولكن أزيل جزء منها على استحياء . وقد تقدم أحد المحسنين بطلب ترخيص إلى وزارة الأوقاف متبرعا بتشبيد الهيكل الإنشائي لجامع الإمام الغزالي على المقسم ١٨ الجزيرة ١٤ ، وعلى نفقته الخاصة، متعهدا بالالتزام بالمخططات المعتمدة أصولا من مديرية الشؤون الفنية بوزارة الأوقاف، وتحت إشرافها ومسئوليتها، وبناء على ذلك منح الترخيص .

### قرار مفاجئ

وبعد أن تم البدء بالعمل وتم تنفيذ كامل البنية التحتية، والتي سبقتها الموافقة على مخطط الجامع، وبعد القيام بكل ما تتطلبه أعمال البناء وتم صرف ما يقارب ٧ ملايين ليرة سورية، وبينما كانت الأعمال تجري بسلاسة وعلى قدم وساق، فوجئ القائمون على العمل بقرار محافظة دمشق (عن طريق دائرة خدمات دمر) بإيقاف أعمال البناء دون تبرير واضح أو مقنع، فقامت وزارة الأوقاف وبيكتابها رقم ٦/٤/٤٨٣ تاريخ ٢٦/٥/٢٠١٠ بالطلب إلى المحافظة بضرورة الإيعاز إلى دائرة خدمات دمر بعدم الممانعة باستكمال أعمال البناء، إلا أن محافظة دمشق لم تكن بإيقاف العمل بل عرضت الموضوع على المكتب التنفيذي، مقترحة الموافقة على إعلان المخطط التفصيلي التقسيمي رقم ١٤/١/٧٤ ج/١٤، وتعديل الصفة العمرانية للمقسم ١٨ من جامع إلى سكني، بما يتجاهل القانون رقم ٩ الصادر عن رئاسة الجمهورية تاريخ ١٩٧٤/١/٢٧، والمقر من قبل مجلس الشعب والذي تنص المادة ١٤ منه الفقرة ب بعدم جواز تغيير صفة (المشيدات العامة والمقاسم المخصصة لبناء مدارس ومعابد فلا يجوز تغيير صفتها..).

### قرار مجلس المحافظة حبر على ورق

طرح هذا الموضوع في مجلس محافظة دمشق في دورته العادية الخامسة والأخيرة، ولأقى معارضة من قبل جميع أعضاء مجلس المحافظة بعدم تغيير الصفة العمرانية لمسجد الغزالي إلى سكن خاص، وأن التبرير الذي ورد على لسان مدير التنظيم والتخطيط العمراني يندرج تحت بند المضحك المبكي، أو إن شئت تحت مسمى (صدق أو لا تصدق).  
علما أن عددا من الزملاء الإعلاميين كان حاضرا الجلسة وسمع رد مدير التنظيم، والذي أكد موافقة وزير الأوقاف على تعديل الصفة العمرانية من مسجد إلى سكن، وتحويل الأرض لتشبيد أبنية للمندرين بالهدم وفقا لما طلبه وزير الأوقاف؟ مشيرا إلى أن الأرض لا تصلح لبناء مسجد نظرا لوجود فروق في مناسبتها..!

### فماذا كان رد وزارة الأوقاف؟

المهندس محمود خباز مستشار وزير الأوقاف أكد أن الوزارة تشجع على بناء المساجد ولكن فيما يتعلق بمسجد الغزالي فقد عقد اجتماع بين وزير الأوقاف ومحافظ دمشق، وكانت نتيجته أن طلب المحافظ موافقة الوزارة على تعديل الصفة العمرانية للمقسم ١٨ الجزيرة ١٤ ، وعلى نفقته الخاصة، متعهدا بالالتزام بالمخططات المعتمدة أصولا من مديرية الشؤون الفنية بوزارة الأوقاف، وتحت إشرافها ومسئوليتها، وبناء على ذلك منح الترخيص .

وبعد أن تم البدء بالعمل وتم تنفيذ كامل البنية التحتية، والتي سبقتها الموافقة على مخطط الجامع، وبعد القيام بكل ما تتطلبه أعمال البناء وتم صرف ما يقارب ٧ ملايين ليرة سورية، وبينما كانت الأعمال تجري بسلاسة وعلى قدم وساق، فوجئ القائمون على العمل بقرار محافظة دمشق (عن طريق دائرة خدمات دمر) بإيقاف أعمال البناء دون تبرير واضح أو مقنع، فقامت وزارة الأوقاف وبيكتابها رقم ٦/٤/٤٨٣ تاريخ ٢٦/٥/٢٠١٠ بالطلب إلى المحافظة بضرورة الإيعاز إلى دائرة خدمات دمر بعدم الممانعة باستكمال أعمال البناء، إلا أن محافظة دمشق لم تكن بإيقاف العمل بل عرضت الموضوع على المكتب التنفيذي، مقترحة الموافقة على إعلان المخطط التفصيلي التقسيمي رقم ١٤/١/٧٤ ج/١٤، وتعديل الصفة العمرانية للمقسم ١٨ من جامع إلى سكني، بما يتجاهل القانون رقم ٩ الصادر عن رئاسة الجمهورية تاريخ ١٩٧٤/١/٢٧، والمقر من قبل مجلس الشعب والذي تنص المادة ١٤ منه الفقرة ب بعدم جواز تغيير صفة (المشيدات العامة والمقاسم المخصصة لبناء مدارس ومعابد فلا يجوز تغيير صفتها..).

Salehomr1@gmail.com

## رسائل على البلوتوث.. عن الإصلاح

عدا عن المحاكمات الاقتصادية المطلوبة لرموز الفساد الكبير والصغير أيضا.. والمضحك المبكي أن تجد الوزير الفلاني والمسؤول العلاني ومن لف لفهم، وهم يتحدثون عن الإصلاح ومحاربة الفساد، ويعلمون بأن الضحفي أو أي مواطن مشاكس لا يحتاج الكثير من الغناء حتى يرى بأم العين فساد وزارته من رأسها حتى أساسها.. وإذا كان الإصلاح هو كمي يراه معاون وزير النقل كمثال فسنكون حتما أمام كارثة إصلاحية!! فهذا المعاون تجرأ على دفع فواتير هاتف منزله البالغة ٢٤٤١٤ ألف ليرة سورية بتاريخ ٢٠١١/٧/٤ على حساب الوزارة وبموافقة الوزير شخصيا..

### الإصلاح والعطار الفاسد

ولن لا يعلم فإن هذا المعاون يشغل عدة مناصب أخرى إضافة لمنصبه كمعاون وزير

الشعار شيء والوصول إلى بعض فصوله شيء آخر.. لأن أبرز من يتبدى هنا كفاعل قوي حتى الآن هو المتشددون في النظام الذين يذكروننا بقول غوار الطوشة في إحدى مسرحياته عندما راح يتحدث عن مبدأ العدالة «والديمقراطية» والمشاركة صارخا: «أنا أعطيكم الربع كله.. ويس بأخذ ثلاثة أرباع!».

### الأجور العرجاء.. والفساد الكبير

وما يشبه قصة الربع وثلاثة الأرباع هي قصة الرواتب والحد الأدنى للأجور وتلك الهوة العميقة بين الأجر والسعر.. فالحد الأدنى للأجور هو ٩٧٦٥ ليرة سورية، بينما متطلبات الأسرة السورية في حدها الأدنى حسب الحكومة السابقة، يقارب ثلاثين ألف ليرة سورية، فلنتصور جميعا كتلة الرواتب المطلوبة من أجل الإصلاح الحقيقي والجدري؟! هذا

### سلام نمر

### الإصلاح يوحد ويفرق..

معظم الناس والقوى السياسية يتحدون الآن عن الإصلاح سلبا أو إيجابا، تأييدا أو رفضا قاطعا.. البعض يؤكد على الإصلاح الحقيقي والجدري، مبينا أنه لا سبيل لنا من الخروج من الأزمة إلا بالإصلاح المفضي إلى تغيير النظام.. والبعض يرفض فكرة الإصلاح من جذورها ويصر أن الإصلاح أصبح من الماضي وبعضي بشعاراته إلى أقصاه.. أما إعلام النظام فيكثر من الحديث عن الإصلاح بينما ممارسات بعض المحسوبين عليه تسير في الاتجاه المعاكس..

وهكذا أصبح الحوار المتباين الاتجاه والقناعات حول فكرة الإصلاح هو العنصر المشترك بين الحكومة والشعب وما بينهما.. لكن يبدو أن

## نعي

قيادة اللجنة الوطنية لوحدة الشيعيين السوريين وهيئة تحرير قاسيون تعزي الرفيق إلياس قطيرة عضو هيئة الاستشارية العليا والرفيق ديب قطيرة برحيل شقيقتهما الرفيقة إidal قطيرة. كما نقدم التعازي لجميع افراد عائلتها ونتمنى لهم الصبر والسلوان.

■ ■

## تنويه!

نشر موقع «داماس بوست» مادة تحت عنوان «ماذا تريد معارضة الداخل من المبادرة العربية؟» جاء فيه أن الموقعين عليها هم: كل من الدكتور طيب تيزيني والدكتور قدري جميل والدكتور محمد حبش. هيئة تحرير «قاسيون» مخولة من قبل د. قدري جميل أن تعلن أن هذه الورقة هي مجرد مسودة يجري النقاش حولها من المعنيين الذين عددهم أكثر من المعلن عنه في الخبر، وهي لم تقرر بشكلها النهائي، ولم توقع من أي كان.

■ ■

## مطبات

## عشوائيات التطوير العقاري

منذ أيام قليلة عادت ورشات الهدم لإزالة المخالفات الواقعة على أملاك الدولة، أو تلك التي اعتدت على أملاك خاصة، أو تم تشييدها من أجل الاستثمار في أموال السوريين، واستغلال حاجة الكثيرين في بيت دون دفتر شروط.

ورشات الهدم في محافظة دمشق سوت بالأرض وفق تصريحات بعض مسؤوليها أبنية للمتفدين كبار، ووصل عدد المخالفات المهدومة إلى أكثر من ١٠٠ مخالفة، وهذا الرقم يبدو ضئيلاً قياساً بحجم البناء الذي تعالَى في الأشهر القليلة المنصرمة، وبقيت على حالها محال تجارية تم تأجيرها بمئات الألوف على الطرق الرئيسية في مداخل المدينة دون أن يمسه أحد.

ليس بعيداً عن العاصمة، وفي ضواحيها القريبة، عمل المتعهدون على عدم إضاعة الوقت بما يجري في ساحة الوطن، ولم يتروا ساعة عمل تمر دون بناء ما يمكن أن يصير استثماراً عقارياً، حتى في الأماكن التي لا يسمح فيها القانون بإشادة طوابق جديدة، وفتحت محالاً تجارية في مناطق السكن الأول، والذين لم يمنحهم القانون تراخيص بناء منحوا أنفسهم تلك الرخص، وتجاوزوا عليها، وقام البعض بتسوير أملاك ليست لهم، واعتدى البعض على حرمة الجوار وتمادى في البناء فوقه وتحته وعلى يمينه ويساره دون أي رادع أخلاقي.

وفي هذه الفوضى العشوائية اتسعت العشوائيات التي كانت هدفاً لخطط حكومية سابقة تسعى إلى تقليصها وتخديمها، والعشوائيات التي كان من الممكن السيطرة على توسعها صارت مدناً صغيرة.. حوار نشأت ونبتت، وكتل إسمنتية امتدت على مساحات لا يمكن أن تصلها الحافلات ولا الخدمات الأساسية بانتظار أن يتم ضمها إلى الخطط التنظيمية كالعادة بفعل الأمر الواقع.

أما الفقراء فلم حصتهم من التمادي على القانون أيضاً، ولكنه تمادي الضعيف الخائف.. سرق الفقراء الوقت واستدانوا لبيئنا غرفة جديدة، ومطبخاً مستقلاً، وحمالاً ككل البشر، وسارعوا إلى الاقتراض، وتكوين جمعيات البسطاء المالية ليتمكنوا من مخالفة قانون كانوا هم يدفعون ثمن تطبيقه. فالمتهدون وأصحاب الاستثمارات يمكن أن يحتموا بالرشوة والفساد الذي يعيش في مكاتب البلديات والوحدات الإدارية.

في الوقت نفسه، أغلقت الشركات العقارية أبوابها على ديون للمكتتبين، وعلى استحقاقات والتزامات لم تستطع أن تفي بها، وظهرت هذه الشركات - التي أخذت شرعيتها من قانون التطوير العقاري - كمؤسسات صغيرة لجامعي الأموال، وأشكال مبتكرة للاحتيال، وشركات أعلن عنها كمنفذ ومخلص أفلس وأغلقت مكاتبها، وتقف اليوم بين هاربة أو أمام أبواب القضاء، وأما من تيسر له الهروب فينتظر المكتتبون على وهم شفقه الفاخرة عودته مخفورا.

الشركات العقارية رسمت أحلاماً للمواطنين في أرياف وهمية، وخدمات خمس نجوم في أماكن لا تتوفر فيها المياه، ولا خدمات من الدرجة العاشرة.. مساح وقل وشقق على هيئة أبنية اسطنبول في المسلسلات التركية، وفيما على الأرض التي اشتريتها تلك الشركات تنتشر الشوكيات، وتجاورها مكبات الزبالة، ولم تصلح ذات يوم لامتداد السكن العشوائي، أو لخيم النازحين من جفاف المنطقة الشرقية.

كل ما تقدم يفتح الباب على تساؤلات مشروعة عن خطط الحكومة الجديدة لإيقاف هذا التوسع الأفقي الذي لا يسمح بتخديم أفضل، ويتطلب حضاري لهذا الركام الإسمنتي، ولهذه البشاعة والقيح.

هل استطاع قانون التطوير العقاري أن يبني شركة واحدة لا تدور حولها الشائعات، ولا يوضع على سلوكها المالي (عدا عن النهرب الضريبي) إشارات استفهام كثيرة؟

أليس ممكناً أن تتدخل الدولة بمؤسساتها الكبيرة والمنعدة لتقوم بهذا الدور الذي أوكلته إلى القطاع الخاص لبيع الأوامر للناس، وفي أحسن الأحوال يبيعهم مواصفات وهمية.

هل تجد الحكومة بخبيراتها وفريقها الذي يجعلنا بإنجازات على الورق قانوناً عصياً يساهم في تحويل هذه الامتدادات العشوائية إلى أماكن صالحة للحياة والتنظيم؟

تبدو القصة في بلادنا كمن يعيد ترتيب أسماهه البالية لتكون صالحة للعيد..

■ ع . دياب

## المسنون في سورية..

## البرنامج الوطني للرعاية.. سقوط بطاقة الركوب المخفضة!

◀ عبد الرزاق دياب

يمضي أبو مرعي نصف نهاره في الوصول إلى السوق حيث يمد يده للمارين منذ أكثر من عشر سنوات، فالرجل الذي تجاوز القرن من العمر لا يجد من يعيله سوى الجيران وبعض الجمعيات الخيرية الأهلية التي لا تقدم إلا القليل من المال والطعام في المناسبات الدينية والأعياد. أما في كفرسوسة (اللون)، فتعطي سيدة عجوز وقتها في البحث في الحاويات عما يمكن أن يصير مالاً أو طعاماً، وجارها صاحب المطعم يقول إن اليوم الذي لا تمر من أمام محله سيكون يوم وفاتها، والسبب هو أن بيتها عبارة عن غرفة واحدة مستأجرة منذ عقود ليس سوى مستودع لما تجمعه، وأما من هي هذه السيدة فيقول الجار: هي أرملة منذ سنوات طويلة، ولم تنجب، وتعيش وحيدة ولا تختلط بأحد.

أبو مرعي والسيدة الوحيدة نموذجان لعجائز تتشابه قصصهم في حياتنا ومجتمعنا، وأما في طرف المعادلة المسؤول فثمة وزارات (الصحة - العمل)، وجمعيات أهلية وحكومية لا تفعل ما يناط بها، وتمارس دوراً نظرياً في أبعد ما يقدم برامج تتحدث عنهم، وندوات تعقد ومؤتمرات يدافع عليها الملايين كان من الممكن أن يجعلهم أوفر حظاً في أرذل العمر.

## صندوق الرفاه الاجتماعي

تم في دمشق في عام ٢٠٠٧ إطلاق مشروع تأسيس صندوق الرفاه الاجتماعي بالتعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وهيئة تخطيط الدولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في سورية، وكان من الأهداف المعلنة والمبررة لإنشائه، وضع الآلية المناسبة بقصد الوصول إلى السكان الأكثر فقراً ابتداء من الفئات الضعيفة معوقين مسنين.. أيتام.. أرامل.. مطلقات.. خصوصاً غير القادرين على العمل، وذلك عن طريق تقديم المساعدات النقدية المباشرة. كما وتضمن المشروع ثلاث مراحل تتمثل المرحلة الأولى بإتمام سياسات تستهدف السكان الأكثر فقراً، والثانية إنشاء صندوق الرفاه الاجتماعي، والمرحلة الثالثة تعزيز قدرات جميع الجهات الفاعلة في استهداف السكان الأكثر فقراً وموظفي صندوق الرفاه الاجتماعي.

وبعد نحو خمس سنوات من عمر هذا الصندوق من حقنا أن نسأل: أين وصلت الأهداف المعلنة؟ وماذا تحقق من نتائج على صعيد خدمة الفئات الضعيفة؟ ولماذا يترك عجايز الوطن ليصيروا متسولين في أحسن أحوالهم؟

وقد شهدت السنوات الأخيرة، وكنتيجة للسياسة الاقتصادية الحكومية التي انتهجت خيار السوق المفتوحة، استفحال المظاهر الاجتماعية البائسة، فازدادت حالات التسول، وخصوصاً بين المسنين من نساء ورجال، وغابت بنسبة كبيرة الأدوار الفاعلة لجمعيات المجتمع الأهلي نتيجة ضعفها مادياً، وتقلص دورها على صعيد الوصول إلى هذه الحالات.

## على طرف نقبض

في الوقت الذي يزداد فيه عدد المسنين في سورية يجب أن يقابله توسع في الدور الرعائي للدولة لهذه الشريحة، وتتحدث الدراسات عن بلوغ متوسط الأعمار في سورية في عام ٢٠٠٣، ٧٥.١ للإناث، و٧١.٦ بالنسبة للذكور، وهذا ساعد في تطور وتحسن مستوى الحياة لبعض الشرائح الاجتماعية، وازدياد الوعي الصحي، وفي الوقت نفسه ستقود هذه النتائج إلى توسع شريحة المسنين، وبالتالي يفرض دوراً جاداً وحقيقياً في حمايتهم، وتفعيل الاتفاقيات التي تضمن لهم حياة كريمة.

وهنا يجب أن تتقاسم الوزارات المعنية الدور في خدمة المسنين، لا أن يتروا تحت رحمة الجمعيات الخيرية التي تدعمها الدولة أحياناً، وما دور المسنين سوى وسيلة بدائية للرعاية في ظل الأوضاع التي تعانيتها هذه الدور، وما



يواجهها من بعد اجتماعي ما زال يرى في وضع المسن في مصح أو دار للعجزة عيباً أو سمعة سيئة.

في الدور الذي تخص وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تتلخص في حديث سريع في أحد ممرات الوزارة مع أحد المعنيين حول جديد الوزارة فيما يتعلق فقط في الدراسات التي تعنى بالمسنين، أجنبي المسؤول بعد أن قدمت له نفسي بصفتي أحد بحثاً ولست أتحدث كإعلامي: بصراحة ليس لدينا في هذه الفترة أي جديد يتعلق بهذا الموضوع؟.

أما على الأرض فربما تكون إجابة الوزارة أننا في سورية أعدنا القوانين التي تتماشى مع أحدث القوانين في العالم، وأنا هيأنا صندوق الرفاه الاجتماعي، وإن عدد دور رعاية المسنين حوالي ٢٠ داراً، اثنتان للدولة.

السؤال إذا كان عدد المسنين في سورية اقترب في عام ٢٠٠٥ من ٥٪ من إجمالي عدد السكان، أي حوالي ٩٠٠.٠٠٠ مسناً، فما هو عدد دور الرعاية التي يجب تأمينها لمساعدة من يحتاج من بين هؤلاء؟.

وهنا من المفيد النظر إلى المتقاعدین خارج المؤمنین صحياً وأعدادهم كبيرة، أو من يسقط عنهم حق الرعاية الصحية بمجرد تقاعدهم والذين ينضمون إلى جيش المسنين.. وخصوصاً أولئك الذين يتركهم القطاع الخاص لجمعياته الخيرية الإسعافية التي يقدم أغلبها خدماته وفق انتماءات ضيقة.

## مصير واحد

لا يختلف المصير الذي ينتهون إليه إلا قليلاً باختلاف المهن التي يعمل بها المسنون، وتبقى (مهنة) التسول الأسهل بالنسبة للمسن، فهي لا تحتاج إلا حفظ بعض الأدعية، وتجديد أسلوب الاستجداء، وإلى منظر بائس وفرته الطبيعة والشقاء.

في سوق الهال القديم ينتشر المسنون بما تيسر من بضائع يشترونها، أو من مزروعات بسيطة كالحضار ليؤمنوا بعض رزقهم، فيما تجاهد نسوة بافتراض الطرقات المزدحمة لتبيع الخبز البلدي (التنور) وهذا أوهن من مد اليد للأخرين.

معاق في أول شارع الجسر الأبيض يبيع الدخان المهرب والأقلام المتنوعة، وبعض السكاكر، ويتجاوز عمره السبعين عاماً. وبعضهم ربما يكون هؤلاء أفضل حظاً من أولئك المسنين العميان الذين يجوبون الأسواق وينادون على قطع البسكويت، أو مسابح الصلاة، وقد يضطر أحدهم أن يتحول إلى بهلوان يعني أو يعزف على (قصبية) صنعها بيديه.

على إشارات المرور يجلس المسن منادياً على علب المحارم الورقية، أو يقلد الأطفال المتسولين في مسح واجهات السيارات عسى يد تمتد إليه بعشر ليرات.

في الأرياف يبدو الوضع أسوأ حالاً فمصير المسنين هو العمل، وفي الصباح تمتلئ السيارات الزراعية بعشرات العاملين الذين يحملون إلى المزارع إما للحصاد، أو جني المحاصيل حسب الموسم، وأما العودة ففي السيارات نفسها، وهم بسؤال أحدهم ماذا يدفع لك: ٢٠٠ ليرة في اليوم، وهذا المبلغ أقل بالنسبة للنساء رغم أنهم الأكثر عملاً، فأصحاب المزارع ومتهدهو هذا النوع من العمالة يقولون أن النساء أكثر فعالية من الرجال في هكذا نوع من الأعمال.

## سوق العملات الكبيرة

مسناات أبين أن يتسولن، فذهبن إلى سوق يمكن للمرأة أن تقدم فيها خدمة مقابل أجر ولو كان زهيداً، وهؤلاء لسن بعيدات عن أطعام بعض المتعدين.

المتعهدون المختصون بتشغيل العملات الكبيرة في السن يدركون من أين تؤكل الكتف، فقدمت العجايز إلى سوق ترغب بعامل خبير بأجر زهيد، ومن هنا نرى ازدهار تشغيل النسوة في أعمال المسح والتنظيف، وخدمة المنازل.

الأسرع الميسورة في المجتمع أيضاً تساهم في توسيع قاعدة هذه العمالة الرخيصة، فتدفع هؤلاء النسوة بين البيوت الميسورة، وتساهم في رفق هذا القطاع بنساء من كل الأعمار. في المكاتب الفاخرة صار منظر امرأة عجوز تقدم الطلبات والضيافة أمراً عادياً، ويرفع من أسهم صاحب العمل الإنساني، بالرغم من قلة الأجر والدوام الطويل الذي يتجاوز العشر ساعات.

هذا في القطاع الخاص، أما في المؤسسات الحكومية ونرى المثال واضحاً في المنشآت الرياضية، حيث أغلب العملات من كبيرات السن اللواتي بدلن من تاريخ الميلاد ليستطعن العمل، ويقمن بأعمال تنظيف الصالات الرياضية، والملعب، وكذلك حدائق تلك المؤسسات، وبأجور بين ٧-١٠ آلاف ليرة سورية، ويعقود تشغيل سنوية أو موسمية مؤقتة.

في الجامعات تنتشر عاملات التنظيف اللواتي يدير عملهن متعهد شاب، ويبدأ الدوام من السادسة والنصف صباحاً، ويحصلن على رواتبهن دون عقود تشغيل، فالعقد موقع بين المتعهد والجامعة، ووفق شروط بين الطرفين لا يتضمن حقوق العاملات، ولا التأمين الصحي على حياتهن من أخطار العمل وتبعاته.

ازداد متوسط عمر الإنسان حالياً ليصل إلى ٦٦ سنة، وكان ٤٦ في عام ١٩٥٠، ويتوقع أن يبلغ الـ ٧٦ بحلول ٢٠٥٠، أي سيرتفع عدد المسنين في العالم من ٦٠٠ مليون (عام ٢٠٠٠) إلى نحو ملياري مسن (عام ٢٠٥٠)، ويرتكز القسم الكبير منهم في البلدان النامية، ومنها الدول العربية، حيث سيتضاعف عدد المسنين فيها أربع مرات خلال الخمسين سنة القادمة. وفي سورية نتيجة تحسن مستوى الحياة عموماً والوعي الصحي خصوصاً، انخفض معدل الوفيات، وبخاصة وفيات الرضع، ما أدى إلى ارتفاع متوسط الأجل من ٥٧ سنة عام ١٩٧٥ إلى ٧٥.١ للإناث و ٧١.٦ للذكور عام ٢٠٠٣، هذا ساهم في ازدياد أعداد المسنين بعمر ٦٠ سنة فأكثر، إذ وصل عام ٢٠٠٥ إلى أكثر من ٩٠٠ ألف مسن، أي بنسبة ٥٪ من إجمالي عدد السكان.

## بين النظرية والواقع

هل من الممكن أن يبقى الدور الذي تمارسه هذه الوزارات عالماً بين إجراء الدراسات التي تكلف ما يمكن أن يساهم في رعاية مئات المسنين، وتقديم العون المالي لهم، وفي أبرز أدوارها (الوزارات) عقد المؤتمرات والندوات، وإعداد البرامج التلفزيونية التي تصف أحوالهم، وإنجازاتها.

تقول مسؤولة صحية في حديثها عن دور وزارة الصحة: عمدت وزارة الصحة على تخصيص بند خاص بالمسنين لترفع درجة الاهتمام والوعي بدور المسن لينتقل إلى إنسان فعال له دوره وحقوقه المضاعفة.

وعن دخول سورية في تطوير سياسة صحية خاصة بالمسنين تتابع المسؤولة الصحية: إن سورية بدأت بالفعل بتطوير سياسة صحية واجتماعية شاملة للمحافظة على صحة المسنين وتعزيزها، وتم وضع خطة وطنية، وتنفيذ برنامج وطني يتضمن نشاطات تدريبية وتعليمية حول الشيخوخة وأمراضها، والمشاكل الصحية التي يتعرض لها المسن وتبديرها، ونشر الوعي حول احتياجات المسن الصحية والاجتماعية، وكيفية تلبيةها بمشاركة المجتمع.

أما في أبرز نقاط الخطة الوطنية لرعاية المسنين فالوزارة تعمل على توفير الخدمات الصحية والعلاجية والوقائية مجاناً للمسنين لتشمل كل مسني الفطر، والتشخيص والكشف المبكر لأمراض الشيخوخة والتوعية الغذائية، والعمل على تأسيس فريق وطني متخصص في طب الشيخوخة، وتعزيز التعاون والتنسيق بين وزارة الصحة والجهات ذات العلاقة، وتعريف الجهات الأخرى بأهمية رعاية المسنين.. الخ.

## أزمة ثقة

يبين أحد الاستطلاعات التي قام بها أحد المراكز المتخصصة حول الدور الرسمي لرعاية المسنين في سورية، أن الكثير من الناس لا يؤمنون بوجود الرعاية الحقيقية للمسنين في سورية بشكل مطلق، ومن خلال بعض دور المسنين ظهر العبث بحياة المسنين، وخصوصاً التي تتولاها الجمعيات الخيرية والتابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

لماذا لا يؤمن المجتمع الأهلي بالدور الرسمي الذي تقوم به الدولة برعاية المسنين، الإجابة تتعلق بمدى السمعة الجيدة التي تحظى بها دور العجزة، وباقي المؤسسات التي تساهم في هذا الشأن.

## أنت مسن.. انتهي

من المشروع الوطني لرعاية المسنين أن تقوم وزارة النقل على سبيل المثال بتخفيض الأجرة للمسن، وأن تخصص له بطاقة خاصة في المدينة تساعده على تلبية احتياجاته المادية بأقل تكلفة، بالإضافة إلى تهيئة الطرقات والحدائق والمواقف الرسمية لتسهل على المسن القيام بنفسه بتلبية احتياجاته، مع التأكيد على فكرة الاهتمام بعمل المسنين بتفعيل دورهم كخبراء وأصحاب تجارب. على الأرض يصعد المسن في الحافلة لا يقف له أحد إلا ما ندر، ولا أجور خاصة به، أما المسنون الذين ينظر إليهم على أنهم أصحاب خبرة ويمدد لهم في وظائفهم فهم كبار المسؤولين، والموظفون الصغار الذين احترفوا سرقة المال العام، وطى الملفات الهامة، وإدارة الفساد. ■■

# تجاوز قوى الفساد للقوانين يعبد الطريق لتوليد العنف.. وللتدخل الخارجي!

◀ ستيركوه ميقيري

بعد أن تأسست هيئة الأمم المتحدة بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، أصدرت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي تضمن قائمة تشمل تقريباً كل الحقوق التقليدية الهامة من سياسية ومدنية، والتي تنص عليها الدساتير والقوانين الداخلية للدول، ومن أهم الحقوق الواردة فيها ما يلي: حق المساواة أمام القانون، الحماية ضد القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً، والحق في المساواة التامة مع الآخرين، والحق في أن تنظر قضية كل إنسان أمام محكمة مستقلة ونزيهة بصورة عادلة وعلنية للفصل في حقوقه والتزاماته وأي تهمة جنائية توجه إليه، وحق الفرد في التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره، وحق الفرد في حرية التفكير والدين، وحق الفرد في حرية الرأي والتعبير عن آرائه. وأعلنت في عام ١٩٨٤ الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية والوحشية من كرامة الإنسان، وكانت سورية من الدول المؤسسة لهذه الهيئة الدولية، أضف إليها اتفاقيات جنيف الأربع والتي تنص في متونها على الحقوق العامة للإنسان وضرورة صيانتها وحمايتها.

وقد حافظ الدستور السوري الصادر عام ١٩٧٣ على هذه الحقوق من خلال الفصل الرابع، وهو فصل الحريات والحقوق والواجبات العامة بمواده من المادة ٢٥ إلى المادة ٢٨، حيث تنص المادة ٢٥ على أن:

١- الحرية حق مقدس، وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم.

٢- سيادة القانون مبدأ أساسي في المجتمع والدولة.

٣- المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات.

٤- تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين. والمادة ٢٦ تقول: لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وينظم القانون ذلك.

وتنص المادة ٢٧ على: يمارس المواطنون حقوقهم ويمتتون بحرياتهم وفقاً للقانون.

وقد حمت المادة ٢٨ المواطنين من تعسف أجهزة الأمن حيث نصت على أن:

كل متهم بريء حتى يدين بحكم قضائي مبرم لا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا وفقاً للقانون لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك حق التقاضي وسلوك سبيل الطعن والدفاع أمام القضاء مصان بالقانون.

بل إن قانون العقوبات السوري أفرد مادة خاصة حول هذا الموضوع، حيث نصت المادة ٣٩١ منه على أن:

١- من ساء شخصاً ضروباً من الشدة لا يجيزها القانون رغبة منه في الحصول على إقرار عن جريمة أو على معلومات بشأنها عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات

٢. وإذا أفضت أعمال العنف عليه إلى مرض أو جراح كان أدنى العقاب الحبس سنة.

ورغم كل هذه النصوص الواردة في المواثيق والاتفاقيات الدولية والدستور والقوانين السورية، فإن الانتهاكات تتزايد لدرجة أصبح السكوت عنها كتماً، وغض النظر عنها جريمة بحق الإنسانية. فمن الملاحظ أن البعض في الأجهزة الأمنية قد زاد من انتهاكاته للقوانين النافذة، كالاتقالات التعسفية دون أمر قضائي وممارسة التعذيب في خرق واضح للمواد ٢٥-٢٨ من الدستور والمادة ٣٩١ من قانون العقوبات. وأضحى هؤلاء فوق القانون لا يستطيع أحد أن يدينهم أو يحاسبهم عما اقترفت أيديهم بحق المواطنين المعتقلين ولو أدى ذلك إلى موتهم والأمثال على هذه الحالة أكثر من أن توصف وتعد.

ولكن ما هو الدافع الذي يجعل البعض في هذه الجهات ينتهكون حقوق المواطنين فيسومونهم ألواناً من التعذيب الجسدي الذي قد يؤدي إلى الإعاقة المؤقتة أو الدائمة، وأحياناً إلى الموت؟ وما المانع الذي يمنع القضاء من ممارسة دوره في محاسبة من يقوم بهذه الانتهاكات حفاظاً على حقوق المواطنين والتي من أهمها حقهم في الحياة؟ إن الإجابة على هذين السؤالين تدفعنا لمناقشة ثلاث قضايا ضرورية: الأولى هي التراجع الحاصل في مفهوم الديمقراطية عالمياً، والثانية جذور هذه المشكلة عربياً، والثالثة أسباب نشوئها سورياً.

## التراجع الحاصل في مفهوم الديمقراطية عالمياً

لقد تمكن النظام الرأسمالي العالمي سابقاً من الخروج من الأزمات الدورية التي أصابته من خلال افتعال الحروب، فكانت الحرب العالمية الأولى والثانية سبيلاً للخروج من أزمته متتاليتين، وحتى خلال ما سمي بالحرب الباردة بين القطبين الرئيسيين اللذين تشكلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فقد استفاد النظام الرأسمالي من هذه الحقبة وخرج منها ظاهرياً منتصراً على الاتحاد السوفييتي والنظام الاشتراكي العالمي، ولكن



الأمني لن يجدي، لأن المشكلة بالأساس ليست أمنية بل مشكلة بنيوية أضحت حلها يقتصر على تغيير هذا النظام تغييراً جذرياً، فالثغرات التي طالت سلطة الدولة على يد بعض الأجهزة الفاسدة وبعض المتنفذين الفاسدين فيها أضحت بحجم لا يمكن فيه ترقيعها وإخفاؤها، وما يجري في مجتمعنا السوري من قمع للمظاهرات السلمية والاعتقال العشوائي غير المدروس والذي يتم في أحيان كثيرة لأسباب وأهية أو حتى دون أسباب، وتعذيبهم، وقتل بعضهم تحت التعذيب، لأمر يدعو إلى الاستغراب والذهول! ولا شك أن المرسوم التشريعي رقم (١٤) لعام ١٩٦٩ المتضمن إحداث إدارة المخابرات العامة والذي أعفى في المادة (١٦) منه ملاحقة أي من العاملين فيها على الجرائم التي يرتكبوها أثناء تنفيذ مهامهم، يمكن اعتباره أحد أهم الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع المزري.. وينطبق على وضع هذه الأجهزة وما تفعله بالمواطنين قول الشاعر: «فيك الخصام وأنت الخصم والحكم».. كما أن توقيف العمل بالدستور طيلة نصف قرن بفعل حالة الطوارئ التي سادت خلال هذه الفترة أيضاً، ساهم بدوره في تفاقم المشكلة، فضلاً عن تدخل السلطة التنفيذية وسيطرتها على السلطة القضائية التي تبدأ من تعيين القضاة وصدور التشكيلات والترافع والنقل والموافقة الأمنية على التعيين وشرط الانتساب لحزب البعث رغم أن المادة (٨١) من قانون السلطة القضائية تحظر على القضاة الاشتغال بالسياسة، إضافة إلى انتشار الفساد والرشوة داخل الجهاز القضائي مما يفقد الثقة بالقضاء، وأخيراً سيطرة وهيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات الأخرى بما فيها السلطة الرابعة وأعني بها الصحافة.

## ما الحل؟

أمام هذا الواقع، الذي يظهر شروخاً وتصدعات أصابت المجتمع السوري بالعمق، وهددت وحدته الوطنية، ونالت من تماسكه، وخلصت مشاكل اجتماعية عديدة، أوجدت حالة من الاحتقان وصلت إلى حد لا يمكن تحمله بالنسبة لشرائع واسعة من الشعب، فإننا لا نريد من الهيئات الدولية العاملة في ميدان حقوق الإنسان، أن ترصد وتثبت مثل هذه الانتهاكات والجرائم. إن ما نحتاجه فعلاً هو ما تقرضه الضرورات السياسية التي حملتها رياح التغيير والتي تدعونا إلى أن نعيد الأمور إلى نصابها، ونقوم بإعادة ترتيب بيتنا الداخلي عبر إجراءات عملية تهدف إلى تغييرات جذرية في النظام السياسي أولاً، بحيث يتمكن بعدها من إشاعة الديمقراطية وتأمين العدالة الاجتماعية، والقيام بهمة غير مسبوقه بشن حملات لا هوادة فيها على الفساد والمفسدين ثانياً، سواء كانوا داخل النظام أم خارجه، وإن استصدار القوانين المختلفة الأخيرة والعمل على مشاريع قوانين أخرى يبقى عديم القيمة إذا لم يترافق بالآليات الضرورية لتنفيذ هذه القوانين، وتطبيقها على الجميع دون استثناء. ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للدستور وللقوانين، بما فيها تلك الأجهزة الفاسدة، ذلك أن طريق التدخل الخارجي تعيده قوى الفساد المنفلتة من عقابها، وإذا ظن البعض أنها تقوم بأداء واجبها في الدفاع عن النظام وهو الذي يدفعها للقيام بهذه الجرائم، نقول بل إنها لفسادها ستكون أول من ينقلب على النظام في حالة فقدانها لامتيازاتها في النهب والسرقة وممارسة فسادها، وعلى الجميع ألا ينسى أن المواطن الذي يهان في وطنه قد لا يدافع عنه، بل ربما يصبح مطية سهلة للانقياد للقوى الاستعمارية في الخارج، وإن كرامة الوطن من كرامة المواطن وكرامة المواطن سيف مسلط في وجه أعداء الوطن، داخليين كانوا أم خارجيين، عربياً كانوا أم أجانب.

١٩١٦، وكانت طريقة الإعدام على (الخازوق) من أهم الاكتشافات الحديثة لهذه الأجهزة العثمانية البغيضة. أضف إلى ذلك أن هذه الأجهزة إنما أوجدتها الدولة العثمانية لسبب واحد هو الحفاظ على كرسي السلطان حتى يموت، بمعنى أن الأجهزة الأمنية لم توجد أصلاً إلا لهذه الغاية، لذلك كانت تتبع السلطان العثماني مباشرة، وكل سلطان جديد كان يوجد أجهزة الخاصة به، خصوصاً في قياداتها. ولكن في عام ١٨٤٦، تم فصل وظائف أجهزة الأمن عن الجيش، وفي العام ١٨٧٠، تم إنشاء وزارة شرطة جديدة. وفي أواخر القرن التاسع عشر، كانت أجهزة الأمن تعمل كقوة عسكرية منفصلة في إسطنبول، مُقَدِّمة بذلك التطورات المعاصرة في أوروبا في مجال ضبط الأمن. ومع ذلك، بقي دور الجيش في حفظ الأمن قوياً في المقاطعات العثمانية: التجسس ومواصلة توظيف المخبرين للإسكاف بالمجتمعات، أضف إلى ذلك أن التطور المشوه لتقسيم العمل داخل الدولة العثمانية فرض نفسه من خلال إيجاد وظائف ذات طابع طفيلي خالص، من أهمها متعهدو جباية الضرائب لخزينة السلطان، وكان «المتعهد» أو «الملتزم» أو كما كان يسمى بال(مقاطعجي)، يدفع من صايف ما يجمع من الأموال - بعد النفقات المختلفة - جزءاً لخزينة السلطان، ولكن بانحطاط الدولة، أصبح الملتزمون يستغلون مناصبهم ويجمعون أكثر من المبالغ القانونية، وسيئون بذلك إلى الفلاحين وإلى اقتصاد الريف بصورة عامة، وبلغ من ازدياد قوة وسلطة بعض الملتزمين إزاء ضعف الدولة؛ أن احتكروا الالتزام عدة سنوات، وأورثه بعضهم إلى أبنائهم من بعدهم. وأصبح غالبية الملتزمين تتمتع بسلطة سياسية تدعمها القوة العسكرية والمخبرون المأجورون.

## أسباب نشوئها سورياً

أحدث ما كان يسمى بـ«المكتب الثاني» بعيد الاستقلال عن فرنسا، وكانت مهمته الأساسية استخباراتية من جهة، والمحافظة على أمن البلد داخلياً وخارجياً من جهة ثانية، وقد خبره وعرفه السوريون الذين استضافهم هذا المكتب، وكانوا يهابونه ويخافون من ضيافته خصوصاً خلال فترة الانقلابات العسكرية، وخلال عهد الوحدة السورية المصرية، ومن أبرز الجرائم التي ارتكبها هو تعذيبه للمناضل الشيوعي فرج الله الحلو حتى الموت، ولم يستطع المكتب التخلص من جثة الرفيق الشهيد «الحلو» إلا بتدويبها بالأسيد، وبعد آذار ١٩٦٣ تم استبدال هذا المكتب بعدد من الأجهزة كجهاز المخابرات العامة، والأمن العسكري، والسياسي، والداخلي، وأمن الدولة وغيرها.. كما أحدثت محاكم أمن الدولة، وأمن الدولة الاقتصادية، والمحاكم العسكرية والاستثنائية... وكان المعتقلون بالقضايا السياسية يحاكمون أمام محكمة أمن الدولة العليا المشكلة بالمرسوم رقم (٤٧) تاريخ ١٩٦٨/٣/٢٨، وهي محكمة استثنائية لا تخضع للقانون والأصول القانونية، فهي تنظر بالقضايا السياسية والأمنية وأحكامها تصدر بالدرجة القطعية غير قابلة للطعن.

ويخضع المواطنون المدنيون للمحاكمة أمام هذه المحاكم الاستثنائية، وأحكامها مبرمة غير قابلة للطعن أيضاً، ولا دور للمحامين أمامها، وقضائها من العسكريين. وقد تم حل محاكم أمن الدولة مؤخراً بالتزامن مع انتهاء العمل بقانون الطوارئ.

إن الحراك الشعبي الذي تفجر منذ ما يوف من ٧ أشهر وحتى الآن، يظهر أن أغلبية الشعب السوري يريدون تغيير النظام بشكل ديمقراطي مدني فعلاً... إن هذا الشعب بات تواقاً للحرية اليوم أكثر من أي يوم مضى، رافضاً في حراكه كل أشكال العنف والتقسر، ليس عنف النظام فقط، ولا عنف الشارع، بل أيضا العنف بتهميشهم واعتبارهم، من قبل هؤلاء وأولئك، مجرد رعا خارجين عن القانون. وقد تم التحذير من القوى الوطنية بأن الحل

النظام الرأسمالي بعد انتهاء الحرب الباردة ونشو ما يسمى الآن بالقطب الواحد، أصيب بأزمات متتالية أكثر عمقاً من الماضي، وبدأت بالتكاليف الباهظة لما يسمى «الحرب على الإرهاب» مروراً بأزمة عام ٢٠٠٨ (أزمة الصكوك العقارية) وما تلاها من نتائج كارثية على النظام المالي للرأسمالية وصولاً إلى أزمة الديون السيادية التي يمر بها النظام الرأسمالي العالمي كله الآن.. نعم لقد دخل العالم الرأسمالي الآن (بالحرارة السد) ولا حلول حقيقية لأزمته، فإذا كان سابقاً يستطيع الخروج من أية أزمة يمر بها عبر تصديرها للآخرين بالحروب التي كان يفتعلها ويشنها، فإنه الآن أمام أزمة بنيوية يقف أمامها عاجزاً من إيجاد الحلول لها لا المؤقتة ولا الدائمة، ولم يعد بمقدوره أن يوجد الدواء الشافي داخلياً، أي نابغاً من داخل النظام عبر الصفات القديمة التي كانت تساعده سابقاً، ولذلك فإنه يلجأ الآن إلى وصفات أقل ما يقال عنها بأنها وصفات تراجعية فيها من الانحطاط ما يكفي لإنهائه كنظام عالمي، والأمثلة على ذلك عديدة.. فما معنى أن يجري الحديث الآن عن حل الوحدة النقدية في أوروبا للتخلص من أزمة الديون السيادية التي اجتاحت بعض البلدان الأوروبية؟ وما معنى عودة ما يسمى بـ(العالم الحر) إلى إتباع سياسة الاستعمار القديم كما يجري في أفغانستان والعراق وبنما وليبيا حالياً؟ وما معنى تراجع هذا (العالم الحر) عن أهم مبادئه التي كان يتشدق بها وهي الديمقراطية، ويسعى ليل نهار لتصديرها إلى العالم الثالث؟ ولماذا يجري التراجع عنها حتى في بلدانه تحت شعار الحرب على الإرهاب؟ فإذا به يربب مجتمعاتها بها عبر تشريع التعذيب في المعتقلات والسجون لديه (الشعور بالغرغق مثلاً) وغيرها من أساليب التعذيب القديمة والحديثة، كالضرب والجلد واستخدام الكهرباء، وما حصل في سجن أبو غريب على يد الأمريكان وفي البصرة على يد البريطانيين لدليل حسي على ذلك، أضف إليه التخصت على المخابرات الهايتية واحتجاز الأفراد دون أدلة ثابتة، وأيضاً الكيل بمكيالين تجاه ما يسمى بالإرهاب الدولي، فإذا صدر الفعل من قوى إسلامية أو مناضلة من أجل تحقيق تحررها يوصف بالإرهاب، وإن صدر من «إسرائيل» أو من (العالم الحر)، فإنه حق مشروع في الدفاع عن النفس وعن الديمقراطية، والغاية لديهم تبرر الوسيلة..

هذه هي الحال في أغلب البلدان الرأسمالية.. لقد ناء هذا الانحطاط وهذا التراجع الذي أصاب النظام الرأسمالي العالمي بنقله على أغلب دول العالم، فإذا كان هذا ما يجري في (العالم الحر) فما هي الحال في دول العالم الثالث الأخرى؟!

إن الانحطاط الأخلاقي الذي ساد النظام الرأسمالي بسبب سيطرة الطغم المالية عليه قد ألقى بظلاله القميئة على أغلب دول العالم باستثناءات تكاد لا تذكر، ولم يعد العالم قرية صغيرة كما يدعون، بل أصبح غابة يسود فيها القوي على الضعيف.

## جذور هذه المشكلة عربياً

من الملاحظ على أن أساليب التعذيب الممنهجة والتي تستعملها كل أجهزة الأمن في الدول العربية متشابهة لحد كبير، فهذه الأجهزة تستورد آلات التعذيب من دول (العالم الحر)، وتستخدمها في معتقلاتها السرية وغير السرية وتتساوى في ذلك تقريباً أجهزة الأمن في الجمهوريات مع مثيلاتها في الممالك والإمارات، ولو أن أجهزة الأمن في الجمهوريات أضحت أكثر خبرة وأكثر شدة والأكثر تعديباً، ومما لا شك فيه أن أجهزة الأمن العربية قد ورثت هذه الموبقات في تعاملها مع المعتقلين من الموبقات التي كانت أجهزة الأمن العثمانية وكانت بغالبيتها عسكرية تستخدمها، منذ احتلال الدولة العثمانية للمنطقة العربية حتى زوالها في عام

## أزمة المازوت في ظل الأزمة الوطنية السورية..

# فقدان المازوت من السوق الداخلية.. ومحطات الوقود الخاصة تتلاعب بالأسعار

◀ يوسف البني



كثر الحديث من جديد في الأونة الأخيرة عن موضوع المازوت واستحقاقاته وأسباب فقدانه من المحطات الخاصة، وانتهازية بعض المحطات واستغلالها للأزمة للتلاعب بأسعاره، والتحكم بتسويقه حسب حجم المبالغ الإضافية المدفوعة فوق القيمة الحقيقية، وكلما اقتربت أيام البرد كبر الهم عند المواطنين، والتساؤل حول تعاطي الحكومة مع موضوع دعم المازوت لموسم الشتاء لهذا العام، فهل تفكر الحكومة بألية جديدة لإعادة توزيع الدعم لمستحقه لهذه السنة؟ أم أنها ستكتفي بقرار تخفيض سعر لتر المازوت من ٢٠ ل.س إلى ١٥ ل.س الذي لم تلتزم به أية محطة من المحطات الخاصة لتوزيع الوقود؟ ما يقال في هذه المناسبة هو أنه يجب على الحكومة أن تعمل على محاربة ظاهرة استغلال واحتكار هذه المادة، والعمل على إعادة دعمها لما لها من أهمية في حياة المواطن السوري اليومية، إضافة إلى أهميتها في الصناعة والزراعة المحلية.

من هنا نرى أن الاستحقاق الأهم الذي يجب على حكومة الإصلاح والإنقاذ العمل على تنفيذه بكل جدية يتمثل في ثلاثة أمور أساسية: الأول والذي لا مراوغة ولا يمكن التلاعب به، هو ضرورة إيصال الدعم لمستحقه أولاً وعملاً، وثانيهما العمل بجدية وحزم لمنع تهريب المازوت إلى أسواق الدول المجاورة، والأمر الثالث هو ضرورة توفيره في المحطات لتفادي خلق أزمات جديدة قد تؤدي إلى اضطرابات جديدة، علماً أن السبب الجوهرى الذي أدى إلى قلة توفر المازوت في السوق الداخلية لم يعد مجهولاً، فالمشكلة خلقها ويفاقها سببان رئيسيان: أولهما تهريب المادة بهدف تحقيق أرباح غير مشروعة على حساب احتياجات المواطنين وخزينة الدولة التي تخسر مليارات الليرات السورية شهرياً، وثانيهما استهلاك كميات كبيرة لمصلحة الأليات والعتاد العسكري الذي يؤدي مهمة غير مهمته في الشارع السوري. ومن المؤسف، بل من العيب الذي يصل إلى درجة الخيانة الوطنية، أن يستمر البعض بعمليات التهريب في وقت تشغل فيه الدولة بالأحداث الاستثنائية والاضطرابات والتوترات والاحتجاجات الشعبية التي تشهدها المدن والبلدات والمناطق السورية المختلفة، وكان لسان حال المهريين يقول إنها فرصة ثمينة ويتعين استثمارها لخدمة المصالح الشخصية، بعيداً عن الضمير الحي والإحساس بالواجب وروح الأخلاق النبيلة التي يفترض أن تمثلها المسؤولية الوطنية والأخلاقية. واللافت في عمليات التهريب تورط جهات على مستوى عالٍ من وزارة النفط والشركة العامة لتوزيع مشتقات المواد

● **ثلاثة تحديات تواجه حكومة (الإصلاح والإنقاذ) يجب العمل على تنفيذها بكل جدية: الأول والذي لا مراوغة ولا يمكن التلاعب به ضرورة إيصال الدعم لمستحقه أولاً، والعمل بجدية وحزم لمنع تهريب المازوت إلى أسواق الدول المجاورة، وضرورة توفيره في المحطات لتفادي خلق أزمات جديدة قد تؤدي إلى اضطرابات جديدة**

● **انعدمت ثقة المواطن بأية خطة تضعها الحكومات على أساس أنها خدمة للمواطن، لأنه سيتبين فيما بعد أنها لخدمة أشخاص معينين، وأنها باب جديد للفساد والتلاعب بالمواطن**

● **المطلوب من الحكومة الحالية، باعتبار أنها حكومة إنقاذ تعقد الآمال عليها لإخراج سورية من أزمتها بشكل آمن وسريع وجريء، ألا تتخبط في سياساتها وقراراتها كما اعتدنا على الحكومات السابقة التي أوصلت سورية إلى هذا الوضع المتأزم والمضطرب**

● **كل التصريحات الرسمية بعيدة عن أرض الواقع، فلماذا اللف والدوران؟ أم أنهم يجهلون تماماً ما يحصل في شوارعنا ومدننا، طوابير طويلة من السيارات تبيت ليلتها أمام الكازية بانتظار قدوم الصهريج لحجز دور لتعبئة نصف الخزان، وكثير من وسائل النقل تعطل عملها ليوم كامل للحصول على الوقود، فأزمة المازوت خلقت أيضاً أزمة نقل**

كل مفاصل الدولة استغلت انخفاض سعره ووسعت عمليات تهريبه إلى الدول المجاورة، وانفقد في معظم الكازيات، وقل وجوده في أغلبها، فلجأنا إلى شركة سادكوب لنملاً خزاننا من صهاريج الدولة، وكانت الطامة الكبرى التي عانينا منها، وواجهنا الكثير من الإذلال والابتزاز، والدور يمكن أن يكون في أواخر فصل الشتاء، ولكن من يدفع (براني) يحصل مباشرة على الدور، وهذه هي المشكلة نفسها التي نواجهها مع المحطات الخاصة التي تقول لنا دائماً لا يوجد مازوت، ولكن إذا دفعت ثمن اللتر الواحد ٢٠ ل.س فإنك طلبك يلبى وبسرعة، علماً أن سعر اللتر ١٥ ل.س في الكازية، و١٦ ل.س وأصلاً للمنزل، والغريب أن كل ذلك يجري دون أن يحاسب أحد صاحب المحطة أو الموزع على رفع السعر كفيلاً ودون مبرر، وهذه ليست سوى عملية ابتزاز وانتهازية واستغلال للفوضى والأزمة التي يحاول البعض الإبقاء عليها متآججة، بل وزيادة التوتر للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب غير المشروعة، وأعتقد أنه لو بقيت هذه الفوضى على حالها مع قدوم موجات البرد الشديد فسوف تضطر الغالبية من المواطنين للجوء إلى التدفئة عن طريق الأجهزة الكهربائية، ومن الممكن أن يكون استرجار الكهرباء للتدفئة غير مشروع، ولا يستبعد لجوء البعض إلى مدافئ الحطب والاعتداء على الثروة النباتية والأحراج، لأنه حتى أسعار الحطب باتت غير محمولة، ويصعب الحصول عليه، إذا الأزمة الواحدة في سورية تولد سلسلة من الأزمات الجانبية الكثيرة التي تصعب السيطرة عليها.»

### يختبئون خلف خيال إصبعهم

- الأستاذ محمود طرة قال: «في إحدى جلسات مجلس الشعب أكد وزير النفط والثروة المعدنية عدم وجود أي نقص في مادة المازوت، وأنها متوفرة ومؤمنة في الأسواق الداخلية وطيلة الموسم، ولا نية للوزارة بتعديل الأسعار الحالية، وقال إن الوزارة زودت محطات توزيع الوقود خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام بنسبة تزيد ١٠٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي، وبزيادة ١٢٪ في شهر أيلول عن الكمية المطروحة للشهر نفسه من العام الماضي، وبنسبة ١٥٪ زيادة حتى الآن من الشهر الحالي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ودعا الوزير المواطنين لعدم الاسترجار الزائد وتخزين المادة، لأنها متوفرة، وكل هذه التصريحات بعيدة عن أرض الواقع، ولا أدري لماذا كل هذا اللف والدوران!! أو أنهم يجهلون تماماً ما يحصل في شوارعنا ومدننا، السيارات والباصات والسرافيس تقف طوابير طويلة وقد يبيت معظمهم ليلته أمام الكازية منتظراً قدوم الصهريج ليحجز دوراً لتعبئة نصف خزان سيارته، وكثير من وسائل النقل تعطل عملها ليوم كامل للحصول على الوقود، فأزمة المازوت خلقت أيضاً أزمة نقل، ونلاحظ أيضاً أن الحكومة لا تحس بشعور المواطن ولا بلقمة عيشه الصعبة، فإن فقدان المازوت من الأسواق وارتفاع سعره يؤدي إلى أزمة جديدة، من ارتفاع في الأسعار يطال كل المواد التموينية والاستهلاكية، فتعيش بسبب ذلك سلسلة من الأزمات لا تنتهي، وقد تزيد التوتر والاضطرابات إضافة إلى الأزمة الحالية التي تعيشها سورية.»

### فلنتعلم من تجارب السنين

ها قد انتهى تشرين الأول، ومازال الجو دافئاً حتى الآن، ولكننا في هذه الحالة اعتدنا أن يهاجمنا البرد دفعة واحدة، حتى ليكاد لا يمنحنا فرصة لنسب المدافئ أو للحصول على مازوت التدفئة، فلماذا لا نتعلم الحكومة من تجارب السنوات الطويلة وتحضر برنامجها مبكراً لتفادي زيادة في الأزمة والاضطرابات نحن في غنى عنها؟ أم أن هناك من يسعى فعلاً للإبقاء على الأزمة والتوترات مستعرة في نية مستترة لتخريب البلد!!

الآلية المناسبة لتوزيع ودعم المازوت عن طريق البطاقة الذكية، التي يقال إنها أثبتت نتائج إيجابية وكفاءة عالية، ويقال إن كل عائلة ستحصل على البطاقة الذكية المزودة بمعلومات خاصة مع رقم سري، بحيث يتم شحن رصيد البطاقة بكميات من الوقود على أن يتم تسديد قيمة المازوت بشكل مسبق ليتم التعرف إلى البطاقة في المحطة من الجهاز المرفق بالمضخة والذي يتواصل مع المركز الرئيسي لأخذ الموافقة بعد معرفة رصيد البطاقة من اللترات المسدد ثمنها، وبعد تعيينه مادة المازوت وطرح الكمية المستجرة من رصيد البطاقة من خلال منافذ البيع المعتمدة، نرى أن هذه آلية عمل متطورة جداً، ولكن في وضع مثل المجتمعات السورية هناك مشاكل ومعوقات عديدة تواجه هذه الآلية، فمثلاً نرى أنها لا يمكن تنفيذها إلا في المحطات حصراً، وليس على صهاريج التوزيع للمنازل، ثم لنأخذ مثلاً آخر مثل سكان البادية والريف والمناطق المقطوعة، فكيف سيحصلون على البطاقة الذكية، وكيف يحصلون على المازوت بموجبها؟ وكيف يحددون مصروفهم؟ وعن طريق أي جهاز صرف للرصيد؟! إن نتيجة خبرتي عن الحكومات هي انعدام الثقة بأية خطة يضعونها على أساس خدمة المواطن، لأنه سيتبين فيما بعد أنها لخدمة أشخاص معينين، وأنها باب جديد للفساد والتلاعب بالمواطن، وغداً عند اتباع هذه الآلية سيذهب المواطن إلى الكازية للحصول على المازوت ولن يحصل عليه، وسيقولون له: الحق على البطاقة، لا ندري ما هي المشكلة مع هذه البطاقة غير صالحة، بدل بطاقتك بوحدة جديدة، ولحين ما يستطيع المواطن الحصول على بطاقة جديدة ويجريها وقد تكون هي الأخرى عاطلة أيضاً، فيكون الشتاء قد انتهى وأتى فصل الصيف والدفء، وهكذا تكون الحكومة قد تهربت من تأمين المادة للمواطن بكل حنكة، ويكون الحق على المواطن وبطاقته، والحكومة لا ذنب لها في ذلك، بل هي تعمل على دعم المواطن ومساعدته. وبدلاً من أن تقوم الحكومة كل سنة بتجربة جديدة على المواطن السوري، وقبل إصدار هذه البطاقة، على الحكومة أن تلاحق المافيات الكبيرة الذين يهربون صهاريج المازوت إلى لبنان وتركيا، برشوة واقتسام الأرباح مع أصحاب الكازيات والمهريين، فما الصهاريج التي يحكى عنها في نشرات الأخبار، والتي تم ضبطها مهربة أو معدة للتهريب، سوى جزء بسيط من الصهاريج التي يتم تهريبها في الحقيقة، فهل هذا هو الإصلاح الاقتصادي والمعيشي؟ هل يتم الإصلاح بغض النظر عن الممارسات التي يتم اتباعها لتهريب المازوت وخاصة من عناصر الجمارك؟!

### ابتزاز في سادكوب والمحطات الخاصة

- المواطن (هاني م) المدرس للمرحلة الثانوية قال: «نتمنى من الحكومة الحالية، باعتبار أنها حكومة إنقاذ نعقد الآمال عليها لإخراج سورية من أزمتها بشكل آمن وسريع وجريء، ألا تتخبط في سياساتها وقراراتها كما اعتدنا على الحكومات السابقة التي أوصلت سورية إلى هذا الوضع المتأزم والمضطرب، فعلى صعيد المازوت وحده، ناهيك على باقي السياسات الاقتصادية الليبرالية الهدامة، رفعت الحكومة في عام ٢٠٠٨ سعر المازوت أكثر من ثلاثة أضعاف سعره حينها، ليصل سعر اللتر الواحد إلى ٢٥ ل.س، وكانت الحجة آنذاك ارتفاع سعر النفط عالمياً، وأن الدعم لا يصل إلى مستحقه، وعملت الحكومة على البحث عن طرق ووسائل لإيصال الدعم لمستحقه، ولكن كل الوسائل التي ابتدعتها أعلنت فشلها لاحقاً، وعادت فخفضت سعره في عام ٢٠٠٩ بمقدار ٥ ل.س للتر الذي أصبح سعره ٢٠ ل.س، ثم قامت مؤخراً بتخفيضه ٥ ليرات أخرى ليستقر على سعر ١٥ ل.س للتر الواحد، وكانت هذه الخطوة الأخيرة بضغط من الاحتجاجات الشعبية والمطالب المحقة للمواطنين، وعلى أمل تخفيف الضغط والاحتقان، ولكن هذه الخطوة كان لها مستغلوها أيضاً، فالمافيات الانتهازية الموجودة في

البترولية (سادكوب ومحروقات) وإسهام بعض القائمين على توزيع المازوت بالتواطؤ مع المهريين وتزويدهم بالمادة دون أدنى شعور بتأنيب الضمير أو خوف من محاسبة، لأنهم محميون ومشتركون مع جهات تضمن لهم ليس فقط تأمين المادة، بل أيضاً تأمين الظروف والأجواء المناسبة للتهريب.

### مناظر مأتوفة في أزمة طارئة

أعداد كبيرة من المواطنين بدؤوا خلال الأيام الأخيرة بتأمين حاجاتهم من المازوت وتخزين كميات كبيرة، تمويماً لأيام الشتاء والبرد القارس كما في كل عام، ولكن غير المعتاد في هذه السنة هو تضاعف الكميات التي يطلبها المستهلكون، خوفاً من انقطاع المادة من المحطات نهائياً، أو صعوبة الحصول عليها عند هجوم أيام البرد، أو الخوف من إعادة رفع أسعارها مرة أخرى. ولم ينتظر المستهلكون ما سيصدر عن الحكومة من قرارات وإجراءات بهذا الشأن، أو حول شكل آلية الدعم لهذه السنة، ومن المتوقع أن تشهد أزمة المازوت تفاقماً وازدحاماً غير مسبوق على محطات الوقود عند اشتداد البرد الحقيقي. حول هذه الظاهرة، وحول ما يتوقعه المواطنون من الحكومة، وما يتوقون إليه، وكيفية رؤيتهم لأزمة المازوت لهذا الموسم، كان «لقاسيون» لقاءت مع بعض المواطنين أمام محطات الوقود، وكانت لنا هذه التصريحات:

- المواطن (حسين س) قال: «عم تسأل عن أزمة المازوت وكيفية حلها والمأمول من الحكومة؟ ليش في مازوت بالبلد؟ أو في حكومة أساساً كله عم يتهرب، والتجار وأصحاب الكازيات عم يتحكموا، ولا يدفع الثمن سوى المواطن، والحكومة غائبة تماماً وليس لها أي تأثير ملحوظ لوقف التهريب وحل الأزمة، وكالعادة لم يحرك المسؤولون ساكناً حتى الآن، وغداً عند اشتداد البرد سيفاجؤون بقدوم أشهر الشتاء وسيبدؤون بدراسة الموضوع متأخرين، ولم يخطر ببالهم أو أنهم يتناسون أن الشتاء يأتي بالعادة في أواخر شهر أيلول، ويؤجلون الموضوع طالما الجو مازال دافئاً ويعيطهم الفرصة للتهرب من الاستحقاق، ودائماً تأتي نتائج دراساتهم متأخرة، وإن شاء الله سنحصل على المازوت والدعم في الربيع عند انتهاء الدراسات وإقرار الخطط المتعلقة، وحينها سنستغني عن المازوت.»

- المواطن (سليم ع.س) قال: «الحل الوحيد لأزمة المازوت له شقان: الأول بالمحاربة الجدية لعمليات تهريبه خارج القطر، والثاني هو تخفيف المخصصات للسيارات الحكومية، وتخفيض عدد السيارات لكل إدارة ووزارة، وما شاء الله كلها سيارات فخمة ودفع ربايعي، ولا أعرف كرمي لماذا هذه السيارات، هل هي مكافأة لوظفين يشغلون مناصبهم حراماً في حرام، فلا هم يخدمون المواطن، ولا هم يوفرون عليه ثمن مخصصات المحروقات، بينما المواطن العادي يجب أن يدور ويتقل بين الكازيات بسراج وقتيلة ولأكثر من شهر حتى يحصل على مازوت يضمن له الدفء أيام البرد القارس، ومن المؤكد أنه لن يحصل عليه إذا لم يفرده يده قليلاً ليدفع سعر اللتر ٢٠ ل.س، مع أن تسعيرته النظامية ١٥ ل.س للتر في الكازية، و١٦ ل.س وأصلاً للمنزل، والذي لا يدفع سكرة كبيرة لا يحصل على المازوت، وليس هناك من يحاسب، وهذه الظاهرة أصبحت منتشرة ومعروفة على كل المستويات، فمن يحميها؟! ولماذا ليس هناك من يحمي المواطن من الابتزاز والتلاعب والاحتكار؟!

### هل البطاقة الذكية حل ذكي؟

- المواطن (جورج ن) قال: «بعد فشل الأسلوبين اللذين قدمت بهما الحكومة دعم المازوت للمواطن في العامين الماضيين، هناك شائعة أن الحكومة ستوزع بطاقات ذكية تحدد استحقاق واسترجار المواطن من المازوت خلال موسم الشتاء لهذا العام، ونقلت الأخبار أن لجنة من وزارات الاقتصاد والنفط والاتصالات والداخلية قد أنهت عملها لوضع

# السكر.. جدل سنوي دائم، وتضارب في القرار الاقتصادي

◀ نزار عادلة

**السكر، الأزمة الدائمة الباقية في الأسواق السورية، وتشعباتها تتعدى حدود الاستيراد، بل ترتبط بإنتاج سوري إجمالي من السكر من جانب القطاع العام والخاص معا يصل إلى ١,٣ مليون طن، وحاجة محلية لا تتعدى ٨٠٠ ألف طن، فالأزمة على هذا الصعيد يفترض انتفاؤها إذا ما كان للقوانين الاقتصادية الكلية فعلها على مستوى الاقتصاد السوري، كما أن الإنتاج الحالي من الشوندر السكري يكفي إذا ما تم تصنيعه لتحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة الشوندر السكري.. فما مبرر وجود أزمة بمادة السكر؟! وهل هناك من خلل وجدل على القرار الاقتصادي يجعلنا في مهب ارتفاع أسعار هذه المادة بين الحين والآخر في أسواقنا؟!**

**لجان «عاطلح والنازل»**

إذا أردت أن «تبيع» أية قضية، وتفقدوا أي معنى لها، فلتشكل لجنة لبحث أمرها، وهذا هو حال السكر اليوم، فمجلس الوزراء شكل مؤخراً لجنة ثلاثية تضم كلاً من وزارات الصناعة، والزراعة، والاقتصاد، بهدف إعداد دراسة موسعة حول واقع صناعة السكر، والأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والزراعية الإنتاجية لها، وهذا ليس بجديد فمُنذ أكثر من /٢٥/ عاماً، ومع كل موسم زراعي من الشوندر السكري تشكل اللجان، وتعدّد الاجتماعات العديدة بين وزارة الصناعة، والزراعة، ومؤسسة السكر، واتحاد العمال والفلاحين، ومدراء شركات السكر، ولكن لا نتيجة، وتكرر في هذه الاجتماعات معزوفة واحدة: كيف نرفع درجة حلاوة الشوندر السكري المزروع لدينا في سورية؟!

**عودة إلى الوراء**

بالعودة إلى الوراء، نستذكر الدراسة التي قدمتها رئاسة مجلس الوزراء قبل عامين، والتي تدعو وزارة الصناعة للإشراف على المحصول زراعة، وتصنيعاً، وتسويقاً، ولم تتم الموافقة على هذا الاقتراح. لأن ذلك بحاجة إلى دراسات عديدة، وإلى لجان واجتماعات، ومرت السنوات ولم تحسم بعد قضية الشوندر السكري وتصنيعه، ومازلنا في حوار «الدجاجة أم البيضة أولاً»، وجهة الإشراف لمن؟ لوزارة الزراعة أو للصناعة؟ والتي لا تحتاج برأينا إلى لجان ودراسات أو اجتماعات.

وأمام هذا الواقع، كان من الطبيعي أن تكون درجة حلاوة الشوندر السكري متدنية، وأن توزع الاتهامات بين هذه



الجهة وتلك، وأن نكون أمام خسارات دائمة، وأن تكون هناك اختناقات في توريد الشوندر، وهذا أدى إلى خسارة الفلاح، وخسارتنا الإجمالية في إنتاج السكر، حيث أن تكلفة استيراد الكيلو الواحد تصل إلى /٦٠/ ل.س..

**خطوط إنتاجية جديدة كبديل للاستيراد**

هل نستطيع أمام هذا الواقع أن نطالب بتحديث معامل السكر القائمة، أو تطويرها، أو إقامة خطوط إنتاجية جديدة بدلاً من الاعتماد على الاستيراد؟! أعتقد أن هذا مطلب صعب، ويبدو أنه من نسج الخيال في الظروف الراهنة، وأستذكر ما قاله د. منير الحمش في ندوة: «إذا كان يغطي على أخطائنا استمرار تدفق المعونات العربية، إلا أن الاقتصاد السوري انكشف فجأة عندما توقفت هذه المعونات في منتصف الثمانينيات، وأصبحنا في مأزق المواد الأولية، والتي أصبحت غير كافية للحاجات الاستهلاكية (سكر، رز إلخ..)، ولم يعد بالإمكان تلبية حاجة البلاد بسبب عدم توفر القطع الأجنبي، وأنت الحلول مطالبة: افتحوا الاقتصاد للقطاع الخاص القادر أن يأتي بالشاي، والسكر، والمواد التمويئية الأخرى، وهكذا تم السماح للتجار باستيراد المواد الأساسية، وتكوين شبكة لاحكار تدفق هذه

## حكومة بمنطق ردات الفعل، والتراجع «بشحنة قلم».. والسوري «بالع الموس عالحدين»!

◀ حسان منجه

**تلويح جاء على لسان مصادر مُجهلة في شركة الجروقات عن وجود مقترح لرفع سعر المازوت مجدداً أسوة بأسعار دول الجوار بعد إنجاز آلية الدعم، في محاولة للقضاء على ظاهرة التهريب، وهو ما لا نستغرب حصوله، لأن حكومتنا الحالية امتهنت ردات الفعل كاسلوب لعملها، هذه الردات التي لا تصلح أساساً كاسلوب للحياة الخاصة، فكيف سيكون صداها ونتاجها في الحصلة إذا ما اعتمدت كآلية للتخطيط والتنفيذ الحكومي على مستوى البلد؟! فالصادر إذا ما صدقت في تسريباتها، فستحل كارثة على السوريين والاقتصاد معاً..**

ما نكرره دائماً، هو أن رفع سعر المازوت بمقدار ٣٥٠٪ في نيسان ٢٠٠٨، ساهم في رفع أسعار المواد الأساسية بالأسواق، ودمر الزراعة لارتفاع مدخلات إنتاج العملية الزراعية، وتراجعت أرباح الفلاح لدرجة انعدامها في بعض الأحيان، مما أدى لهجره لأرضه، إلا أن تخفيض أسعار المازوت في عام ٢٠١٠ بنسبة ٢٠٪، وما تبعه من تخفيض آخر في عام ٢٠١١ بنسبة ٢٥٪، لم ينعكس على الأسعار انخفاضاً، بل حافظت الأسعار على استقرارها، وبقيت على حالها، ولم تستطع كل «التهديدات» الشكلية التي أطلقتها وزارة الاقتصاد تجاه التجار في إعادة الأسعار إلى حالتها الطبيعية، لفقدانها أذرعها التدخلية كآلية وحيدة وناجعة في ضبط الأسعار..

اليوم، وأمام تلويح المصادر بإعادة رفع سعر المازوت بما يساوي أسعار دول الجوار، تتجدد المخاوف من موجة ارتفاع قادمة في الأسعار إذا ما اتخذ القرار فعلاً، وما لهذا الارتفاع من انعكاس سلبي على جوانب حياة السوريين ومستوى معيشتهم، فإذا عاد سعر اللتر إلى ٢٥ ليرة سترتفع أسعار ما يقارب ٤٠٠ مادة بنحو ٥٠٪ في الحد الأدنى، وهذا الارتفاع سيؤدي لتراجع القدرة الشرائية لليرة السورية بالضرورة..

إذا ما سايرنا التسريبات الحالية التي تدعي

الزراعة والصناعة، ولكن هذا لم يحدث حتى الآن، على الرغم من أن صناعة السكر ينتج عنها مواد غير قليلة، كالميلاس، والخميرة، والكحول الأبيض والصناعي، وغاز الكربون، ولولا شركات السكر القائمة لكانت تكلفة استيراد هذه المواد بمئات الملايين من الليرات السورية، فصناعة السكر مجمع غذائي بالكامل.

استيراد مدخلات عملية الإنتاج الزراعي إشكالية قائمة بذاتها، وهذا ما أكده إبراهيم عبيدو رئيس الاتحاد المهني للمواد الغذائية في حديثه لصحيفة «قاسيون» عندما قال: «علينا استيراد البذار من بلد المنشأ، وليس بالواسطة، لأننا، وفي أكثر السنوات نستورد البذار من الدانمارك وبلجيكا، وهذه الدول تكون قد استوردتها من صربيا». وتساءل في معرض حديثه: «لماذا لا تقوم الدولة باستيراد السكر الخام وتكريره على اعتبار أن معاملنا تتوقف عن العمل لتسعة أشهر في كل عام، وخلال هذه الأشهر يستورد التجار السكر، كما طرح رئيس الاتحاد ضرورة إقامة خطوط إنتاجية لإنتاج الخميرة التي لا وجود لها في سورية إلا عبر معمل واحد يؤمن حاجة القطر، وإذا ما تعطل سنجبز على الاستيراد.

**آراء رسمية متناقضة**

في العام الماضي، وأمام مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال، أكد وزير الصناعة السابق أن «تحديد جهة الإشراف على السكر تحتاج إلى دراسات عميقة»، وذلك رداً على رئيس الاتحاد المهني الذي دعا إلى توحيد جهة الإشراف، ليأتي رد وزير الزراعة السابق (رئيس الحكومة الحالي) قائلًا: «من عام ٢٠٠٤ اعتمدنا التخطيط التأشيري، وليس هناك إلزامية للفلاح بزراعة أنواع معينة، والفلاحون أقفلوا عن زراعة الشوندر لأن درجة الحلاوة لن تزيد عن /١٣/. وهذا يتعلق بالبيئة والبذار التي نستوردها، ولكن يجب علينا إعادة النظر بالعروات والري، ولا يمكن زيادة الحلاوة إلا بالعمرة الصيفية، ونؤيد توحيد جهة الإشراف، ورفعنا أكثر مذكرة بذلك... ورغم ما أطلقه وزير الزراعة عندها، إلا أنه وقف آنذاك عاجزاً عن اتخاذ القرار، بل ووقف متراجاً، وهو الآن رئيس مجلس الوزراء.

القضية أبعاد من ذلك بالتأكد! لأن المطلوب هو وقف معامل السكر عن الإنتاج، وتحت حجج التكلفة التي تصل لـ/٦٠/ ليرة سورية للكيلو، كما أننا لا بد من أن نذكر أن استيراد كامل حاجة سورية من السكر، والخميرة، والكربون، والكحول من جانب التجار وشركائهم، ما هو إلا عملية استنزاف مكشوفة للخزينة العامة الدولة.

■ ■

**ناهبو القطاع العام عادوا ليستفيدوا من التحول الاقتصادي..**

## التفاوت الطبقي أحد المظاهر الصارخة لاقتصاد السوق ونشاط الرأسمالية الطفيلية

لاشك أن وجود قوة اقتصادية، وبشرية، وإمكانيات وخبرات وإرادة.. هي شروط أساسية لإعداد وتنفيذ أية خطة اقتصادية –اجتماعية، وقد بينت الخطة الخمسية العاشرة والخطة الحادية عشرة أن التنسيق والتكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية أحد أعمدة اقتصاد السوق الاجتماعي، وهي من المسلمات الأساسية التي تتبناها وتلحظها الخطط الاقتصادية، فال مواطن ورفاهيته محور التنمية الاقتصادية، والتي تتجسد بالحد من الفقر، وزيادة معدلات الدخل، والارتقاء بالمستوى المعيشي للسوريين، ولكن ماذا حصد السوريون بعد كل هذه الخطط الخمسية؟!

**نهب ممنهج**

البطالة وصلت إلى درجة غير مقبولة، والسيطرة عليها كانت أمراً شبه مستحيل، نتيجة التزايد السكاني، والتراجع في النمو الاقتصادي، وتدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، والتراجع عن المكاسب العمالية واحدة تلو الأخرى، والأخطر من هذا كله تزايد حدة التفاوت الطبقي، والتي كانت أحد المظاهر الصارخة لتطبيق الليبرالية الاقتصادية، فبعد النهب الممنهج الذي مارسته الرأسمالية الطفيلية بحق القطاع العام على امتداد عشرات السنين، عادت هي ذاتها لتستفيد من التحول الجاري في سورية إلى اقتصاد السوق، وكونت من خلال ذلك ثروات طائلة على حساب الفقراء..

**ماذا عن التنمية الأخلاقية؟!**

ماذا عن التنمية الأخلاقية؟! فهي ليست مفهوماً طوبوياً، أو حليماً في ظروف العولمة واقتصاد السوق والاستهلاك التريفي، ولكن في ظل اقتصاد السوق انتضت المفردات الأخلاقية، وترسخت مفاهيم الشطارة، والسمسرة، والفساد، والربح غير المشروع..بينما يفترض أن التنمية الأخلاقية ملازمة للتنمية الاقتصادية، ولكن في سورية لم تكن هناك تنمية اقتصادية بالمعنى الحقيقي، وبالتالي انعدمت أيضاً التنمية الأخلاقية، وما نعيشه اليوم هو مواصفات مجتمعت استهلاكي، والأمثلة على ذلك لا حصر لها، فأحد المستثمرين أقام منشأة اقتصادية إنتاجية بمئات الملايين، وطلب من مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل /٢٠٠/ عامل إنتاجي، وقد تم ترشيحهم، ولكن المفاجأة أن جميعهم طلبوا رفضهم لكي يتم ترشيحهم إلى شركات القطاع العام، لأنهم لا يعملون في القطاع العام بالشكل المطلوب، ويقبضون رواتبهم، في حين أن عملهم في القطاع الخاص سيكون حقيقياً، وسيكون ملزماً، وتم ذلك فعلاً.. وهنا لا يمكن إلقاء اللوم على العمال أو تحميلهم مسؤولية قناعتهم، وذلك لأنهم يعملون في ظل الفساد الذي استشرى في مؤسسات القطاع العام، ويعلمون أيضاً بأن التركيز على الجدية وعلى الخطط والأخلاق بات لا يحظى بتقدير، وحل محل ذلك كله نوع من الركنض المحموم وراء السمسرة والمنفعة والترف والاعتناء فوراً وبأي ثمن.

**تجاهل المطالب**

أي مطلب لخلق التنمية الاقتصادية، أو لخلق الإنسان المنتج، إنما هو مطلب اجتماعي، ودور الفرد فيه كدور الجزء في الكل، والإرادة الاجتماعية التي تطلب التطور الاجتماعي والاقتصادي هي القدرة بالضرورة على خلق الإنسان المنتج، وبالتالي، فإن الفرق الأساسي بين إنسان وآخر بالمعيار الاقتصادي والاجتماعي، هو الفرق بين منتج ومستهلك، والقاعدة هي تكافؤ حياته الإنتاجية مع الاستهلاكية، فهل وصلنا أو هل نصل إلى هذه القاعدة؟! فهذا السؤال يبدو وأنه أبعد من أن يكون موضع اهتمام اقتصادي أو اجتماعي، ولكن تجاهلنا لهذا السؤال لا يعني عدم وجوده واقعياً، بل يكون عندها يتحرك ويفعل فعله الخطير، ولكن لا نذكره إلا عند الاستعصاء والأزمات..!

■ ن.ع



لدى أفرادها؟! فإذا كان متوسط الدخل لدينا ١٢ ألف ليرة، فإن سعر لتر المازوت يقدر بنحو ٠,١٢٥ ٪، وفي الحالة الأخرى على لبنان مثلاً، نجد أن سعر ليتر المازوت لا يتعدى نسبة ٠,١٢٥ ٪ إذا ما وصل متوسط الرواتب لديهم إلى ٣٢ ألف ليرة شهرياً، وبالتالي، فإن أسعار المازوت لديهم متدنية إذا ما قورنت بالدخل، وكلنا يعلم أن متوسط الرواتب لديهم أعلى من الرقم الذي تم افتراضه..

الأهم من هذا كله، وقيل تسريب عن نية رفع أسعار المازوت، فإننا نشير إلى أن ليتر المازوت يباع في بعض المناطق السورية بين ٢١ – ٢٢ ليرة سورية، علماً أن سعره الرسمي هو ١٥ ليرة سورية فقط، إذاً فالمواطن لم يستفد من التخفيض أساساً، بل بعض الحلقات الوسيطة هي التي تبتلع «البيضة والتقسيرة»..

هذا القرار إذا ما صدر، فإنه سيعكس عملية التخطيط التي تعيشها الحكومة بين قرار ألغي قبل أشهر ليعود التراجع عنه بعد ذلك، وهو ليس الوحيد، بل إنه حلقة في سلسلة من القرارات التي أقرتها الحكومة ثم تراجعت عنها، لتعكس عجزها عن تكوين الرؤية الجزئية في كل ردة فعل على كل قرار على حدة، وردات الفعل الكلية على مستوى الاقتصاد الكلي..

■ ■

## بين الطائفي.. والوطني

◀ صلاح معنا

يقول المثل الشعبي ما معناه: إنه في أوقات المحن تكشف معادن الرجال.. وربما لم يمر في العصر الحديث على هذا الوطن الحبيب محنة أشد وطأة من هذه المحنة، وأقصد الأزمة العميقة التي تعصف بالبلاد والعباد منذ سبعة أشهر ونيف، والتي انبثقت عنها الكثير من الأوهام والمغالطات.. فالصراع الوهمي ما يزال محتدماً بين «موال» متعصب و«معارض» متعصب منذ بداية الأزمة، وإن كان تظهر هنا وهناك نقاشات وحوارات بين العاقلين على اختلاف مواقعهم، إلا أن الصورة تختلط على الكثيرين بسبب الأوضاع المعقدة التي تعصف بالوطن الحبيب..

وتستمر الأزمة، ويبقى هناك من يعتقد بأن الوطن يبدأ وينتهي من عنده، ولذلك يعتقد بأنه يحتكر الحقيقة.. ويبقى هناك كذلك من يقول في المقابل: «إني أدافع عن النظام لأنني مع الشعب».. وبين هذا وذلك تحدث الأمور.. بينما يستمر العقلاء بالبحث عن الطريق الثالث.. الطريق الحقيقي للدفاع عن الدولة التي تمثل الوطن، وتمثل الجميع.. يبحث الوطنيون الحقيقيون من كل شكل ولون عن مخرج آمن وحقيقي من هذه الأزمة، لكن كيف؟ إنه السؤال الكبير الذي يسأله الجميع الآن، فالغالبية الساحقة، مؤيدون ومعارضون باتوا يريدون الوصول إلى بلد العدالة والمواطنة وكرامة الوطن والمواطن، عدا أقلية متطرفة متعصبة ضيقة الأفق أنانية مرتبطة بأجندات خارجية تدعي أنها «المعارضة» وبشكل خاص الخارجية منها، الذين يرفعون الشعارات الطائفية والتحريضية وتتخذ من الشاشات المسمومة منطلقاً إعلامياً، وهناك من يلف لفهم من الفاسدين السابقين والحاليين الباحثين إما عن تكريس نهجهم وزيادته، أو عن المنصب والزعامة والسطوة، هؤلاء يتخذون من الطائفية سلاحاً أساسياً لهم في الهجوم، ولا يباليون بالدماء السورية التي تسيل بالشوارع من كلا الطرفين، بل ينظرون بعين واحدة هي عين مصالحهم الضيقة، ولا يباليون بوطنهم سورية، ولا يهمهم الطوفان الذي يوشك أن يغرق الجميع.. وهناك أقلية أيضاً من الفاسدين والانتهازيين والمتسلقين والظفيليين من داخل النظام تدعي الدفاع عن الدولة وعن منجزات حزب البعث وعن الوطن ضد الطائفية، تارة بتحويل الصراع إلى صراع طائفي قد يدمر الدولة والوطن، وتارة بالتهويل والمبالغة بالتخوف من «الأخر» الذي يترصص بالبلاد ليلعب الجميع...! ومن هذه الأقلية الفاسدة الانتهازية ظهر عبد

الحليم خدام ورفقت الأسد اللذان كانا على مدى ثلاثين عاماً يحكمان ويتحكمان بالبلاد والعباد؟! وهناك الكثير على شاكلتهم في بعض المواقع الحساسة الآن، يعرفهم شعبنا ويشير إليهم بالبنان، والأيام القادمة ستكشف لنا الكثير من هؤلاء الذين يتاجرون بدماء الشعب السوري العظيم الذي يدفع ضريبة ما يجري دماً يسيل من أوردة أبنائه الطاهرين، عسكريين ومدنيين..

أما الطرف الثالث، وهو يمثل الغالبية من الشعب السوري على اختلاف أطيافه، فهو يريد حقيقة الإصلاح الحقيقي الشامل، ويريد وطننا للجميع.. يريد وطننا يطبق فيه القانون على الجميع، ويعيش فيه الجميع دون أي تمييز حزبي أو طائفي أو قومي أو مناطقي.. يريد وطناً حراً وشعباً سعيداً، وطناً تنمياً والتقدم والعدالة الاجتماعية.. وطناً تكون فيه الدولة وطنية ديمقراطية للجميع، والمواطنة هي المعيار الأساسي للتعامل بين كل أبناء الشعب السوري الذي يملك أقدم حضارة في التاريخ وأقدم عاصمة في التاريخ.. وهؤلاء الغالبية موجودون في كل الطوائف وفي كل الأحزاب الوطنية وفي كل التيارات التي يهيمها بناء سورية للجميع وفوق الجميع.. وهؤلاء هم الوطنيون الحقيقيون، وعليهم يتوقف مصير سورية المستقبل، لأن الطائفيين المتعصبين من الجهتين لا يهمهم لا بقاء الدولة موحدة، ولا بقاء الوطن مستقلاً سيدياً، بل إن الوطن يعني لهم مزرعة، وكل وطني شريف فعلاً يريد أن يعيش في وطن ودولة موحدة محترمة هي سورية العادلة.. وهؤلاء موجودون فعلاً بين الموالين العقلاء والمعارضين العقلاء، أما المتعصبون الفاسدون الطائفيون من الجهتين فسيذهبون إلى منزلة التاريخ، فالؤمنون بالحوار للوصول إلى مخرج آمن، وللحفاظ على وطن تكون فيه كرامة المواطن فوق كل اعتبار، هم الذين سيكتب تاريخنا الوطني أسماءهم بحروف من ذهب....

## سيف.. فليشهر



حازم بو سعد

(لم أعد أحتمل رائحة الدماء.. إنها تحاصرني حتى في أحلامي.. ربما من الأفضل لنا أن نغمد سيوفنا ونرسل الرسل)..

لو أن أغمامنون وقادة الإغريق استمعوا لأدوسيسوس حين قال هذه الكلمات، لربما بقيت طروادة ونجا الألاف، ولكن كعادة تجار الحروب، لم تكن دماء الضحايا تعني لهم أكثر من وسيلة للوصول إلى العرش أو لحمايته من تجار الحروب الآخرين..

رغم كم الاختلافات الهائل بين ما يحدث في سورية اليوم وبين الأحداث المفترضة للمحمة هوميروس (الإلياذة)، فإن قاسماً مشتركاً يجمع ما بين الحكايتين.. إنها الدماء، الكثير منها . سبعة أشهر منذ أن بدأت الحركة الشعبية الاحتجاجية في سورية، سبعة أشهر كانت حصيلتها إلى اليوم ما يزيد عن ٢٠٠٠ شهيد و١٢٠٠ معتقل وملايين يسكنها الرعب.. سبعة أشهر مرت وحتى هذه اللحظة ما زال هناك كثيرون يريدون ألا تعود السيوف إلى أغمادها، وأن يذبح الرسل.

بعض الهيئات المعارضة أخذت بإدعاء الوصاية على الحراك الشعبي، وذهبت بإدعائها إلى أن نصّبت نفسها الممثل الوحيد لهذا الحراك والناطق الرسمي باسم أحيائه وشهادته وحتى ضحاياها.. هذه الهيئات التي لفظ الشارع رموزها في وقت سابق بعد أن أثبتت فشلها في توجيهه وحمايته، وكفاتها في استغلاله وتوظيفه لأهدافها الخاصة وحتى خيانتها.. هيئات تدعي تمثيل السوريين رغم أن أعضائها يحملون أكثر من جنسية أقلها شهبه (السعودية).. هيئات أعضاؤها تطلخت أيديهم بدماء السوريين

شعباً وجيشاً في زمن مضى بحجة الحروب المقدسة.. هيئات أعضائها كانوا إلى وقت قريب يتمتعون بقوت السوريين وعرقهم دون أي شعور بالذنب.. هيئات أعلنت من دول لم تكن يوماً سوى جلاذ للسوريين وغيرهم.. فإذا هذه الهيئات تفتقر بشكل أساسي للتمثيل، وهي بذلك هيئات وهمية لا وجود لها على الأرض، ولا تملك أي تأثير فعلي على سير الحراك وتوجهه، وهي هيئات لها أجندتها الخاصة التي تختلف، لا بل تناقض مطالب الشعب السوري في الكرامة والمقاومة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية. لكن الأخطر من ادعاء الأبوّة غير الشرعية هو الإرشادات التي تقدمها هذه الهيئات معدومة البنية والمتعصبة للسلطة للحركة الشعبية، فمن شعاري «إسقاط النظام» و«لا للحوار» والشعارات اللامطالبة التي تصب في خانة التجبيش الأعمى، وصولاً إلى دعوات تسليح الحراك وطرح مفهوم الحماية الدولية والتدخل الخارجي... هذه الإرشادات أقل آثارها ضرراً هو خداع الحركة الشعبية وتحميلها فوق طاقتها بهدف تشويها وإجهاضها، وأكثرها خطورة هو تدمير النسيج السوري الاجتماعي بخلق تناقضات طائفية وعرقية تحرض على الاقتتال الأهلي لإيجاد البيئة الحاضنة لأي عمل عدواني خارجي يستهدف سورية أرضاً وشعباً، وليس نظاماً، وينتج لمثلي الهيئات سائلة الذكر أن تحكمها. إن هذه الهيئات، وفي مقدمتها ما يسمى (المجلس الوطني)، وعبر منابرها الإعلامية تتحدث بصيغة الأمر النهائي، وتضع نفسها في مواجهة النظام متناسية هي وغريمها (المفترض) أهم أطراف النزاع ألا وهو الحركة الشعبية نفسها.. تلك الحركة التي قدسها أحد الغريمين الواضحين وخونها الآخر، وكلاهما لا

يقبل خيانتها للحركة الشعبية عن غريمه، فالذي رفض الحركة الشعبية جملة وتفصيلاً وتجاهل عن عمد أو غير عمد، الظروف الموضوعية التي أنتجتها، وقام بمحاربتها بكل الوسائل بهدف حماية كينونته الحالية ومكتسباته، هو عدو الذي يمجّد الحركة الشعبية ويختصر مطالبها بمفردة فضفاضة (كالحرية) مضافاً عليها الكثير من القداسة والنبل، فإنه يعزز في وعيها المتشكك حديثاً نزعات الألوهية التي يستحيل أن ترتكب الأخطاء والقادرة على كل شيء، رغم أن هذا الطرف نفسه هو من استضعف الحركة الشعبية وبث النداءات في الأصقاع لجندها وإنقاذها.. فإذا، الحركة الشعبية مستهدفة من الطرفين، ومهمشة بشكل ممنهج من كليهما رغم أنها ساحة صراعهما وهدفه وذخيرته..

دعوات الحوار أو التفاوض من الطرفين استثنت الحركة الشعبية وتجاهلتها تماماً، كيف لا وكلاهما مهدد من هذه الحركة التي من أهم دوافعها تغيير البنية السياسية-الاقتصادية القائمة داخل النظام وخارجه، وهذا التجاهل يهدف إلى أن تكون مطالب الحركة الشعبية بعيدة عن كل الحلول المستقبلية، بمعنى إعادة المحاصصة بين الكبار دون أخذ مطالب الشعب السوري بعين الاعتبار وإيجاد مخرج للأزمة دون تحقيق أي تغيير فعلي في عملية توزيع الثروة بين الناهبين والمنهويين..

إن أي حوار في المستقبل يجب أن يضم ممثلين عن الحركة الشعبية (ممثلين حقيقيين) أي أولئك الأشخاص الذين قادوا المظاهرات وشاركوا فيها مدفوعين بحبهم لوطنهم وإدراكهم لمدى معاناة شعبهم، وتعرضوا للعنف من جانب أجهزة الأمن ومليشيات الفساد والعصابات المسلحة في سبيل

التغيير إلى الأفضل وتطهير سورية من الفساد الكبير.. وهنا من المفروض على كل من يؤمن بالحركة الشعبية أن يسعى جاهداً لإيجاد هذه القيادات والعمل على تطويرها فكرياً وتنظيمياً وتهيتها للدخول في الحوار، ولاحقاً للدخول بالعملية السياسية واتخاذ دورها في صنع القرار السياسي.. إن المزايدين الذين لا يكفون عن تعجيد الحركة الشعبية ويكتفون بمدحها دون الإشارة إلى أخطائها ونواقصها هم أكثر خطراً عليها من غيرهم، فرصاصاتهم في الظهر.

من الضروري الآن العمل على حماية الحركة الشعبية وإعادة توجيهها بشكل يخدمها ويساعدها في تحقيق مصالحها، حتى لو أنه عارض أهواها ظاهرياً.. ومن الضروري أيضاً إلغاء الثنائية الوهمية (نظام- معارضة) التي تستثي الشعب من حساباتها- في الوعي الجمعي للمجتمع السوري.. لأننا بتحسيننا للحركة الشعبية فإننا نحسن وطننا سورية.

إننا كلما أسرعنا بالحوار فإننا ننقل الصراع إلى مستوى حضاري، ونسرع في وقف نزيف الدماء وإعادة سورية إلى مكانها الصحيح بين الأمم، ولكن أي حوار دون الحركة الشعبية فهو حوار مرفوض جملة وتفصيلاً لأنه -وإذا صح التوصيف- خال من التأثير والتمثيل.

علينا أن نحاول تحقيق ذلك بكل الجهود والطاقات، لأننا كسوريين لم نعد نحتمل رائحة الدماء.. والسيف الذي لا بد من أن يشهر هو سيف الشعب السوري في وجه الفاسدين الكبار داخل وخارج جهاز الدولة أصحاب المصلحة الحقيقية في تأجيج الاقتتال الداخلي، وفي وجه دعاة التدخل الخارجي من الهيئات والشخصيات «المعارضة».

■ ■

## كي يصبح الحراك ضماناً لتحقيق الإصلاحات

◀ عبدي يوسف عابد

إثر هبوب رياح الربيع العربي من تونس ومصر التي بشرتنا بإمكانية الانتقال إلى واقع عربي أفضل، سرعان ما انفجر منذ سبعة أشهر ونيف السخط والغضب وإرادة التغيير في سورية التي كبتتها الجماهير الشعبية عشرات السنين.. انفجرت ضد خنق الحريات والاضطهاد، وضد تقشي الفساد والغلاء والبطالة، ونزل قسم من الجماهير إلى الشارع في مظاهرات سلمية تهتف بمطالبها المشروعة.

لكن ثمة سؤال يتبادر إلى الذهن هنا هو: هل كثافة هذا الحراك والحشد الشعبي فيه، يرتقي إلى مستوى الاحتقان الذي تراكم في حياة شعبنا سنوات طوال؟ قطعاً كلا. لأن المترددين والمتفجرين والصامتين هم أضعاف المشاركين في هذا الحراك.. فما هو السبب المتواري وراء ذلك؟

من أبرز أسباب تردد أغلبية شعبنا بالاشتراك بكثافة في الحراك الشعبي السلمي المشروع - من وجهة نظري - هي:

١- الحل الأمني واستعمال السلاح ضد المظاهرات السلمية، الذي أدى إلى سيلان نهر من دماء المواطنين الأبرياء واعتقال الألوف وزجهم في السجون، الأمر الذي أشاع الرعب في أوساط الجماهير الشعبية المعنية أكثر من غيرها بتحقيق الإصلاحات، وأظهر في الوقت نفسه بأن الأجهزة الأمنية التي لا تزال في عنفوان سلطتها رغم إلغاء قانون الطوارئ اسماً، هي ضد

الإصلاحات التي من شأنها أن تفقدها امتيازاتها ومكاسبها التي أدمنت عليها .

٢- دخول قوى ذات طابع ديني متشدد على خط الحراك الشعبي، وطرح شعارات دينية وطائفية لخلق الفتنة بين الشعب السوري، وهو ما أربع شرائح متنوعة من الشعب السوري من احتمال وصول جهات متمزعة أو تكفيرية إلى الحكم فتقوم باضطهادهم أكثر.

٣- نشوء قوى مسلحة لتكون أداة التآمر الخارجي على الوطن، تهجمت على قوى الأمن والجيش والمدنيين، وقامت بتخريب وحرق ممتلكات عامة، وقد أبعدت الكثير من الجماهير من المشاركة في الحراك الدائر.

٤- سطحية الشعارات وعموميتها، وعدم تطرقها إلى مطالب الجماهير الهامة، مثل محاربة الفساد ووضع حد للبطالة والغلاء التي تجذب الجماهير.

٥- طرح شعارات متطرفة لا لزوم لها كالتهم على مقام رئاسة الجمهورية.. فالشعب يريد العنب وليس قتل الناطور.

٦- الدعوات المشبوهة للتدخل العسكري الخارجي، بحجة حماية المدنيين... وهي تشكل خيانة وطنية، وليس أدل على ذلك، من مثال ليبيا التي تعرض عشرات الألوف من شعبها للموت، بالإضافة لحدوث دمار واسع لآلاف البيوت والمنشآت العامة فيها.. فهل كان ذلك حماية للمدنيين أم قتلاً لهم؟ لكن الآن، تقول بعض الأوساط الشعبية بأن الحكومة الجديدة

■ ■

# ابن إفريقيا يطلب جوهرة تاج القارة



جون بيلجر  
ترجمة قاسيون

أعلن الرئيس أوباما، في الرابع عشر من أكتوبر، عن إرسال القوات الخاصة الأمريكية إلى أوغندا لتشارك في الحرب الأهلية الدائرة فيها. وعن إرسال القوات الحربية، خلال الأشهر القليلة القادمة، إلى كل من جنوب الكونغو وجنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى. إنما، لن «تشتبك» هذه القوات مع أحد إلا في حالة «الدفاع عن النفس»! حسب تصريحه المقلقل؛ فبعد ضمان ليبيا، أصبح طريق الغزو الأمريكي للقارة الإفريقية معبداً.

تلقفت وسائل الإعلام القرار ووصفته بأنه «استثنائي فريد» و«مذهل» وحتى «غريب»، ولكنه لا يحمل لا هذه ولا تلك من الصفات، ولا يمثل إلا استمرارية لمنطق السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام ١٩٤٥. ففى زمن فيتنام، مثلاً، كانت أولويات السياسة الخارجية تستدعي إنهاء نفوذ الإمبراطورية الصينية المنافسة، و«حماية» إندونيسيا التي وصفها الرئيس نيكسون بأنها «مخزن الموارد الطبيعية الرئيسي في المنطقة... الجائزة الكبرى»، وصادف أن تقع فيتنام في منتصف الطريق، فما كان ذبح أكثر من ثلاثة ملايين فيتنامي وتدمير أراضيهم وتسميمها إلا تكلفة وصول الولايات المتحدة لأهدافها. وكذلك الأمر بالنسبة لكل غزو أمريكي تال، حيث تدفقت شلالات الدم من أمريكا اللاتينية إلى أفغانستان والعراق، بنفس المبررات: «الدوافع الإنسانية» و«الدفاع عن النفس»، المفردات التي سلّخت عن معناها المعجمي منذ زمن بعيد!

ثم يقول أوباما إن «المهمة الإنسانية» في إفريقيا تتحصر بمساعدة حكومة أوغندا على سحق «مقاومة جيش الرب» الذي قتل واغتصب واختطف عشرات آلاف الرجال والنساء والأطفال في إفريقيا الوسطى!! ألا يستحضر هذا الوصف المفصل لأفعال جيش الرب كل ما ارتكبه الولايات المتحدة من فظائع في الماضي؟ كمجازر الستينيات التي تلت اغتيال باتريس لومومبا، قائد استقلال الكونغو وأول رئيس وزراء منتخب، بتدبير من المخابرات المركزية الأمريكية، وانقلاب موبوتو سيسي سيكو، المعروف بكونه أكثر طغاة إفريقيا فساداً.

أما التبرير الآخر الذي يسوقه أوباما، والأكثر إثارة للسخرة، فهو «الأمن القومي الأمريكي». فرغم أن جيش الرب يرتكب أفعاله القذرة منذ أربعة وعشرين عاماً لم يحظ بلمحة من الولايات المتحدة، إلا الآن، بعد أن بلغ حضيض ضعفه، وانخفض عدديه إلى أقل من أربع مائة مقاتل. على أية حال، فإن مفردات مصطلح «الأمن القومي الأمريكي» صارت تعني شراء نظام حكم فاسد سفاح، يتوفر لديه ما تريده واشنطن.. إذ يتلقى موسيفيني، «الرئيس الأبدى» لأوغندا، القسم الأعظم من مبلغ مقداره ٤٥ مليون دولار أمريكي على شكل «مساعداً» عسكرية، بما فيها الطائرات الموجهة المفضلة لدى أوباما، كرشوة لقاء خوضه الحرب بالوكالة ضد «جماعة الشباب» البالية في الصومال، آخر بيع إسلامي معاد للولايات المتحدة، لتتولى إثرها وزارة الاتصالات الأمريكية أداء دور العلاقات

العامة محولة أنظار الصحافيين الغربيين عما ترتكبه من فظائع.

وكيفما قلّبتنا الأمور، نجد أن السبب الرئيسي لقيام الولايات المتحدة بغزو إفريقيا هو ذات سبب إشعالها حرب فيتنام، أي الصين. وفي عالم تسوده خدمة المصالح الذاتية، جنون عظمة الجنرال ديفيد بترايوس، المدير الفعلي الحالي للمخابرات المركزية الأمريكية، يبرر له كل ما يطرحه عن حالة الحرب الدائمة، حيث تحل الصين «تهديداً» رسمياً للولايات المتحدة محل تنظيم القاعدة! حينما أجريت، العام الماضي، لقاء مع بريان ويتمان، السكرتير المساعد لشؤون الدفاع في البنثاغون، طلبت منه أن يصف لي الخطر على الولايات المتحدة، فأجاب باهتياج جلي «أخطار متباينة شتى... أخطار متباينة شتى»، «تلك هي مبررات مجتمعات تصنيع الأسلحة الممولة من الدولة وعمليات غسيل الأموال، وأضخم ميزانية عسكرية وحرية في التاريخ، وبعد تطهير أسامة بن لادن، ها هي ذي العباءة تلقى على أكتاف الصين!»

إفريقيا هي حكاية النجاح الصيني. فحيث تأتيها الولايات المتحدة الأمريكية بالطائرات القاذفة الموجهة والاضطرابات، تشق الصين الطرقات وتبني الجسور والسدود. وكلاهما يبغى الموارد الأولية، خاصة الوقود الأحفوري. ولأن ليبيا تحوي أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا كانت، تحت حكم معمر القذافي، واحدة من أهم مصادر تزويد الصين بالوقود. وحالما اندلعت الحرب الأهلية، وأعلن حلف شمال الأطلسي دعمه له الثوار» برواية عن تخطيط القذافي واستعداده لارتكاب «عملية إبادة جماعية» في بنغازي، أجلت الصين عمالها البالغ عددهم ٢٠ ألفاً من ليبيا. ثم أتى القرار اللاحق من مجلس الأمن، الذي يسمح للغرب بالتدخل الإنساني، وأصبح بمثابة طلب مقدم من المجلس الوطني الانتقالي إلى الحكومة الفرنسية. وفي الشهر الماضي، كشفت صحيفة «ليبراسيون» عن أن فرنسا حصلت على ٢٥٪ من إجمالي ناتج النفط الليبي «بالمقايضة» (المصطلح المستخدم رسمياً) مقابل حصول المجلس الانتقالي على دعم فرنسا

«الشامل والدائم». وأثناء رفعه راية النجوم والخطوط المقلمة في طرابلس «المحررة»، الشهر الفائت، زل لسان السفير الأمريكي «جين كرتز» بالقول «نحن نعلم أن النفط هو الجوهرة في تاج الموارد الطبيعية الليبية»!! وهكذا أطلق إخضاع ليبيا، من قبل الولايات المتحدة وشركائها الإمبراليين، النسخة المحدثة لبرنامج قديم «scramble for Africa»، مخطط تقسيم إفريقيا وتقسامها في أواخر القرن التاسع عشر. وكما تعامل الإعلام مع «النصر» في العراق، لعب الإعلاميون دوراً هاماً في تقسيم الليبيين إلى صنفين ضحايا قيمين وضحايا رثين! فلي الصفحة الأولى من أحد أعداد صحيفة «ذي غارديان» نشرت صورة «مؤيد» للقذافي خائف مع نظيره، أسره الهاج، الذي «يحتقل» كما يخبرنا عنوان الصورة. وحسب قول الجنرال بترايوس تدور حالياً رحي «حرب رؤى ووعي... تدور باستمرار عبر وسائل الإعلام».

لأكثر من عقد من الزمن حاولت الولايات المتحدة إنشاء قيادة في أفريقيا (AFRICOM)، ولكن حكومات القارة رفضتها على الدوام، خوفاً مما يمكن أن تسببه من توترات إقليمية. أما بعد الانتهاء من ليبيا، ومن ثم أوغندا وجنوب السودان والكونغو، فستسحق الفرصة الكبرى لإقامتها. وكما يتضح من الوثائق التي نشرها موقع ويكيليكس، ومن مجمل الإستراتيجية القومية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، فإن الخطط المعدة لإفريقيا هي جزء من خطة عالمية شاملة، حيث ستون ألفاً من القوات الخاصة الأمريكية وفرق الموت العاملة في خمس وسبعين دولة سيصبح عدد مقاتليها ١٢٠ ألف مقاتل، قريباً. وكما أوضح ديك تشيني الخطة في «إستراتيجية للدفاع»، ببساطة، الولايات المتحدة تريد أن تحكم العالم.

أليس من باب المفارقة والسخرية أن تكون هذه هي هدية «ابن إفريقيا» بارك أوباما، لإفريقيا؟! فلنتذكر ما أطال بشرحه «فرانتز فانون» في مؤلفه «بشرة سوداء، أفعنة بيضاء»:

ليس المهم ما هو لون بشرتك، إنما المهم ماهية السلطة التي تخدمها والملايين الذين تخونهم..

## الشرطة تمارس العنف بحق نشطاء «احتلوا وول ستريت» بأوكلاند

اعتقلت شرطة مدينة أوكلاند بولاية كاليفورنيا ٨٥ شخصاً ينتمون لحركة «احتلوا وول ستريت» إثر اقتحام قوة من الشرطة ساحة الاعتصام التي يرابط فيها المحتجون منذ أسبوعين، حتى تاريخ الثلاثاء الماضي تاريخ المدهامة.

وتمكنّت الشرطة من فض الاعتصام الذي أقامه أنصار الحركة بإحدى الساحات الرئيسية بالمدينة، حيث فرقت المعتصمين بالقوة مستخدمة الهراوات والقنابل المسيلة للدموع، كما قامت بتدمير خيام ومرافق أقامها المحتجون.

وتأتي تلك المظاهرات ضمن سلسلة احتجاجات بدأها ناشطو الحركة منذ ١٧ أيلول بالحي المالي في نيويورك ثم انتشرت بعدة مدن رئيسية في العالم تنديداً بالتجاوزات التي يرتكبها الاقتصاديون وما يعتبرونه جشع الشركات وتنامي اندام المساواة.

ويعد مخيم أوكلاند أحد المخيمات التي انتشرت بجميع أنحاء الولايات المتحدة ضمن حركة سمت نفسها «احتلوا وول ستريت» وقد نجحت في جذب طيف واسع من الناس بما في ذلك طلبة الجامعات الذين يعانون من البطالة.

وأفادت الشرطة بأنها حاصرت ساحة الاعتصام حوالي الخامسة صباحاً تمهيداً للاقتحام، وتم اعتقال ٨٥ شخصاً معظمهم بتهمة التجمع والتخيم غير المشروع.

غير أنه وفي وقت لاحق من الثلاثاء تجمع المئات من المتظاهرين مجدداً وزحفوا باتجاه وسط أوكلاند، حيث نجحوا بالوصول لقاعة المدينة الرئيسية، غير أن شرطة مكافحة الشغب عمدت إلى تفريقهم مرة أخرى.

ويقول أحد المنظمين للمظاهرات إن رجال الشرطة بصرون على إنهاء حركة الاحتجاج، كما أن المعتصمين لن يستسلموا وهم مصرون على مواصلة التظاهر والاعتصام.

وكانت سلطات المدينة حذرت في وقت سابق المحتجين وطالبتهم بضرورة فض الاعتصام بحجة أنهم ينتهكون القانون وأنه لن يسمح ببقائهم بالمخيم أثناء الليل، وأشاروا إلى قلقهم بشأن مخاطر اندلاع الحرائق داخل المخيمات التي امتدت لتصل إلى أكثر من ١٥٠ خيمة، في ظل عدم وجود إجراءات سلامة ومرافق صحية تستوعب الجميع.

وقالت السلطات أيضاً إنه كانت هناك تقارير عديدة عن اعتداءات جنسية وبلاغات بمشاجرات عنيفة وقعت ضمن ساحة الاحتجاج بصورة ساهمت بتعقيد الوضع.

غير أن المتظاهرين نفوا كل تلك «الادعاءات» التي أطلقتها السلطات المحلية بالمدينة حيث أكدوا أن روح التعاون كانت تسود ساحة الاعتصام وهي التي ساهمت بالحفاظ على المخيم نظيفاً، كما أن معظم الشجارات التي نشبت كانت تحل ودياً بالساحة.

واشتكت لوين رتشاردسون، وهي طالبة جامعية مشاركة باحتجاجات أوكلاند، من أن الشرطة عند اقتحام ساحة الاعتصام قامت بتدمير المخيمات بصورة أعطت انطباعاً خاطئاً عن المعتصمين، موضحة أن المتطوعين كانوا يجمعون القمامة كل ست ساعات، كما أن أطباق الطعام كانت تغسل بالماء المغلي، مؤكدة أن الاعتصام كان أنيقاً ومنظماً.

وكانت شرطة أوكلاند قد أمرت المتظاهرين بضرورة إخلاء المكان رغم أنها لم تحدد موعداً نهائياً لذلك، حسبما أكدت وكالة أسوشيتد برس الأمريكية التي أوردت النبأ.

## عاطلون يحتجون أمام البورصة بالمغرب قمة «الفرصة الأخيرة» لوقف التدهور في «منطقة اليورو»



بذل زعماء منطقة اليورو جهوداً مضنية من أجل التوصل إلى اتفاق خلال قمتها في مساء يوم إغلاق تحرير هذا العدد لإيجاد رد مقنع لوقف انتقال عدوى أزمة المديونية بسبب الصعوبات مع إيطاليا وفي المفاوضات مع المصارف. وانتظر العالم من بروكسل حيث يقعد قادة الدول والحكومات في الاتحاد النقدي الأوروبي قمة «الفرصة الأخيرة» اتخاذ تدابير عملية لإنقاذ اليورو ووقف انتقال عدوى أزمة المديونية إلى دول أخرى.

ووافق قادة الاتحاد الأوروبي على خطة لإعادة رسملة المصارف لتمكينها من مواجهة أزمة الديون في منطقة اليورو. إلا أن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون قال إن الخطة ستطبق فقط حالما يتفق قادة منطقة اليورو على «رزمة كاملة» من التدابير لحماية اليورو في قمة الأربعاء التي أُلتمت في بروكسل للمحرة الثانية خلال ٧٢ ساعة لمحاولة إيجاد حل للزمة التي ترزعزع منطقة اليورو.

وقال رئيس الوزراء البولندي دونالد تاسك الذي ترأس بلاده الاتحاد الأوروبي خلال مؤتمر صحافي «اتفقنا على إعادة رسملة المصارف التي من المفترض أن تكون أحد أهدافنا». وينص الاتفاق على أن تبلغ الأصول الخاصة للبنوك نسبة ٩٪ وهو هدف «من المتوقع بلوغه في ٢٠ حزيران ٢٠١٢» بحسب البيان.

وقال القادة الأوروبيون في بيانهم إنه للتوصل إلى هذا الهدف «على البنوك اللجوء في الدرجة الأولى إلى مصادر تمويل خاصة بما يشمل عمليات إعادة هيكلة وتحويل الديون إلى رأسمال».

وأضاف البيان انه بانتظار تحقيق ذلك الهدف «يتعين وضع بعض القيود على توزيع الحصص ودفع الأرباح».

ولم يتعرض البيان في المقابل لذكر المبلغ الإجمالي لإعادة رسملة البنوك المقرر بنحو ١٠٨ مليارات يورو بحسب مصادر أوروبية.

وكانت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل قد حظيت مؤخراً بدعم برلمان بلادها لألية تعزيز الاستقرار المالي في الإتحاد الأوروبي، وقالت إنه ربما كان من الأفضل كثيراً تحمل مخاطرة توسيع نطاق آلية الاستقرار المالي وذلك في مواجهة الطرح الآخر وهو إصدار سندات أوروبية على خزائن الدول

في حين أن توقعات ببلوغ هذا التقييم ما بين ١٠٠٠ و ١٣٠٠ مليار يورو بدأت بالتداول، بيد أن الأسواق تنتظر هكذا إعلان بالتحديد لطمأنتها، رغم أن قدرة الصندوق غير كافية وسيكون على البنك المركزي الأوروبي الذي يلعب هذا الدور رغمًا عنه، أن يستمر بشراء الديون الإيطالية لإنقاذ الموقف.

واعتبر رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيون أن فشل قمة منطقة اليورو في بروكسل «قد يدفع القارة الأوروبية إلى الجهول».

وأفادت صحيفة «تساينا دايلي» نقلاً عن مصدر «قريب من صانعي القرار الأوروبيين»، أن الدول الناشئة وفي طليعتها الصين وافقت من خلال صندوق النقد الدولي على المساهمة في الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي.

يذكر أن الصين التي تملك حصة من الدين السيادي الأوروبي تقدر حالياً بحوالي ٥٠٠ مليار دولار، ستكون في موقع يسمح لها بالاستثمار في الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي.

لكن لا يمكن تأكيد هذه الأنباء أو نفيها، إذ تلتزم الصين السرية التامة حول سبل توظيف احتياطياتها الهائلة من العملات الأجنبية التي تخطت في نهاية أيلول الماضي ٢٢٠٠ مليار دولار.

● **أنباء موسكو**

المدينة ومضمونة من البنك الأوروبي. وفي اليوم الذي سبق القمة المذكورة دعا رئيس الوزراء اليوناني جورج باباندريو المصارف إلى المساهمة في حل أزمة المديونية، مشيراً إلى أن اليونان تنتظر «نتائج» من قمة بروكسل، حيث على أوروبا «تحمل مسؤولياتها» في «معركة صعبة».

وتشدت الخلافات بين مجموعة الضغط التي تشكلها المصارف وزعماء العملة الأوروبية حول نسبة تخفيض الديون اليونانية، وتقترب مجموعة الضغط تخفيضاً طوعياً بنسبة ٤٠٪، بينما حددت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل سقفاً للتخفيض بنسبة «أكثر من ٥٠٪ وأقل من ٦٠٪»، وهي نسبة تعتبر ضرورية كي تبقى الديون اليونانية قابلة للسداد».

ومن بين هذه المقترحات المتداولة، أن يكون الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي، والمزود بـ ٤٤ مليار يورو كضامن للديون المترتبة على الدول المتعثرة اقتصادياً، بينما يقضي حل آخر بخلق آلية مالية مرتبطة بالصندوق الأوروبي للاستقرار المالي لجذب استثمارات من القطاعين العام والخاص بما يشمل الاستثمارات من خارج منطقة اليورو.

ويرى خبراء أنه من المستحيل على ما يبدو إصدار تقييم في موعد الاجتماع حول الرفع المالي المتوقع لصندوق الاستقرار،

● **رويترز**

## البرازيل تنوي التحقيق في ماضيها المظلم

تعترم البرازيل البدء في التحري عن الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها الديكتاتورية التي هيمنت عليها طيلة أكثر من عقدين، في الفترة ما بين ١٩٦٤ و١٩٨٥وتفادي خطر تكرارها في المستقبل.

وجاء ذلك من خلال مشروع قرار تشكيل «اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق» الذي اعتمده مجلس النواب ليعرض على مجلس الشيوخ، من دون أن يمنح لجنة تقصي الحقائق هذه أية سلطات كانت لمعاقبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات لحقوق الإنسان، ولا تقديم السند القانوني لإجراء المحاكمات القضائية بحق المتورطين.

وعلى الرغم من ذلك يرى بعض المراقبين البرازيليين مثل المحلل السياسي ماوريسيو سانتورو، من مؤسسة جيتوليو فارغاس، أن مجرد تشكيل لجنة تقصي الحقائق في حد ذاته في بلد يعد عملاقا اقتصاديا وسياسيا في أمريكا اللاتينية اليوم هو تحقيق في ماضيه المظلم وهو بالتالي خطوة إلى الأمام في وجه مسار التجاهل والنسيان.

وأضاف سانتورو لوكالة «آي بي اس» أن البيانات الرسمية المتوفرة تشير إلى أن عدد المعتقلين-المختفين في البرازيل في عهد الدكتاتورية قد بلغ ٤٧٥ شخصا إلى جانب ٥٠ ألف سجين، و٢٠ ألف مواطن وقعوا ضحية التعذيب، موضحاً أن الأمر يتعلق بجمع المعلومات عن تاريخ البرازيل الحديث وتعزيز الذاكرة على مقاومة الديكتاتورية. وتجدر الإشارة الى أن مقترح تشكيل لجنة تقصي الحقائق جاء في سياق الخطة الشاملة لحقوق الإنسان التي طرحتها مختلف فئات المجتمع البرازيلي. لكن الضغوط التي مارسها العسكريون ورجال الدين أدت إلي تقليص نطاقها واختصاصاتها.

ويذكر أن رئيسة البرازيل الحالية ديلما روسيف قد عانت من الدكتاتورية التي حكمت عليها بالسجن والتعذيب في فترة شبابها عندما كانت عضوا نشطا في تنظيم المقاتلين الضدائيين اليساريين.

## تداعيات في طيات الأزمة الرأسمالية

اليونان وإخراجها من منطقة اليورو في اسرع وقت بات قدراً محتوما. وقد أعلن رئيس المفوضية الأوروبية أن الاتحاد الأوروبي يواجه أكبر تحد منذ تأسيسه قبل ستين عاما، معتبرا أنها لحظة تاريخية حرجة، فإما أن يسير الاتحاد الأوروبي قدما باتجاه مزيد من التوحد وإما التشظي.

لكن ما أغفله رئيس المفوضية هو أن السير قدماً هو استعمار دول عديدة من قبل دولتين هما ألمانيا وفرنسا نظرا لأن الإفلاس والتدهور الاقتصادي يشمل معظم الدول الأوروبية.

إن الوجه الأخر للانحطاط هو أن المعالجات لا تؤدي إلى نهوض. إنها تؤدي إلى تعمق الأزمة وتجذرها واستعصائها على المعالجات الرأسمالية، ويدفع ذلك إلى معالجات حمائية وطنية طواها تطور الرأسمالية، وقد أعلنت الولايات المتحدة عن خطط فرض ضرائب جديدة على البضائع الصينية وتضغط لرفع سعر العملة الصينية، إن العودة إلى تلك السياسات يحمل في طياته إضعاف عمليات الاندماج التي شكلت خاصية للعملة، أما الاتجاه الأخر في المعالجة فهو ما يسمونه سياسات التقشف، وبعبارة أخرى يقتروحون مزيدا من الفقر والبطالة وتدهور الشرائح الوسطى، وفي كل ذلك عامل من عوامل تعمق الأزمة. ويتمركز جهد الاقتصاديين الرأسماليين على ضخ المليارات في البنوك المنافسة، لكن سياسة التقشف تقطع سبل النهوض بتلك البنوك. ويحكم الآليات الرأسمالية تعود تلك البنوك إلى الإفلاس بحكم الخلل في الاستهلاك الاجتماعي وتراجعته وهو ما ينعكس على الإنتاج وتطوره. وهكذا فإن كل الحلول والاقتراحات الرأسمالية تعمق الأزمة وتكسيها ديمومة، وتجدد إنتاجها المتواصل وهو المظهر الأعمق لانحطاط الرأسمالية وعدم قدرتها على تجديد ذاتها بصيغ متطورة.

تفرض الأزمة الراهنة سياسات جديدة على الدول الإمبريالية رغم أنها تحافظ على جوهر السياسات الاستعمارية المعروفة، ولم تعد الحروب العالمية ممكنة، كما أن الميول العدوانية تظل في ظروفنا مقسمة بالتنسيق بين الدول الإمبريالية، وهذا الجديد في العلاقات له اسسه وضروراته الاقتصادية وهكذا فإن التناقضات الثانوية بين الدول الإمبريالية لا تتعدى مستويات محددة لا تسمح بحرب عالمية جديدة، إلا أنه والحرب تدمير للبنى التحتية وغيرها، فإن الحروب الأهلية التي تتزايد وتنتقل من مكان إلى آخر هي بحد ذاتها مؤشرا على الانحطاط في إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الرأسمالية، إن تلك الحروب تنوخى التدمير الاجتماعي والتفتيت السياسي والجغرافي، وقد دفعت الولايات المتحدة العراق بهذا الاتجاه، كما تدفع حاليا بأفغانستان وجارتها باكستان، وتعتمد تغذية تلك الحروب على تأجيج مفاعيل العلاقات الأثنية المتخلفة، إن ذلك كله علامة أخرى على الاتجاه

### مآسي نظام القبضة الحديدية

## ليبيا ما بعد القذافي.. إرث متراكم من الأحقاد



أصبحت موطناً جديداً. وقالت إيمان البالغة من العمر ٢٠ سنة: «خوفاً على حياتهما، فر والداي وهما من مدينة الفاشر في دارفور إلى طرابلس في عام ١٩٩٨. لم يسبق لي العيش خارج ليبيا قبل بدء الصراع. كان والدي يعمل طباً خا والذتي تعمل في المنازل. وقبل أن يفرا كنت في عامي الجامعي الثالث أسعى للحصول على شهادة البكالوريوس في الطب».

وأضافت «لسوء الحظ أخذت الانتفاضة في ليبيا منعطفا دمويًا، لأن الناس لم تعد تحترم القانون وبدأوا باغتصاب النساء وأخذ الرهائن وقتل الناس. وظلت عائلتي محتجزة في بيتنا لمدة شهرين...«كانوا يقتلون جميع الذكور السود الذين يجدونهم في الشارع بعد اتهامهم بأنهم من المرتزقة، مما يعني أن والدتنا كانت مضطرة لجمع الطعام، ولكن في الكثير من الأيام كنتُ تنضو جوعا».

ويشار إلى أن مقالا نشرته صحيفة وول ستريت جورنال الشهر الماضي، نقل عن جبريل قوله «فيما يتعلق بتورغا، فإن وجهة نظري الخاصة هي أن أهل مصراتة وحدهم لهم الحق بالتدخل في هذه المسألة. ولا يمكن معالجتها من خلال النظريات وأمثلة الكتب الخاصة بالمصالحة الوطنية مثلما حدث في جنوب أفريقيا، وأيرلندا، وأوروبا الشرقية».

هكذا يبدو وأن وقعت دعوات جماعات حقوق الإنسان التي تحث المجلس الوطني الانتقالي على حماية الليبيين السود في ليبيا المحررة في آذان صماء، والخوف الحقيقي الآن هو أن يشكل ذلك سابقة لما هو آت.

● (أي بي إس)

#### تضخيم «البيدق»

#### القطري إقليمياً

رئيس «أركان القوات المسلحة» القطرية(١١) اللواء الركن حمد بن علي العضيبة يؤكد من ليبيا أن تحالفاً دولياً جديداً «منبثقاً» من حلف شمال الأطلسي و«تقوده» قطر ويسمى «لجنة الأصدقاء لدعم ليبيا» سيتابع العمليات في ليبيا خصوصاً في مجال «التدريب» والتسليح وجمع السلاح، بعد انتهاء مهمة حلف الأطلسي.

ويأتي ذلك بعد أن دعا رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل إلى استمرار عمليات الناتو في ليبيا إلى نهاية العام الجاري. كما يكشغ رئيس الأركان القطري أن منات الجنود القطريين شاركوا على الأراضي الليبية في العمليات إلى جانب الثوار، وأن دورهم تركز خصوصاً على التنسيق بين حلف الأطلسي والثوار..(١١)

وفيما سبق لـ«قاسيون» أن تساءلت منذ نهاية العام الماضي عن طبيعة الأدوار الإقليمية التي ستوكل إلى قطر والتي سترتضيها لنفسها من أجل مواصلة تحصيل «بركات العم سام وابن أخيه داود»، لم يعلم بعد متى سيأتي على الأسرة القطرية الحكمة الدور في سلسلة تخليص واشنطن من بيادقها في المنطقة؟؟

#### ◀ سيمبا روسو

ماذا بعد اختفاء الديكتاتور الذي حكم ليبيا لما يتجاوز أربعة عقود بقبضة من حديد! سؤال يطرحه الجميع بتوجس نابع مما يشاهد من ظهور الكراهية العنصرية بين الليبيين على نحو متزايد، يوماً بعد يوم. لقد تم إعلان ليبيا الحرة والمحررة بعد انتفاضة دامت ثمانية أشهر وأسفرت عن موت الزعيم الليبي السابق معمر القذافي. والآن يضع الليبيون نصب أعينهم بناء ديمقراطية قابلة للتطبيق، وصياغة دستور جديد، وتنظيم أول انتخابات برلمانية ورئاسية حرة في البلاد.

ومع ذلك، فمنذ سقوط نظام القذافي الذي حكم ليبيا لمدة ٤٢ عاماً، يبذل قادة المجلس الوطني الانتقالي قصارى جهدهم لتوحيد صفوفهم والتحدث بصوت واحد.

وقد ردد هذا الواقع محمود جبريل، القائم بأعمال رئيس الوزراء، عندما أعلن في ٢٢ أكتوبر أنه سيتنحى، وأن السير قدما في نهج البناء سوف يكون صعباً لأن مسألة الوحدة لا تزال تشكل التحدي الرئيسي أمام الليبيين بعد التخلص من«عدوهم المشترك».

«إزالة الأسلحة من شوارع البلاد، وإعادة الاستقرار والنظام، وتوحيد الفصائل المتناحرة..هي الأولويات الرئيسية بعد موت القذافي»، بحسب تصريحه للصحافة في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي بالأردن. فتعتبر ليبيا- بما يزيد على ١٤٠ من القبائل والعشائر- وحدة من أكثر الدول المجزأة على أسس قبلية في العالم العربي.

وعلى الرغم من التحديث، ما زالت القبيلة قوة بارزة في بلد يمثلئ بالأسلحة الآن. فضي أعقاب الثورة على حكم القذافي، ظهر ما يقرب من ٤٠ من مختلف الميليشيات المستقلة، وما زالوا يطبقوا الأيدي.

وهذا يثير تساؤلات حول قدرة المجلس الوطني الانتقالي على السيطرة على كل المجموعات المختلفة، خاصة وأن غالبيتها له مصالح متضاربة ويتطلعون إلى تصفية حسابات الماضي. وأصبح هذا المشهد المؤرق حقيقة واقعة بالفعل بالنسبة لليبيين من أقصى الجنوب.

تقع تورغا على بعد حوالي ٤٠ ميلاً إلى الجنوب من مدينة مصراتة على طول الساحل الغربي لخليج سرت، وكانت موطناً لما يزيد على ٢٠.٠٠٠ من السكان، والآن صارت مدينة أشباح. ووفقا لبعض الليبيين، سميت تورغا بهذا الاسم لأن سكانها كانوا من ذوي البشرة الداكنة كأسلافهم من الطوارق الأصليين.

والطوارق، الذين يقطنون مناطق الحدود في ليبيا وتشاد والنيجر والجزائر، هم من البدو الذين سيطروا تاريخياً على طرق التجارة عبر الصحراء، وكانت لها سمعة بأنهم لصوص.

وفي حقبة السبعينيات، قام القذافي بجمع الطوارق وغيرهم من المجندين الأفارقة في كتيبته النخبوية والمعروفة باسم «الأسمر». وتحت إشراف القذافي، كانت هذه الميليشيات ترسل في حملات عسكرية على البلدان المجاورة بشكل متكرر.

وفي بداية الثورة في شهر فبراير من هذا العام، أطلق العنان لكثير من

## رفض روسي - صيني لاتهام إيران نوويا

قالت مصادر دبلوماسية إن روسيا والصين تضغطان على الوكالة الدولية للطاقة الذرية كي لا تصدر تقريراً ربما يشير إلى أبعاد عسكرية لبرنامج إيران النووي، وقالت موسكو إن التقرير قد يضر بالجهود الرامية لتسوية هذه القضية.

ونقلت وكالة فرانس برس عن دبلوماسي غربي قوله إن الروس والصينيين يضغطون حتى لا يتضمن التقرير المنتظر صدوره الشهر المقبل استنتاجات قوية بأن للبرنامج النووي الإيراني أغراضاً عسكرية تصب في إنتاج سلاح نووي.

غير أن دبلوماسياً آخر لدى الوكالة الذرية قال إنه يتوقع أن يستبق رئيس الوكالة، الياباني يوكيا أمانو، على المساعي الروسية والصينية، وأن ينشر التقرير في الأسبوع الذي يسبق اجتماعاً مقرراً لمجلس محافظي الوكالة الذرية يومي 17 و 18 تشرين الثاني المقبل.

وقال مبعوث في فيينا إن سفيري روسيا والصين لدى الوكالة تقدما بطلب مشترك لأمانو مؤخرًا، قالا فيه إنه يتعين اطلاع إيران على المعلومات والتعليق عليها قبل نشرها.

وكان أمانو قد قال الشهر الماضي إنه يشعر بقلق متزايد من توسع الأنشطة النووية الإيرانية بما في ذلك عمليات تخصيب اليورانيوم، مضيفاً أن الوكالة جمعت معلومات بهذا الشأن بوسائلها الخاصة ومن دول أعضاء.

ونقلت رويترز عن دبلوماسيين غربيين اعتقادهم أن التقرير سيزيد من الشكوك في أن إيران ربما تعمل على تطوير صاروخ نووي، مما سيعزز موقفهم بفرض عقوبات إضافية عليها.

بدورها قالت الخارجية الروسية إن توقيت صدور تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد يسد الطريق أمام أي فرصة لإجراء محادثات جادة بخصوص الملف النووي الإيراني في وقت سبق لواشنطن أن لوحث مؤخرا بملف تصعيدي آخر بوجه إيران يتعلق باتهامها بمؤامرة مزعومة لاغتيال السفير السعودي لدى الولايات المتحدة عادل الجبير.

كما دعت الخارجية الروسية الوكالة إلى التحلي بمزيد من الكياسة فيما يتعلق بنشر التقرير ربع السنوي عن القضية الإيرانية، ووبخت الوكالة لتسريب معلومات عن هذا الموضوع. وتابعت في بيان ما من شك في أنه (التقرير) سيوتر المناخ، وقد يعوق البدء في إجراء مفاوضات جادة».

وقالت أيضا إن هذا الموضوع الحساس «يتطلب تعاملًا محايدًا ومسؤولًا، وهو ما يصعب توفره في ظل هذا الضجيج الدعائي الذي بدأ حتى قبل نشر تقرير المدير العام لوكالة الطاقة الذرية»، على حد تعبيرها.

وكانت روسيا - التي تربطها بإيران صلات قوية - قد عرضت التوسط في البحث عن حل بشأن الملف النووي للنزاع بين طهران والغرب.

ومنذ انهيار المفاوضات بين القوى الكبرى وإيران في كانون الثاني الماضي، تتبنى روسيا خطة مرحلية تعالج إيران بمقتضاها بواعث القلق من أنها ربما تسعى للحصول على أسلحة نووية مقابل تخفيف العقوبات عنها.

وفي الأثناء، قال أحمد أحماني نائب وزير الخارجية الإيراني إن بلاده بصدد صياغة رد على رسالة للممثلة العليا للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاترين أشتون بشأن استئناف المفاوضات بين إيران والقوى الست الكبرى (الولايات المتحدة والصين وروسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا).

وأضاف المسؤول المكلف بالشؤون الأوروبية والأميركية أن كبير المفاوضين الإيرانيين سعيد جليلي سيرسل الرد المطلوب في الوقت المناسب، ملاحظاً أن رسالة أشتون صيغت بلهجة أخف مما كان في السابق.

ولكن الاتحاد الأوروبي كان قد لوح في ختام قمة بروكسل بفرض مزيد من العقوبات على إيران في حال ظلت تمتنع عن استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف حول ملفها النووي.

ورد وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحى بانتقادات حادة للأوروبيين الذين طالبوا طهران بالتخلي عن شروطها للتفاوض.

وقال صالحى - في رسالة إلى مؤتمر إيراني حول العلاقات مع الاتحاد الأوروبي - «من الأفضل للاتحاد الأوروبي بدلا من خلق صورة غير حقيقية ومضللة لبرنامج إيران النووي، أن يفكر بشأن الخطر الحقيقي الذي يمثله مخزون الأسلحة النووية في أوروبا».

## حرب إقليمية؟.. أهى المخرج من المأزق؟!



مبوءة بأمراض التجزّب الطائفي والمذهبي والإثني؟ وطالما هناك أيضا من يتجاوب عربيا مع مشاريع الفتنة والتقسيم والتدويل لدول المنطقة؟! لقد حدثت على الأرض العربية في مطلع هذا العام نماذج إيجابية وسلبية: فالسودان خسر جنوبه بعد حرب أهلية وتدويل لأزماته وتدخل أجنبي سافر في ظلّ عجز رسمي عربي. ثم جاءت ثورتا تونس ومصر لتتشعلا الأمل بمستقبل عربي أفضل، من حيث أسلوب التغيير الذي حدث في هذين البلدين وسلمية التحرك الشعبي والبعد الوطني التوحيدي فيهما. لكن هاهي الأمة العربية تشهد الآن انتفاضات عربية في بلدان أخرى، بعضها مهددٌ بخطر التقسيم وبعضها الآخر بخطر التدويل، والكل بعخاطر الحروب الأهلية والتدخل الأجنبي.

إن الأمة العربية ما زالت تعاني من انعدام التضامن العربي ومن الانقسامات والصراعات، ومن هشاشة البناء الداخلي وغياب الديمقراطية السياسية، ممّا يسهل الهيمنة الخارجية على بعض أوطانها ويدفع بالوضع العربي كله نحو مزيد من التآزم والتخلف والسيطرة الأجنبية. الأمة العربية تحصد الآن نتائج سياسات التبعية للخارج في ظل اشتعال دور الطائفيين والمذهبيين والمتطرفين العاملين على تقطيع أوصال كل بلد عربي لمصلحة مشاريع أجنبية وصهيونية. فليست الظروف الداخلية فقط هي عناصر الاختلاف بين هذا البلد وذاك، بل تلعب أيضا المصالح الدولية والإقليمية دورا هاما في تقرير مصير بعض البلدان العربية.

طبعاً، المرهنة الأولى والأخيرة يجب أن تكون على شعب كل بلد عربي لإحداث التغيير السليم في الأوطان، ممّا يحتمل الحكام والقوى المعارضة» معا مسؤولية كبيرة في الحرص على عدم استخدام أسلوب العنف، وعلى هدف وحدة الشعب ووحدة الأرض، وعروية البلد واستقلاليتها الوطنية، ورفض الانجرار وراء مشاريع الهيمنة الدولية والإقليمية.

● مدير «مركز الحوار العربي» في واشنطن

السفارة الإسرائيلية في القاهرة. ولم تحسم أمور المستقبل بعد في جميع البلدان العربية الأخرى التي شهدت أو تشهد انتفاضات شعبية. ويبدو كمحصلة لكل ذلك، أن حرباً إقليمية، قد تكون في منطقة الخليج العربي أو في جبهة المشرق العربي مع «إسرائيل»، أو في الموقعين معا، هي المخرج الوحيد أمام القوى الدولية المعنية في صراعات وثورات المنطقة، من أجل الخروج من المأزق الذي وقعت فيه كل الأطراف والقضايا. فربما تجري المرهنة على أن حرباً من هذا النوع ستكون، إضافة إلى فوائدها الغربية على الصعيدين المالي والاقتصادي، مفتاحاً لتسويات سياسية مطلوبة للملمين الإيراني والفلسطيني ولعرض وقائع جديدة ينتج عنها «شرق أوسط جديد».

الأمة العربية الآن، هي في لحظة زمنية كتلك التي تفصل الليل عن النهار، أو العكس. فما يحدث فيها قد يكون مطلع فجر جديد ونهار واعد بنور شمس ساطعة، أو قد يكون بداية ليل تلبس فيه الأمة ثوب الظلام بعد معاناة طويلة من يوم الظلمين. فالجانب الإيجابي المشرق في الأمة هو ما يحدث فيها من إصرار شعبي على التغيير والإصلاح، وأيضاً على استمرار إرادة المقاومة فيها، وعلى مطلب التحرر الوطني كوجه آخر مكمل لوجه الديمقراطية في معنى الحرية. لكن الجانب الآخر السلبي يكمن بأن ذلك التحرك الشعبي كله يحدث على أرض عربية ممرقة منذ قرن من الزمن، وبين شعوب منقسمة على نفسها وطنياً ودينياً.

فالأمل بغد أفضل لا يرتبط بوجود ثورات وحركات تغيير فقط، بل الأساس هو مرسى هذا التغيير ونتائجه. إذ هل الديمقراطية السليمة، القائمة على وحدة وطنية شعبية وعلى ترسيخ الولاء الوطني وعلى الهوية العربية وعلى التمسك بوحدة الكيان الوطني، هي البديل للأئمة دكتاتورية، أم سيكون بديلها صراعات أهلية وتقسيمات جغرافية وتدويل أجنبي؟ وما هي ضمانات حدوث التحول نحو الديمقراطية السليمة طالما أن المجتمعات العربية

صباحي غندور

تشهد المنطقة العربية وجوارها الإقليمي تأزماً شديداً نتيجة تراكم القضايا العالقة من الماضي القريب، وتفاعلات ممّا حدث ويحدث في الحاضر من انتفاضات شعبية عربية.

فقبل العام الجاري، كانت منطقة الشرق الأوسط تعاني من تداعيات الحرب الأميركية على العراق والحروب الإسرائيلية على لبنان وغزّة، ثم من سخونة الملف النووي الإيراني والدور الإيراني عموماً في المنطقة، ثم من القرار الدولي بشريع تقسيم السودان وفصل جنوبه عن شماله. وكانت هذه القضايا، وما زالت، مصدر توتر مستمر بين بلدان المنطقة نفسها. أيضاً، غاب العام الماضي ولم تغب معه قضية المستوطنات الإسرائيلية وتعتبر استئناف المفاوضات الفلسطينية/الإسرائيلية.

وجاء العام الحالي وما فيه من تغييرات حدثت في أنظمة الحكم بتونس ومصر وليبيا، ومن حراك شعبي مجهول المستقبل في اليمن وسورية والبحرين والأردن، ليضيف من ثقل سلة الهموم والقضايا التي تنهك ظهر الأمة العربية، وهي التي تعاني على مدى عقود من الزمن من وهن شديد في أرجاء جسمها ورأسها.

أيضاً، يشهد هذا العام تراجعاً كبيراً في الاقتصاد العالمي، ودخول الولايات المتحدة ودول أوروبا في حالة من الكساد الاقتصادي، دفع شعوب هذه البلدان إلى استخدام ضغط الشارع والاعتصامات ضدّ جشع وفساد الحكام والمصارف والشركات الكبرى.

وعادةً، حينما تتأزم الأوضاع الاقتصادية في الغرب، يتجه نظر حكامه إلى المنطقة العربية وكأنها خزان مالي احتياطي يمكن الاعتماد عليه لحل مشاكل الغرب المالية، ولأن الثروة النفطية العربية تؤثر بشكل كبير على مجرى الاقتصاد العالمي، خاصة لأن أسعار النفط محدّدة بالدولار الأميركي.

وكذلك، وظفت الولايات المتحدة الأميركية، خلال القرن الماضي، حالات الحروب الباردة والساخنة من أجل تحسين الاقتصاد الأميركي في أكثر من زمان ومكان.

وقد كانت هناك مراهنات لدى قوى التدخل الأجنبي بأن التغييرات التي تحدث الآن في المنطقة العربية ستقلب فيها الأولويات، وستهمش القضايا الأخرى العالقة أو ستدفع ببعضها إلى الحل، وستجعل شعوب المنطقة ترى همومها الداخلية فقط، بل وستجعل هذه الشعوب تراهن على القوى الأجنبية لمساعدتها في حل مشاكلها المحلية.

ما حدث حتى الآن هو نجاح دول حلف «الناتو» في «إنجازات» الهدم، لا في تحقيق البديل الأفضل والأنسب لدول الحلف، تماماً كما كان مصير الحروب الأميركية والإسرائيلية في العراق ولبنان وغزّة في ظل الإدارة الأميركية السابقة. فتورة «٢٥ يناير» في مصر مثلاً لم تتوقف عند الحدود المرغوب بها أطلسياً بل تجاوزت قضية التغيير الداخلي إلى طرح مصير معاهدة «كامب ديفيد» وإلى اقتحام

### كريستينا فرنانديز

رئيسة للأرجنتين للمرة

الثانية

حققت الرئيسة الأرجنتينية،

كريستينا فرنانديز، نجاحاً ساحقاً في انتخابات يوم الأحد ٢٣/١٠/٢٠١١، التي ضمنّت إعادة انتخابها بنسبة ٥٢,٢ في المئة من الأصوات وفقاً للبيانات الرسمية المتوفرة، وذلك مقابل منافسها الرئيسي، الإشتراكي هيرمس بينر، الذي حصد ١٦,١٦ في المئة من الأصوات فقط.

ودعت الرئيسة جميع المواطنين والقوى السياسية إلى «الوحدة الوطنية»، وهي التي ترأس الجبهة من أجل تحقيق النصر، أو التيار المنتمي إلى يسار الوسط في الحزب البيروني، الذي أسسه زوجها الراحل نيسنور كيرشنر الذي توفّي في عام ٢٠١٠. وقالت فرنانديز «لي الشرف أن أكون أول امرأة تنتخب رئيسة، وأول امرأة يعاد انتخابها رئيسة. ماذا يمكن أن أطلبه أكثر من ذلك؟ فقط أريد المساهمة والتعاون من أجل الإستمرار في رفع شأن الأرجنتين».

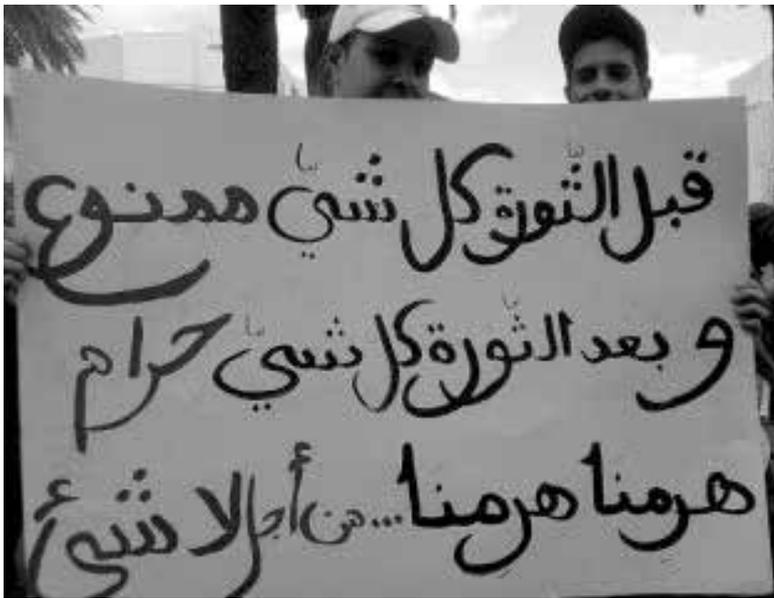
غير أن هذا الفوز الانتخابي المتوالي يثير أسئلة من المخاوف داخل الأرجنتين بشأن تركيز السلطة من دون توازن حاسم في البرلمان الأرجنتيني، خاصة في ضوء انهيار الأحزاب المعارضة في هذه الانتخابات. ■■

## تونس: إرهابات تكريس «ما بعد بن علي»

أثارت العديد من التساؤلات. يذكر أن احتجاجات مماثلة انتظمت وضمت نحو ١٠٠ شخص عبروا فيها عن استيائهم من النتائج الأولية للانتخابات.

يذكر أن القيادي في حزب حركة النهضة عبد الحميد الجلاصي قال إن تقديرات حزبه تؤكد أنه فاز بنحو ٤٠٪ من مقاعد المجلس، وإنه يجري مشاورات مع حزب النكتل وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية- اللذين حلا بعده في النتائج الأولية للانتخابات- لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

من جانب آخر نظمت مجموعة من مصابي ثورة ١٤ كانون الثاني المعروفة في تونس باسم ثورة ١٤ جانفي اعتصاماً بساحة القصبة احتجاجاً على فعوى الرسوم المتعلق بتعويض شهداء الثورة ومصائبها. وقد عمد المحتجون إلى اعتراض مكعب الوزير الأول في الحكومة الانتقالية الباجي قائد السبسي مما دعا قوات الأمن إلى التدخل. وقد سجلت بعض الإصابات الطفيفة في صفوف المحتجين. ويرى المحتجون ان الرسوم المتعلق بهم لا يرقى إلى مستوى تطلعاتهم وإلى مستوى التضحيات التي قدموها من أجل ثورة الكرامة والحرية ولم يلب مطالبهم الاجتماعية والمادية والمعنوية. وأضاف البعض منهم أن ما تضمنه المرسوم من تدابير يمثل «إهانة لهم واستهزاء بهم». وأشاروا إلى أنهم ملوا الانتظار منذ نحو ٩ أشهر. ■■



للعدالة والتنمية» (الهاشمي الحامدي). وأوضح عدنان الدالي من جهته، أنه يملك حججاً وبراهين على حجم التجاوزات التي قامت بها بعض الأحزاب وبالتحديد أنصار حركة النهضة الذين «تعمدوا رشوة الناخبين بمبالغ مالية تصل إلى ٢٠ ديناراً فضلاً عن إعطائهم إيصالات لاقتناء أضحى العيد». وشكك الصادق العكروت في صحة الأرقام التي ينشرها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مشيراً إلى وجوب التثبت من المعطيات التي

أنها رفعت العديد من التجاوزات والخروقات في إحدى المدارس الابتدائية من معتمدية الفاضل من ولاية سيدي بوزيد. وأوضح أن هذه التجاوزات تتمثل في «تعمد بعض مناصري حركة النهضة ترهيب الناخبين وإرغامهم على التصويت للحركة تحت تهديد بالسكاكين». وأضافت أن التصويت في معتمدية السند من ولاية ققصة توقف لمدة ساعتين بسبب الخلافات الحاصلة بين أنصار النهضة والقائمة المستقلة، «العريضة الشعبية

فيما تفيد الأنباء الواردة من تونس أن حزب حركة النهضة، إسلامي التوجه، بدأ مشاورات لتشكيل حكومة وحدة وطنية، قبل إعلان النتائج النهائية لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي- التي أجريت يوم الأحد الماضي، مظهرة في نتائجها الأولية تقدمه على باقي منافسيه، احتج مئات من التونسيين يوم الثلاثاء، أمام المركز الاعلامي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات بقصر المؤتمرات بالعاصمة احتجاجاً على تلك النتائج الأولية منددين، وجلهم من الشباب والطلبة والتلاميذ، بالتجاوزات والخروقات التي تم تسجيلها خلال الانتخابات.

المحتجون الذين رفعوا لافتات ورددوا شعارات تقول: «كم أحترمك يا صندوق وكم أحترق ما أفرزته»، و«يغشون ويدعون الإسلام»، و«لا لسرقة الانتخابات»، أكدوا «مسكهم للعديد من الأدلة والبراهين التي تدين هذه الممارسات».

فوسط حضور أمني مكثف طالب المحتجون الهيئة باتخاذ التدابير القانونية اللازمة خصوصاً ما حصل يوم الأحد من ممارسات تخل بقواعد العملية الانتخابية في العديد من مكاتب الاقتراع. وصرحت صفاء متاع الله وهي مراقبة تعمل مع جمعية أجنبية تهتم بمراقبة الانتخابات حسب النوع الاجتماعي،

# الحراك الشعبي العربي يكاد ينحرف عن مساره



الصغيرة»، والمشاريع الفردية في الدول العربية يأتي في رأس أولوياتهم، كما هو الحال مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية «يو اس ايد» على سبيل المثال.

والمفارقة المزعجة أن هناك من نجح في دفع بعض الحراك الشعبي العربي إلى الاستنجاد بتدخل الحكومات الغربية التي تحاصر شعوبها النائرة عليها وتقمعها، بالضد من كل منطق، إذ كيف يعقل لحكومات تضطهد شعوبها، وتحتل أو تدعم احتلال أوطان الغير، أن تدعم شعوب الأمم الأخرى في حراكها من أجل التحرر السياسي والاقتصادي!

والالاف للنظر أن حرف الحراك الشعبي العربي عن مساره وتحريف أهدافه قد أعماه عن القاسم المشترك الحيوي الذي يربطه بعالمية الآن. ومن الواضح أن هذه الحركة التي تصف نفسها بأنها «حركة بلا قيادة»، أو «حركة مقاومة لا قيادة لها» كما وصف امتداد هذه الحركة في جنوب إفريقيا نفسه، سوف يقود عدم وجود قيادة إلى إجهاضها وحرفها عن مسارها، حيث تبدو اليوم جماهير ماركس ولينين من العمال والملايين المتساقطة من الطبقة الوسطى التي أفقرتها العولمة الرأسمالية في الغرب تتحرك دون قيادة نظرية الماركسية وأحزابها الشيوعية. وبصورة مماثلة سوف يقود غياب أي قيادة نظرية وسياسية إلى عدم تنظيم الحراك الشعبي العربي وحرفه عن مساره.

ويتضح انحراف هذا المسار، بالمقارنة مع «حركة احتلوا الوول ستريت»، في عدم وضوح التوجه الاجتماعي للعوامل الاقتصادية التي فجرت الحراك العربي في المقام الأول، وهو حراك في «شعوبية» تعبيري واضح عن «الصراع الطبقي»، وبالتالي كان المفترض أن تكون خنادق الصراع واضحة بين التسعة والتسعين في المائة من الحارمين وبين الواحد في المائة التي يطالب الحراك بإسقاط نظامها السياسي.

## الخطر الداهم

لكن هذا الحراك في بعض ساحاته يكاد ينحرف عن هذا التناقض الرئيسي باتجاه صراعات ثانوية، فيتخذ في بعضها طابعا دينيا أو يدفع إليه، فيثير انعكاسات سلبية على وحدة صفوف الحراك نظرا للتعددية التاريخية الدينية والطائفية والمذهبية، ويتخذ في بعضها الآخر طابعا «ليبراليا» يتحدى الإيمان الديني للشعب أكثر مما يتحدى التيارات الدينية السياسية، بحيث يكاد يتحول الصراع الطبقي في جوهره إلى صراع ديني - ليبرالي، مما يندرج باستسار اقتصادي للنظام السياسي الذي أسقط أو ما زال الحراك يجهد من أجل إسقاطه، وبحيث يكاد الحراك الشعبي ينسى حقيقة أن الواحد في المائة التي يسعى إلى إسقاط نظامها السياسي لا دين لها أو طائفة أو مذهب، وفيها من كل الأديان والطوائف والمذاهب، وترتبط مصالح جميعها بالعولمة الرأسمالية، وبالتالي فإنها الوحيدة التي لها مصلحة في التدخل الأجنبي لدول العولمة، وهي الجهة الوحيدة التي لها مصلحة في عسكرة الحراك الشعبي العربي، فالقوة المحركة للثروة والسلطة هي الوحيدة التي بحاجة إلى السلاح والتدخل الأجنبي لحمايتها وللتعويض عن فقدان التأييد الشعبي لها. لذلك فإن الدعوة إلى عسكرة الحراك الشعبي والمطالبة بالتدخل الأجنبي باسم الحراك ذاته هما دعوة ومطالبة تغطيان على المستفيد الوحيد منهما، والتسعة والتسعين في المائة ليسوا بحاجة لهما، وبالتالي لا يكونون هم المستفيد منهما.

وإذا لم تكن حركة «احتلوا الوول ستريت» كافية لفتح الأعين على تحريف أهداف الحراك الشعبي العربي وعلى حرفه عن أهدافه، فإن هذا الحراك في مساره الحالي يتجه نحو الانتحار الذاتي، فحلف الناتو وقيادته الأميركية الذين يتحاليون الآن لإجهاض الحراك المماثل لشعوبهم لا يمكن أن يكونوا أنصارا للحراك الشعبي العربي. فعندما اقترح الرئيس الأميركي باراك أوباما زيادة الضرائب على من يزيد دخلهم السنوي على مليون دولار من الأميركيين، سارع رئيس مجلس النواب الجمهوري في الكونغرس، جون بويهنر، إلى معارضة الاقتراح باعتباره، كما قال، يرقى إلى «حرب طبقية».

ولم يكن الطابع الطبقي لـ «حركة احتلوا الوول ستريت» بحاجة إلى جون بويهنر لإثباته، فهي تحتج على انعدام المساواة الاجتماعية والنقدية، وجشع الشركات الكبرى وقوتها ونفوذها وجماعات ضغطها التي حولت النظام السياسي إلى خادم لمصالحها وحارس لها، ولذلك فإنها تطالب بلجنة رئاسية مهمتها «إنهاء سيطرة المال على ممثليها في الكونغرس»، وتعرض على «سيطرة الواحد في المائة من الأميركيين على ٤٠٪ من ثروتنا»، ولذلك أيضا اتخذت الحركة «ساحات تحرير وتغيير لها» في شارع المال الرئيسي قرب مركز التجارة العالمي والبورصة في نيويورك، وفي أوروبا توجهت مسيرة للحركة نحو مبنى البنك المركزي الأوروبي في فرانكفورت، نيويورك ألمانيا، وعندما فضت الشرطة البريطانية تجمع الحركة أمام بورصة لندن خيمت امام كنيسة سانت بول التاريخية على مقربة منها فأغلقتها أمام السياح، وفي روما استهدفت مصلحة الضرائب ووزارة الدفاع، الخ.

## حركة بلا قيادة

في الرابع من هذا الشهر، كشف تقرير لروبيرتز إحدى حيل قلة الواحد في المائة لتحسين صورتهم وامتصاص النقمة الشعبية على جشعهم وفسادهم. فـ في مواجهة الحديث عن الحرب الطبقيّة في واشنطن ومسيرات الاحتجاجات على الوول ستريت، يستقوي بعض اللاعبين الكبار في أميركا الشركات الكبرى بالأعمال الصغيرة في ما يرى فيه مراقبون تحركات لتحسين صورتهم في زمن غضب عام متصاعد.. فقد «تبرعت» شركة «ستاربوكس»، وهي أكبر سلسلة لتجارة القهوة في العالم، بخمسة ملايين دولار تقرضها لـ الأعمال الصغيرة، والمنظمات غير الربحية. وتستعد شركة جنرال اليكترك العملاقة لاستضافة اجتماع في ولاية أوهايو «لتشجيع نمو الشركات متوسطة الحجم». لكن روبرتز اقتبست من الاقتصادي بمعهد أبحاث السياسة الاقتصادية بواشنطن، جوش بيفنس، قوله تعليقا على مبادرات كهذه: «إنه استعراض في الأغلب. فالشيء الوحيد الذي سوف يحسن وضع العمالة في العامين المقبلين هو سياسة اقتصادية شاملة». والجدير بالذكر أن دعم «المانحين» الأميركيين والأوروبيين لـ الأعمال

محاولة لدحض مثل هذه التقارير بالادعاء أن دولة الاحتلال الإسرائيلي قد سخرت أجهزتها لتأييد الرواية السورية الرسمية عن «السلفيين» العراقيين من «مقاومة» الاحتلال الأميركي في العراق، الذين قدرت مصادر (مثلا المستشار السوري خالد الأحمد في تصريح للدبلي ستار اللبنانية باللغة الانكليزية في ٢٣/٩/٢٠١١) عددهم بأربعة آلاف في جبل الزاوية، وألفين في منطقة حمص، سوف تكون محاولة لا يصدقها عقل ولا يقبلها منطق.

## حركة «احتلوا الوول ستريت»

إن «حركة احتلوا الوول ستريت» التي بدأت في العاصمة المالية الأميركية لنظام العولمة الرأسمالية في نيويورك قبل أكثر من شهر لتتوسع منها إلى بقية مدن الولايات المتحدة قبل أن تمتد عبر المحيط الأطلسي إلى المراكز الأوروبية المماثلة، والتي ترفع شعار «نحن الـ ٩٩٪» من الشعب، في وجه قلة الـ ١٪ المتحكممة في الثروة والسلطة والقرار السياسي والاقتصادي، ربما جاءت في وقتها كي توظف الحراك الشعبي العربي، ليستعيد وعيه، ويصوب اتجاهه، ويوحد صفوفه، ليظل التسعة والتسعون في المائة وراء هذا الحراك في مواجهة الواحد في المائة، الذين ارتهنوا القرار الوطني للحماية الأجنبية لاحتكارهم للسلطة والثروة. وقد عرفت حركة «احتلوا الوول ستريت» نفسها على موقعها الإلكتروني بأنها «حركة لا قيادة لها... والشيء الوحيد الذي يجمعنا كافة هو أننا التسعة وتسعون في المائة الذين لن يتسامحوا بعد الآن مع جشع وفساد الواحد في المائة»، فهل يختلف هذا الوصف كثيرا عن الحراك الشعبي العربي، لماذا إذن يكاد هذا الحراك يضع بوصلته!

وفي حرص الواحد في المائة العرب على الحماية الأجنبية أذعنوا لاحتلال فلسطين كأمم واقع منذ ما يزيد على ستين عاما، واستسلموا لواقع الاحتلال الأميركي للعراق كقدر لا راد له، وشلوا أي عمل عربي مشترك حتى في حده الأدنى بحيث أصبحت الشراكة مع حلف الناتو اليوم هدفا لهم أقوى من أي معاهدة للدفاع العربي المشترك، شراكة تستحق التضحية بالاستقلال الوطني لأقطار عربية أخرى «عربونا» لها، ليكون الوضع العربي الراهن، العاجز عن الدفاع والفاشل في صنع السلام، وضعا تمنحه جامعة الدول العربية التي يتحكمون بقرارها «شرعية» تحظر على مقاومة الاحتلال وتهديد السيادة الوطنية أي استعانة بأي دعم يرفضون هم أو يعجزون عن توفيره لها.

والمفارقة، كما كتب أحدهم في الغرب، أن المحتجين العرب المؤيدين للديموقراطية يدعون اليوم من دمائهم ثمنا لقيم ثقافية وسياسية أميركية، بينما تستنزفهم الإدارة الحاكمة في واشنطن حتى الموت بتبنيها سياسات داخلية وخارجية تجاه العالم العربي تتناقض مع هذه القيم في حد ذاتها من ناحية وتتناقض معها بتبنيها لجدول أعمال دولة الاحتلال الإسرائيلي من ناحية ثانية.

● إذا لم تكن حركة «احتلوا الوول ستريت» كافية لفتح الأعين على تحريف أهداف الحراك الشعبي العربي وعلى حرفه عن أهدافه، فإن هذا الحراك في مساره الحالي يتجه نحو الانتحار الذاتي، فحلف الناتو وقيادته الأميركية الذين يتحاليون الآن لإجهاض الحراك المماثل لشعوبهم لا يمكن أن يكونوا أنصارا للحراك الشعبي العربي.

● المفارقة المزعجة أن هناك من نجح في دفع بعض الحراك الشعبي العربي إلى الاستنجاد بتدخل الحكومات الغربية التي تحاصر شعوبها النائرة عليها، وتقمعها، بالضد من كل منطق، إذ كيف يعقل لحكومات تضطهد شعوبها، وتحتل أو تدعم احتلال أوطان الغير، أن تدعم شعوب الأمم الأخرى في حراكها من أجل التحرر السياسي والاقتصادي!؟

## ◀ نقولا ناصر

كيف يعقل لحكومات تضطهد شعوبها وتحتل أو تدعم احتلال أوطان الغير أن تدعم شعوب الأمم الأخرى بعامّة والحراك الشعبي العربي بخاصة من أجل التحرر السياسي والاقتصادي؟

## الربيع العربي وأزمة الرأسمالية

منذ انفجرت أزمة النظام الرأسمالي الليبرالي الموعوم في الولايات المتحدة قبل أكثر من عامين، توقع المعارضون اليساريون وغير اليساريين لهذا النظام، بل وحرصوا على حراك شعبي أميركي ضد هذا النظام من أجل تغييره أو إصلاحه في الأقل، خصوصا بعد أن حلت الإدارة السياسية لهذا النظام في واشنطن العاصمة الأزمة المالية لليلة المسؤولة في المقام الأول عن انفجار الأزمة والتي تركت الثروة والسلطة السياسية بين يديها من جيوب الأكثرية الساحقة التي كانت ضحية لها.

وفوجئ هؤلاء المعارضون عندما جاء الرد الشعبي الأول عربيا في أقطار كان النظام السياسي فيها قد حولها إلى نماذج للعولمة الرأسمالية بنسختها الأميركية الليبرالية، وإلى توابع تدور في فلك القيادة الأميركية لهذا النظام استراتيجيا وعسكريا وأمنيا وسياسيا واقتصاديا.

غير أن القيادة الأميركية لهذا النظام سرعان ما نجحت كما يبدو في تنظيم ثورة مضادة، تمكنت أولا من احتواء الحراك الشعبي في هذه الأقطار العربية، وحصره في إصلاحات تجميلية للأنظمة السياسية فيها لا تمس جوهر النظام الاقتصادي الذي أفرزها ولا تطلعاتها الخارجية التي تبقيتها أسيرة المدار الأميركي، ثم تمكنت ثانيا من حرف الحراك الشعبي العربي عن أعدائه الحقيقيين وتناقضه الرئيسي باتجاه تناقضات ثانوية في الأقطار العربية التي تجهد لشق طريق وطني مستقل لها خارج الفلك الأميركي..

لقد بدأ الحراك الشعبي العربي، الذي درج وصفه بـ «الربيع العربي»، في السابع عشر من كانون الأول / ديسمبر عام ٢٠١٠ باحتجاج «اقتصادي» فردي عندما أشعل محمد (طارق) البوعزيزي نارا في نفسه لم تستطع كل الإطفاثات الوطنية والدولية للنظام الرأسمالي الليبرالي الموعوم إخماد أسنة اللهب التي امتدت بسرعة تحبس الأنفاس لتشعل حريقا إقليميا كان من المنطقي والمتوقع أن يحول الاحتجاج الاقتصادي الفردي للجماعي التونسي العاطل عن العمل إلى ثورة عربية اجتماعية - اقتصادية تغير النظام الاقتصادي والأنظمة السياسية والقمعية التي أفرزها كي تحميه.

لكن التدخل الأميركي - الأوروبي، الذي أفرز ظاهرتين، هما الحرص على عسكرة الحراك الشعبي ثم دعمه بالتدخل الخارجي العسكري وغير العسكري، العلني والسري، يكاد اليوم يحول النار الشعبية العربية إلى نار تآكل نفسها، كي يبدأ العد العكسي للحراك الشعبي العربي عمليا في اليوم التالي لاندلاع «ثورة ١٧ شباط / فبراير» في بنغازي الليبية عندما فوجئ العالم بالمتظاهرين «السلميين» مسلحين تسلحا مكثف من السيطرة على معسكر كتيبة الفضيل المجاور للجيش النظامي.

وعسكرة الحراك الشعبي السوري التي اتخذت من الاحتجاجات السلمية دروعا بشرية لها بدأت في وقت مبكر وسط تعميم وتشويش إعلامي يخلط عمدا بين الهاريين من التجنيد الإجباري وبين الانشقاق العسكري، وبين تجار السلاح المحترفين وبين مهربيه الذين يستهدفون التمرد المسلح. وإذا كان التعميم الإعلامي يعتمد يغمر على سقوط ما يزيد على ألف ومائتي عسكري وشرطي ورجل أمن عدا من مدنيين منهم أكاديميون ضحايا لهذا التمرد باعتباره دعاية حكومية، فكيف يمكن تفسير ما جاء في تقرير لموقع «ديكا» الإلكتروني الإسرائيلي وثيق الصلة باستخبارات دولة الاحتلال في الرابع عشر من آب / أغسطس الماضي، على سبيل المثال، من أن «القوات السورية تواجه مقاومة شديدة، وتتظرفها مصائد مضادة للدبابات، وحواجز معصنة يحرسها محتجون مسلحون برشاشات ثقيلة... ويفكر الاستراتيجيون في حلف الناتو بصورة متزايدة في ضخ كميات كبيرة من الصواريخ المضادة للدبابات والطائرات، ومدافع المورتر، والرشاشات الثقيلة في مراكز الاحتجاج لكسر ظهر القوات المسلحة الحكومية». ونسب التقرير إلى «مصادر إسرائيلية» لم يسمها قولها إن القيادة العليا التركية وحلف الناتو يدرسان تنظيم «جهاد» بتجنيد آلاف من «الإسلاميين» على نمط «الجهاد» و«المجاهدين» الذين نظمتهم وكالة المخابرات المركزية الأميركية ضد الغزو السوفياتي السابق لأفغانستان. إن أي

## الشركات العالمية تطمع في استغلال موارد القطب الشمالي

أصبح استغلال الموارد الطبيعية التي تعذر الوصول إليها حتى الآن في المحيط المتجمد الشمالي ممكنا أكثر من أي وقت مضى، جراء ذوبان الجليد في القطب الشمالي، وهو الأمر الذي يثير مخاوف العلماء والخبراء.

فقد أكدت القياسات الحديثة التي أجراها معهد ألفريد فاغنر للأبحاث القطبية والبحرية، أن ذوبان الجليد البحري في المحيط المتجمد الشمالي خلال فصل الصيف في نصف الكرة الشمالي يحدث بشكل ملحوظ في هذا العام، في ظاهرة توالفت خلال السنوات الخمس الماضية.

ووصلت درجات الحرارة المرتفعة في أقصى الشمال إلى حد أصبح فيه كل من الممر الشمالي الغربي على طول الساحل الشمالي لأمريكا الشمالية وطريق بحر الشمال (المعروف أيضا باسم الممر الشمالي الغربي) على طول ساحل سيبيريا، أصبحا خاليين من الجليد.

وصرح جيورج هيجستر من معهد الفيزياء البيئية في جامعة بريمن، لوكالة انتر بريس سيرفيس: «إن الأمر غير المألوف في صيف ٢٠١١ هو كون قناة باري (في إقليم نوناووت الكندي) قد أصبحت مفتوحة وشبه خالية من الجليد».

ولقد أعد المعهد خرائط القمم الجليدية القطبية مستخدما بيانات من القمر الصناعي أكو التابع لوكالة الفضاء والطيران الأمريكية ناسا.

«الجليد يذوب بسرعة كبيرة حول الحواف التي تستطيع أشعة الشمس تدفئة الماء تحتها، مما يسرع بدوره عملية ذوبان المزيد من الثلج الطافية على سطح الماء»، وفقا لروديغر جيرديز، خبير الجليد البحري بمعهد ألفريد فاغنر ومقره في مدينة بريمرهافن على الساحل الشمالي الغربي لألمانيا.

وأضاف الخبير أن «هذا التطور لم يكن مفاجئا بالنسبة لنا، فهو يتماشى مع الاتجاه الذي لوحظ منذ عام ٢٠٠٧. لكن الأمر خطير الآن لأنه لا يتعلق بمدى تلاشي الثلج فقط، وإنما بسماكة الثلج أيضا».

وأشار جيرديز إلى أن «هذه الظروف تخلق فرصا جديدة للاستغلال التجاري لمنطقة القطب الشمالي في مجالات كصيد الأسماك، والشحن البحري، واستغلال الموارد الطبيعية، خاصة النفط والغاز».

وبالفعل بدأ استغلال هذه الفرص الاقتصادية، ففي الفترة بين شهري يوليو وسبتمبر، أبحرت ثلاث ناقلات ضخمة عبر الطريق المختصرة التي فتحت حديثا عبر القطب الشمالي.

وعملاً على تقييم الآثار البيئية لهذه الأنشطة، انضم جيرديز وهيجستر إلى ٣٠ باحثا من تسع دول أوروبية أخرى في مشروع جديد يسمى ACCESS، وهو معني بالتغيير المناخي في القطب الشمالي والاقتصاد والمجتمع. وعقد هذا المشروع أول ورشة عمل له في ٥ سبتمبر الماضي في بريمن.

وتم تقسيم الباحثين إلى خمس مجموعات عمل، تسعى جميعها للتوصل إلى إجابات على ثلاثة أسئلة أساسية، هي: كيف ستكون وسائل النقل، والسياحة، وصيد الأسماك واستغلال الموارد في منطقة القطب الشمالي مستقبلاً؟ ماهي المخاطر التي تحملها هذه التطورات للطبيعة والإنسانية؟ ماهي القوانين التي يمكن الاستعانة بها لتقليل هذه المخاطر؟.

وبالإضافة إلى معهد ألفريد فاغنر، فالشركاء الآخرون في مشروع ACCESS هم معهد كيل للاقتصاد العالمي ومقره في ألمانيا أيضا، ومركز الفضاء الألماني، وجامعة ببير وماري كوري في فرنسا. كما تم تأسيس روابط مع مجلس القطب الشمالي الحكومي الدولي ومركز القطب الشمالي في جامعة لابلاند بفنلندا.

إن اتجاه ذوبان الجليد على نحو متزايد أصبح واقعا واضحا. ويقدر العلماء أنه بحلول عام ٢٠٢٩، سيكون المحيط المتجمد الشمالي خاليا من الجليد تماما في فصل الصيف.

■ **خوليو غودوي**  
عن وكالة انتر بريس سيرفيس- بتصرف

# كانت هناك ٧٠٠٠ لغة.. قيامة اللغات.. وانهارها

## أمراض سوروية

◀ آلاء قوشجي

كان المجتمع السوري قد تحول إلى مجتمع استهلاكي حتى على صعيد الفكرة، ولم يعد ينتج أفكاره الخاصة والجديدة، بل اكتفى بما يصدر إليه من هنا وهناك، وهو ما أدى إلى نمو وانتشار أمراض اجتماعية بسبب الاختلاف الثقالي الكبير، ولعل الأزمة التي تمر بها البلاد كانت بمثابة الشعرة التي قصمت ظهر البعير، فانفجرت كل الأمراض علناً، ودون موارد أو تورية.

أخطر هذه الأمراض هو العنف الذي تصاعد أخيراً بين أبناء المجتمع السوري، بما يمثل من انعدام الإحساس بالآخر ولا بشراكة الحياة.

وطفت المشكلة الطائفية على السطح، وبغض النظر عن الأسباب التي دفعت بها لتنبؤاً صادرة المشهد فإنها تسجل تراجعاً كبيراً في فكرة المواطنة، وبسببها تعلق صيحات إلى المطالبة بالحماية الدولية.

يبدو أن المجتمع السوري الذي لم يستطع، خلال عقود منذ الاستقلال، أن ينتقل نحو الحياة المدنية أو يبني مواطنة حقيقية، يمضي في الاتجاه المعاكس، بدلاً من العمل على استدراك ما فاتته يندفع، قسم كبير منه، في حالة من اللاوعي، نحو التعصب إلى طائفة أو مذهب أو عرق أو ... إلخ، وهو ما يمثل خطراً جدياً ومباشراً على بنية المجتمع.

إن اللغات الثلاث: «لا للتدخل الخارجي، لا للعنف، لا للطائفية» تمثل صمام الأمان للبلاد في ظل موجة من العنف والعنف المضاد التي تضع سورية أمام منعطف تاريخي استثنائي، وفي مواجهة الدعوات الخارجية للتدخل الأجنبي في سورية ما سيكرر المسألة اللببية في حال وقوعه، وتقف هذه اللغات حاجزاً في وجه «الطائفية» التي تروج لها بعض الجهات لضرب وحدة سورية واستقرارها. إن حملة التحريض الواسعة والأجواء المشحونة التي تعيشها البلاد تقرض على المتقفين السوريين إعلاء صوت العقل ولعب دور محوري في هذه الأزمة، والدفع نحو سلمية التحركات الشعبية، ورفض أية محاولات للعسكرة واستخدام السلاح، وهو ما يلزم المعارضة السورية توحيد كلمتها وصفوفها، لإسكات الأصوات النشاز التي بدأت تحرض السوريين ضد بعضهم، وتدعو إلى العنف وحمل السلاح، ما سيدخل البلاد في دوامة من الدماء يصعب الخروج منها.



«سياسات لغوية» صحيحة، كما يقول المؤلف.

والإشارة أنه في القرن السادس عشر وأثناء فترة الثورة الفرنسية وخلال عهد الجمهورية الثالثة في القرنين التاسع عشر والعشرين جرى اتخاذ إجراءات صارمة من أجل تشجيع اللغة الفرنسية و«خنق» اللغات الأخرى مثل لغة الباسك والبروتون وغيرهم.

هذا الواقع يعرفه الجميع، لكن فرنسا تشجع مع ذلك على الصعيد الدولي ما تسميه «التعددية اللغوية». وكانت فرنسا قد وقعت عام ١٩٩٢ ما يسمى بـ«الميثاق الأوروبي للغات المحلية أو لغات الأقليات» الرامي لحماية التنوع اللغوي. أما سياستها على الواقع الوطني الفرنسي فهي عكس ذلك تماماً.

من المسائل التي يثيرها المؤلف لويس جان كالفني معرفة العوامل التي تساهم في تزايد دور وانتشار بعض اللغات، والكيفية التي تدفع بعض اللغات «المعتبرة سابقاً ذات أهمية ضئيلة» إلى مقدمة المسرح. العوامل الأساسية في قياس «وزن اللغة» يتم تحديدها بمعرفة عدد الذين يتحدثون اللغة المعنية ودرجة انتشارها وموقعها من «اللغات الرسمية» العالمية وعدد الحائزين على جوائز نوبل للأدب من الناطقين بها وعدد الترجمات منها إلى اللغات الأخرى.

اليوم إلى مصاف اللغات الأولى في العالم.

وتشير دراسة أجراها المؤلف في ريو دو جانيرو عام ٢٠٠٧ أن الأهل يتبنون بنسبة ٨٠ بالمائة أن يتعلم أبناؤهم اللغة الإنجليزية و٢٠ بالمائة الأسبانية و٢٥ بالمائة الفرنسية. هذا ما يعلّق عليه بالقول: «من المدهش رؤية اللغة الفرنسية تأخذ مثل هذه النسبة». لكنه يؤكد بالوقت نفسه أن إجراء دراسات مماثلة في بقية بلدان العالم قد تعطي نسبا مشابهة تقريبا.

تتم الإشارة أنه إذا كانت هناك ٧٠٠٠ لغة للحديث والتواصل بين البشر في العالم فإن ٢٠٠ لغة فقط تصنّف في خانة اللغات المكتوبة. لغات الحديث «الشفهية» من بينها ٣٠ بالمائة في إفريقيا و٣٢ بالمائة في آسيا و٣ بالمائة فقط في أوروبا. نقرأ: «هناك القليل من اللغات المحلية في أوروبا حيث تتواجد الدول الأكثر قدما والتي تبنت سياسات مركزية لغوية. فرنسا هي المثال الأكمّل لذلك». والمحصلة التي يتم التوصل إليها تقول: «رغم أن هناك لغات تزول تنقرض - كل يوم، فإن لغات أخرى (...) تولّد شيئاً فشيئاً لغات جديدة».

هناك إذا لغات تموت ولغات تولد، أما التي تموت فهي دون شك كانت «أقل قوة وأقل مقاومة وأقل قدرة على الاستمرار بطبيعتها». مثل هذه الحالة تحاكي «الصراع من أجل الحياة». لكن أيضا هناك لغة «تتعرض للقتل». من هنا تأتي أهمية تبني

لويس جان كالفني هو عالم لغات فرنسي ذو شهرة عالمية في مجال دراسة العلاقات بين اللغات والمجتمعات. ويعد أن قدم سلسلة من الأعمال في هذا المضمار صدر له مؤخرا كتاب جديد تحت عنوان: «كان هناك ٧٠٠٠ لغة».

هذا كتاب عن اللغات «أصولها» و«تنوعها» و«اختلاف طرق كتابتها» و«كلماتها المسافرة» و«النزاعات التي تقوم على أساسها» و«انتشارها» و«تسمياتها للأمكنة» و«ترجمتها» و«آليات تبدلها»، كما تدل عناوين فصول هذا العمل.

لكن هل كانت هناك بالفعل ٧٠٠٠ لغة؟ يتساءل المؤلف، ويجب: «بل وأكثر من هذا بكثير لفترة طويلة من الزمن. لكن هذه اللغات تفصح عن واقع توزيع غير متكافئ ذلك أن ٥ بالمائة من اللغات العالمية يتحدث بها ٤٠ بالمائة من سكان المعمورة و٩٥ بالمائة من لغات العالم يتحدث بها ٥ بالمائة من البشر فقط».

النتيجة المباشرة التي يستخلصها المؤلف من هذا الواقع مفادها أن «التنوع» اللغوي العالمي يواجه تهديدا حقيقيا. هذا خاصة أن ٨٠ بالمائة من اللغات المتواجدة في عالم اليوم مهددة هي الأخرى بالزوال.

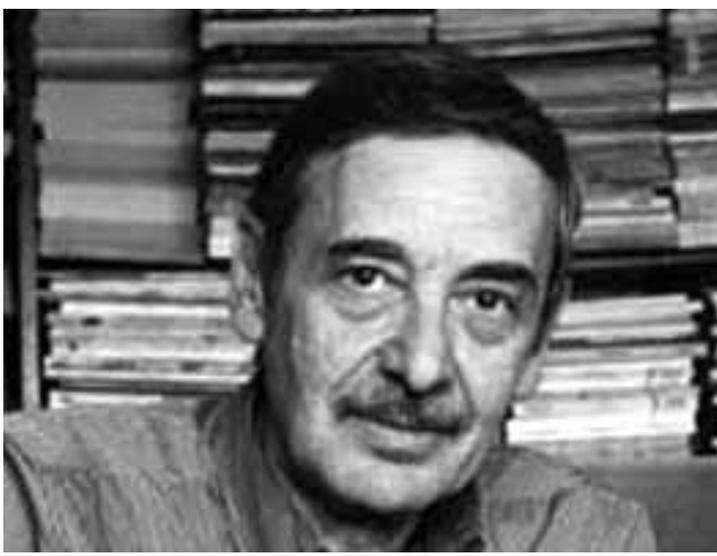
وتسود في عالم اليوم «رسالة» تتعزز يوما بعد يوم وترمي بالتحديد إلى إقناع الجميع أنه هناك لغة عالمية كونية «يونيفرسال» يمكنها أن تساعد البشر في التفاهم فيما بينهم حيثما كانوا. وهذه اللغة هي بالتحديد اللغة الانجليزية التي تنتشر أكثر فأكثر على حساب اللغات الأخرى.

يشير المؤلف في هذا السياق أن حلم سيادة لغة واحدة عرفه المسار الإنساني التاريخي كله، كما عبّرت عنه ذات يوم أسطورة برج بابل الكبير. هذا يعود بالدرجة الأولى لكون أن التعددية اللغوية تمثل واقعا من الصعب تحمله مما ولّد الحاجة بالاعتقاد بضرورة تبني لغة كونية واحدة. هذه اللغة قد تكون حلاً بالنسبة لأولئك الذين يعتقدون خطأ أن تنوع اللغات هو سبب مشاكل الإنسانية.

ما يقوله الواقع هو أنه ليست هناك لغتان متطابقتان تماما. ثم إن «كل لغة تتضمن في عمقها رؤية العالم بالنسبة للمتحدثين بها. إنها تتضمن ما يفكرون به (...) وكيف يصنّفون العالم الذي يحيط بهم وكيف ينظّمون حياتهم». من جهة أخرى يرى المؤلف أن هناك علاقة «عضوية» بين اللغة والسلطة. هذا من حيث أن مجرد الاعتقاد بلغة واحدة للتواصل بين جميع البشر له علاقة مع الامتيازات السياسية والاجتماعية، وخاصة الاقتصادية، للمتحدثين بها في اللحظة التاريخية المعنية. لكن ولحسن الحظ، كما يقول المؤلف، ليس هناك لغة واحدة للتواصل الإنساني وجميع اللغات تُستخدم للتواصل، وحتى تلك التي لا يتحدث بها سوى ٢٥ شخصا مثل حالة لغة «سينيكا» الشفهية في كندا.

ويعد أن يستعرض المؤلف أصول اللغات وآليات انتشارها في العالم يقدم البراهين على أن «وزن اللغات» قد تغير باستمرار خلال مختلف مراحل التاريخ. هكذا مثلا إذا كانت اللغات اللاتينية واليونانية والعربية سائدة في القرن السادس عشر، فإن هناك اليوم لغات أخرى كانت قليلة الأهمية آنذاك ارتفعت

## «خطوط النار» لفواز حداد: الديمقراطية في أرض السواد



◀ رضوان محمد

تأتي رواية «خطوط النار» (دار الرئيس) للسوري فواز حداد بعد روايته «جنود الله» وكان الكاتب قد اختار بلاد ما بين النهرين موطئاً لروايته كي يفضح حقيقة الغزو الأمريكي، ويكشف قناع الزيف عن سياسة أمريكا الديمقراطية.

تبدأ الرواية بقاء يجمع السارد بطبيب نفسي أمريكي، في المطار، أثناء انتظار كل منهما للطائرة، بهذا اللقاء وما تتلوه من مراسلات تتكون الرواية كاملة، لتقدم شهادة جارحة لما جرى ويجري في أرض العراق، وما يتعرض له شعبه من قهر وذل وهوان، وذلك من خلال شخصية الفتاة الجامعية بثينة التي وقعت في براثن الذئاب البشرية الأمريكية فتعرضت للاغتصاب الجماعي، ومن ثم للتعذيب على يد جنود أمريكا لمدة ثلاثة شهور، هي ومعها فتاتان عراقيتان في مقتبل العمر، حيث يختار الأمريكيان ضحاياهم من طالبات الجامعات خوفاً من الأمراض الجنسية.

ويعد إطلاق سراح بثينة تعلم أن جميع أفراد أسرتها قتلوا بخصف أمريكي أمها وأبؤها وسبعة من إخوتها ما عدا أخاها الصغير ابن العشر سنوات الذهاب إلى بيت عمه في مدينة بعقوبة، فقرر الفتاة الذهاب إلى بيت عمها ولكن الأمريكيان يلقون القبض عليها ثانية بتهمة التعامل مع المنظمات الإرهابية، ومحاولاتها تنفيذ عمل تفجيري انتحاري في صفوف جنود الاحتلال.

عن ذلك، وتقرر العودة مع المترجم إلى بغداد لتسلم نفسها للأمريكان. يدخل المترجم والجندي إلى المنطقة الخضراء، حيث يتعرضان للتحقيق، يقرر المترجم الاستقالة لكنه يقتل على يد مسلحين عندما يهيم بالخروج من إحدى بوابات المنطقة الخضراء.

يتصل «كيلي» بأهل أبي سعيد ويخبرهم بموته، وعندما يذهب لتسليم الجثة يواجأ بوجود بثينة وأخيها عندهم، لكنه يخفي ذلك عن الجنود، ويقرر المبيت عندهم حتى الصباح.. ويطلق منولوجه الحارق، حين يرى كيف يفترس الموت أرض العراق بفضل ديمقراطية أمريكا.

في الوقت نفسه الذي يقوم به الطبيب بمعالجة بثينة، يقوم الطبيب أيضاً «كيلي» بمعالجة الجندي الأمريكي «بيرنز» أحد الجنود الأمريكان الذين اختطفوها، والذي يؤكد على أقوالها ويقر بجريمته، وأنه نفذ أوامر قائده لكي تعترف الفتاة عن أماكن الإرهابيين في حينها لكنه لم يغتصبها، ويحاول الجندي الأمريكي الانتحار لما اقترفته يده بحق الفتاة العراقية، ولكنه لا يموت، فيقرر مساعدتها على الهروب والوصول إلى بيت عمها في بعقوبة، بالاتفاق مع المترجم (أبو سعيد) حتى تسامحه.

ينفذ الجندي وعده ويصل بهم إلى بعقوبة، وتلتقي بثينة بأخيها في بيت عمها، فيحاول أهلها قتل الجندي الأمريكي لكنها تمنعهم

أما الضحية الثانية في الرواية فهي المترجم (عباس الزايدي) المكّي «أبو سعيد» الذي اضطر للعمل بشكل سري مع القوات الأمريكية، كي يؤمن لقمة العيش لأطفاله الصغار بعد وفاة والدهم أثناء الولادة لعدم توفر الدم في المشفى، وبين التناقض الذي يعيشه هذا الإنسان العراقي، وكيفية تواريه عن أنظار أبناء مدينته ودخوله سراً إلى المنطقة الخضراء، حتى لا يراه أحد ويتهمهم بالخيانة.

وتظهر شخصية المترجم من التناقض عندما يقوم بالترجمة بين الطبيب النفسي «كيلي» الذي كلف بتحويل بثينة من انتحارية إلى فتاة منطلقة.. وهنا يتحول المترجم عن مهمته إلى محامي دفاع عن الفتاة، منتصراً لإنسانيته ووطنيته.

## الربيع العربي... إلى أين؟

السؤال الذي يطرحه «مركز دراسات الوحدة العربية» على غلاف الكتاب الصادر حديثاً عنه: «الربيع العربي... إلى أين...» هو السؤال الذي يشغل بال الجميع بلا استثناء.. الكتاب يضم مساهمات ٢٤ باحثاً مقسم إلى أربعة أقسام هي: سؤال الثورة والديمقراطية في المجتمعات العربية.. مفاجات ثورية.. الثورة في مركزها التونسي والمصري.. الآثار والنتائج..

يكتب المفكر وعالم الاجتماع التونسي الطاهر لبيب في المقدمة: «فاجأت الثورات العربية المعرفة المعهودة، أو السائدة في مناخات عربية مارست القطيعة مع الديمقراطية، لتعود طويلة. وبفعل هذه الثورات، أصبحنا نعلم أن الميكن كان كامناً في الواقع، ولم نره. وغدونا نعلم أن من سميناهم، بحرفية عالية، «فاعلين» ليسوا هم من فعلوا هذا الممكن.. من فعلوه «ناس عاديين» كانوا، في جوئنا، كائنات هلامية، نملأ بها جداول إحصاءاتنا».

## في تراجع الحركة الثقافية السورية

◀ مهند عمر

يبدو أن الحراك المتصاعد على المستويين السياسي والشعبي الذي تشهده البلاد منذ ما يزيد على سبعة أشهر، هذا الحراك الذي لم تشهد سورية مثيلاً له منذ عقود طوال، انعكس بطريقة أو بأخرى على الحراك والنشاطات الثقافية في سورية، حيث تراجع الحراك الثقافي بشكل كبير منذ بداية الأزمة السورية، وأمسى جميع السوريين عرافين وعرفاء ومنجمين ومنجمات. حتى المثقفون السوريون انشغلوا بالتحليل والتوقعات، وانخرطوا في الحراك السياسي عبر لعب أدوار سياسية لا تتناسب ومكانتهم الثقافية أبداً، وغابوا بشكل واضح عن الساحة الثقافية ما أدى إلى إيجاد هوة كبيرة بين النخب وبقية السوريين؛ أسقطت بالشارع السوري في حالة من اللامعنى، وكان أحد أهم أسبابها غياب المثقف العضوي الساعي إلى بناء رؤية موضوعية للحراك الشعبي ولدور القوى السياسية، وبث هذه الرؤية بين مكونات وطبقات الشارع السوري على اختلافها، لإعادة الاتزان إلى الصورة السياسية السورية عبر الحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري لهذه البلاد.

وفي الوقت الذي تصاعدت فيه الأصوات المطالبة بانخراط المثقفين السوريين في العمل السياسي لضبط حالة التخبط التي تعيشها البلاد، اندفع المثقفون نحو العمل السياسي تاركين الساحة الثقافية خواءً في حين تلزم الأزمة السورية المثقفين بلعب الدور الأكبر من خلال منابهم الثقافية دون إغفال ضرورة مشاركتهم السياسية ولكن ليس على حساب دورهم التقني الذي يضع الحراك الشعبي في الإطار الوطني ويبيده عن الارتقاء في أحضان الغرب، ويلزم القوى السياسية المعارضة والمالية بالأجندة الوطنية، وهو ما يحفظ وحدة سورية واستقرارها.

ولأسف فإن المؤسسات الثقافية السورية أو الموجودة على الأراضي السورية قد لعبت دوراً سلبياً من خلال إغنائها للكثير من نشاطاتها أو تأجيلها في الوقت الذي يحتاج فيه المجتمع السوري لهذه النشاطات لتخفيف الضغط الناجم عن الأزمة السورية، حيث ألفت دار الأوبرا السورية - على سبيل المثال لا الحصر - فعاليات ثقافية كثيرة وأجلت أنشطة ثقافية وفنية كانت مقررة، بسبب الأزمة، واقتصرت المشهد الثقافي على فعاليات محلية الطابع بالإضافة إلى أخرى من دول عربية أو آسيوية، كما حصل في ملتقى «مساحات شرقية» الموسيقي الذي أقيم مؤخراً في دمشق واستضاف فنانين وباحثين معظمهم من دول عربية، وشهدت دمشق أيضاً إغلاق المعهد الثقافي الألماني «غوته» أبوابه، وتوقف بعض نشاطات المعهد الدانماركي في دمشق.

إن للحراك الثقافي دوراً أساسياً في بناء الدولة الديمقراطية العلمانية التي يصبو إليها الكثيرون من أبناء المجتمع السوري، ولذلك يجب ألا يغيب أو يغيب هذا الحراك لمصلحة الحراك السياسي والشعبي، فهو الحاضنة الحقيقية للمجتمع والقاعدة التي سببني عليها المجتمع السوري دولته على أسس ديمقراطية، دولة القانون والمؤسسات التي يتساوى جميع مواطنيها، كما يجب على المثقفين السوريين أن يلعبوا دورهم الحقيقي ولا يضيعوا في سراديب العمل السياسي على حساب دورهم ومكانتهم الثقافية. ■■

## المقاومة وثقافة الشعار الفلسطيني « ١ من ٢ »

◀ حسام زيدان

في يوم شتوي من عام ٢٠٠٤، وخلال البت بقضية جدار الفصل العنصري في محاكمة لاهاي، انطلقت من قرية «أبو ديس» الملاصقة للقدس المحتلة مظاهرة احتجاجية، وأثناء المظاهرة توجهت فتاة في الثانية عشرة من عمرها إلى جدار الفصل العنصري، وكتبت عليه بالانكليزية «أطفال ضد الجدار» فالتفت حولها خمسة مصورين أجانب ليوثقوا ما كتبت.



قدمت هذه الطفلة للصحافيين مادة إعلامية دسمة، بعد أن جعلت الجدار وسيلة حاولت من خلالها إيصال رسالتها إلى العالم، والتعبير عن عدالة قضية الشعب الفلسطيني، وكفاحه من أجل الحرية، والذي اختزل بمقولات وشعارات سياسية تعرض الهم الاجتماعي والسياسي والأمال الفلسطينية، وأفرغتها القيادات الفلسطينية المحلية، عبر الدعوات والبيانات والمنشورات والعرائض، التي ساعدت على صياغة الحكاية الثورية الفلسطينية، ضمن توثيق يومي وثقافي وتاريخي، وتوصيف التجربة في إطارها الإنساني والنضالي.

ومع غياب الإعلام الرسمي للمجتمع الفلسطيني، ومحدودية الإمكانيات المتاحة، كان بروز دور الشعارات التي لعبت دور صحافة الحائط، وشكلت الصوت الحقيقي للانتفاضة ونشاطها، والأفكار والمواقف السياسية للفصائل المشاركة فيها، فكما أن الانتفاضة الفلسطينية شملت غالبية الجمهور الفلسطيني، بمختلف انتماءاتهم السياسية والعقائدية، كانت الشعارات هي الوجه البارز لتواجد تلك القوى والفصائل بشكل فعلي على الأرض، فتناقصت تلك القوى على إبراز دورها الحقيقي في الانتفاضة، من خلال الشعارات التي كانت تترك أثراً لدى المتلقي، مثلاً «فتح مرت من هنا».. «وحماس في كل مكان»، لشد الانتباه وشحن الأبصار نحو هذا الفصيل أو ذلك، وتوحيد الشعار حيث لا يمكن أن تتجح عملية التوحيد دون تمييز واستقلالية.

فكان الشعار بالنسبة لناشطي الانتفاضة يمثل هوية، سواء أكانت الهوية فصائلية أو عقائدية، المراد منها المزيد من الاعتزاز، وتحولت المدن والمخيمات الفلسطينية، إلى غابة من الشعارات والمصقات أو حتى لوحات فنية، وأصبح اختيار المناسب لكاتب الشعار لعبة ذكية يتقنها شبان الانتفاضة، فالشعارات التي تخص العملاء وسلطات الاحتلال كانت تكتب في أماكن خفية، وأما الشعارات التي تخص القادة الفلسطينيين والعمل المقاوم، كانت تكتب في أماكن عالية كوع من التكرير.

أما المدن فكانت تلعب الدور القيادي في المجتمع الفلسطيني، وتملي إلى حد كبير الشعارات على القرى والمخيمات المحيطة بها، لكن لا يخفى على أي مراقب البصمة والأثر الذي تتركه شعارات القرى، حتى في الصياغة الفنية للشعار، والحدة البارزة بالذات في نبرة العشائر في القرى، كونها في الأصل قد أثرت على الأطر التنظيمية للفصائل الفلسطينية في الانتفاضة، حتى لوحت

أن الشعارات التي كانت تطلق في الضفة الغربية أقل حدة من تلك التي كانت تطلق في قطاع غزة، ولا يعني ذلك وجود اختلاف كبير في المحتوى، لأن التنظيمات التي تكتب في الضفة هي ذاتها في القطاع، كما أن الاتجاه الاجتماعي السياسي للفلسطينيين متشابه رغم اختلاف المناطق وإن الفروق هي في التفاصيل والحدة دون المبادئ الأساسية والأهداف.

ومن الطبيعي أن يعبر الشعار عن الوعي السياسي لناشطي الانتفاضة، وأن يكون كاتب الشعار، حريصاً على أن لا يتناقض مع المجتمع الذي يوجه له الرسالة، وينطلق من أرضية مشتركة مع هذا المجتمع ومع التوجهات السائدة، ويراعي الرغبة الجماهيرية في التوحد خاصة في الكفاح المسلح ومقاومة الاحتلال، ولم تتكلم الشعارات عن السلام مع الاحتلال، إلا بوصفه أمراً منكراً مرفوضاً، فعالجت الشعارات الرؤى للواقع في فلسطين، وطرحت تصور كاتبيها لمستقبل العمل المقاوم الفلسطيني.

## أسامة أنور عكاشة.. عميد الدراما العربية

## وثائقي يجسد أيام ميدان التحرير



كتاب «أسامة أنور عكاشة.. أسطورة الدراما العربية» (تأليف: حسنة الحكيم، عن «كتاب اليوم» التي تصدرها مؤسسة أخبار اليوم) كتاب يحكي، في محاور رصد ونقاش تفصيلية، عن طفولة الكاتب الراحل أسامة أنور عكاشة، ونجاحه في نقل أحلام البسطاء وطرحه العديد من القضايا من خلال أعماله الدرامية.

تبين المؤلفة أن الراحل عكاشة كاتب روائي وكاتب مسلسلات وأفلام ومسرحيات مصري. وهو أحد أهم المؤلفين وكتاب السيناريو في الدراما المصرية والعربية وتعتبر أعماله التلفزيونية الأهم والأكثر متابعة في مصر والعالم العربي، وهو حصل على ليسانس الآداب من قسم الدراسات النفسية والاجتماعية بجامعة عين شمس عام ١٩٦٢، ثم عمل بعد تخرجه إخصائياً اجتماعياً في مؤسسة لرعاية الأحداث، ثم مدرسا في مدرسة بحافظة أسيوط، وذلك في الفترة من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٤، وانتقل بعدها للعمل بإدارة العلاقات العامة بديوان محافظة كفر الشيخ، وذلك في الفترة من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٦٦، وتحول بعدها للعمل كأخصائياً اجتماعياً في رعاية الشباب بجامعة الأزهر، من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٨٢، حيث قدم استقالته، إثرها، ليتفرغ للكتابة والتأليف. وتقول المؤلفة في الكتاب: «الكتابة عن مبدع حقيقي أصلي وغير مزيف بحجم «أسامة أنور عكاشة»، عمل مرهق وخظير؛ لأن ذلك يتم مع «عميد الدراما العربية» بحق!». وتوضح المؤلفة أن عكاشة استوعب وفهم بعمق، الظواهر الاجتماعية وعلاقة الفرد بمجتمعه، كما غاص في أعماق النفس البشرية وناقش دواخلها وصراعاتها في أعماله المتنوعة، والتي تجاوزت الأربعين مسلسلاً وأكثر من ١٥ سهرة تلفزيونية، إلى جانب أعماله الإذاعية والمسرحية والسينمائية. وتؤكد المؤلفة أن عكاشة لم ينس ولعه بالرواية، إذ تعتبر أعماله الدرامية روايات تلفزيونية، ولم يجر الإنتاج القصصي الذي بدأه بمجموعة «خارج الدنيا» عام ١٩٧٨، وحتى آخر رواياته «سوناتا لششرين» عام ٢٠٠٨. ويشرح الكتاب كيف أن ألقاباً مثل «عميد الدراما التلفزيونية» و«نجيب محفوظ التلفزيوني».. جاءت لانحياز له للحرارة المصرية بأصالتها في أعماله. كما تبين حسنة الحكيم أنه كتب مجموعة من أشهر وأجح مسلسلات، خصوصاً مسلسلات الأجزاء التي شرحت المجتمع المصري، والتي طرحت التغيرات التي طرأت



إلى مصر منذ حوالي سنتين ليقيم في الإسكندرية رغبة منه بتعلم اللغة العربية، وبالابتعاد عن مدينته برشلونة، وكيف أنه استشعر بما يمكن أن يحدث في مصر بعد سقوط بن علي في تونس فسافر من الإسكندرية إلى القاهرة وسجل منذ الخامس والعشرين من يناير يوميات هؤلاء الشباب، وتطور وارتفع مطالبهم من عيش وحرية وعدالة اجتماعية إلى إسقاط حسني مبارك ونظامه. وأضاف إن الشعب المصري انتصر في إسقاط مبارك كديكتاتور، ولكنه لم يستطع حتى الآن التخلص الكامل من نظامه، وقد توجه بلغة عربية مكسرة إلى الشباب المصري والعربي ليدعوهم إلى النزول مجدداً إلى الشوارع لتكتمل ثورتهم.

على الثورة، وكيف تمت استعانة النظام بمن يعرفون بالبلطجية لقتل المتظاهرين في موقعة «الجملة»، كما يؤكد الفيلم، خروج المصريين كشعب، وليس كأحزاب معارضة أو مجموعات ممولة من الخارج لضرب الاستقرار والأمن في مصر، كما تم اتهامهم من بعض الوجوه السياسية والدينية والثقافية والفنية كالمطربين والممثلين وغيرهم من المساندين لنظام مبارك، والتي يستعرض الفيلم بعضها، بل كيف خرجوا ليعبروا عن إرادتهم في التغيير وعودة ثروتهم المنهوبة من رموز النظام وحاشيته كما يرد على لسان أحد الشهود في الفيلم وكما تؤكد اللافتات والشعارات التي كانوا يرفعونها.

قال المخرج مارك المودوفار إنه سافر عبر فيلم «أرحل» للمخرج الإسباني الشاب مارك المودوفار عن ما جاء في ميدان التحرير خلال ١٨ يوم الأولى من الثورة حتى سقوط نظام حسني مبارك، كان الجميع في ميدان التحرير يطلق كلمة واحدة للرئيس السابق حسني مبارك «أرحل».

يستعرض الفيلم (وهو فيلم وثائقي مدته خمس وخمسون دقيقة) تأثير هروب زين العابدين بن علي وإجبار الشعب التونسي له بترك السلطة على الشارع المصري، وخروجه في الخامس والعشرين من يناير إلى الشوارع للمطالبة بإسقاط نظام حسني مبارك ومطالبتة بالرحيل. يواكب الفيلم يوميات الشباب في ساحة التحرير وسط القاهرة يوماً بعد آخر، وكيف تم تسخير قوى الشرطة للقضاء

عليه على مدى زمن طويل، مثل «ليالي الحلمية» و«الشهد والدموع» و«رحلة أبو العلاء البشري» و«زينبينا»، بالإضافة إلى المسلسلات الاجتماعية، مثل «ضمير أبله حكمت» و«أرابيسك» و«الراية البيضاء» و«امرأة من زمن الحب». ويذكر الكتاب، أيضاً، أن عكاشة بدأ حياته الأدبية بإصدار العديد من القصص والروايات، وله في مكتبة الإبداع العربي مجموعات قصصية وروايات ومسرحية عديدة. كما تشير مؤلفة الكتاب إلى أن للكاتب أسامة أنور عكاشة من الأفلام السينمائية: كتيبة الإعدام، تحت الصفر، الهجامة، دماء على الإسفلت.. إلخ. وترصد المؤلفة كيف أن المبدع الراحل طرح في «أرابيسك» الثقافة المصرية الأصيلة، وما تتمتع به من مفردات مميزة، وكيف تواجه بالأصالة رياح التغريب، لافتاً في الوقت نفسه إلى ضرورة الحفاظ على خصوصية الفن المصري. وتختتم مؤلفة الكتاب مؤكدة أن أسامة أنور عكاشة برصيده الكبير، حضر مكانه ضمن قائمة الكتاب المبدعين الذين يرحلون بأجسادهم وتبقى أعمالهم في قلوب وعقول المواطنين، موضحة انه كان يقول دائماً: «أتمنى أن أكتب حتى آخر لحظة في حياتي، ولا أشعر في أي وقت بأني عاجز عن إمساك القلم».